

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التقرير السنوي لعام ٢٠١٢



الطريق إلى المستقبل



ESCWA

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia

صور الغلاف

www.shutterstock.com:
Alexei Logvinovich; arindambanerjee; Pressmaster;
Ryan Rodrick Beiler; William Perugini; Orientaly;
Styve Reineck

مصادر أخرى:
www.greenprophet.com; Ammar Awad

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التقرير السنوي لعام ٢٠١٢

الطريق إلى المستقبل

المحتوى

4	تمهيد
6	الإسكوا في سطور
18	الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
28	التنمية الاجتماعية المتكاملة
36	التنمية والتكامل الاقتصادي
44	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي
52	الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة
60	النهوض بالمرأة
68	القضايا الناشئة والنزاعات
75	الخدمات الإدارية
80	التخطيط والشراكات والتعاون الفني

تمهيد



د. ريماء خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمنية التنفيذية للإسكوا

(الإسكوا) تلقينا هذا النداء باهتمام كبير وعملنا على تعديل برامجنا وأولوياتنا بحيث تستجيب للواقع الجديد الذي تعيشه المنطقة وتتطلع منه إلى تنمية حقيقية يكون فيها كل فرد مشاركا ومستفيداً.

والإسكوا اليوم في موقع يخولها تلبية مطالب البلدان وتقديم الدعم التقني لها في عملها على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي هي مطلب محق لكل مواطن. وفي عام 2012، استفادت البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية من الأنشطة التي نظمتها الإسكوا في مجالات هامة في المرحلة الراهنة لبناء مؤسسات الدولة، وتعزيز روح الالتزام والمشاركة لدى المواطنين، ودعم مسيرة الحوار الوطني، وتحقيق الشفافية في إدارة الخدمات العامة.

وإزاء أهمية دور المرأة والشباب، ليس فقط في المرحلة الانتقالية بل في رسم مستقبل المنطقة الجديد، تحرص الإسكوا دائماً على أن تكون قضية المرأة والشباب في

كان عام 2012 عام التناقضات في المنطقة العربية، فمن قلب الصراع والاحتلال تتطلع شعوب المنطقة بأمل إلى المستقبل. عام آخر مرّ، زاخراً بالتحوّلات السياسية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبتداعيات الاحتلال والصراع. ومع التقدّم الذي أحرزته المنطقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال تسجل معدلات مرتفعة من الفقر وعدم المساواة، وتضم أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل، ولا سيما من الشباب والنساء، وتعاني من حالات ضعف في مقوّمات الحكم الصالح، وتدهور في رفاه الأفراد والمجتمعات، إما نتيجة لاحتلال مزمن أو لصراعات ناشئة.

وأصوات ملايين العرب التي ارتفعت مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية دوى صداها في مختلف أرجاء العالم، بنداات من أجل التنمية البشرية، والارتقاء بمستوى المعيشة لكل فرد في كل مجتمع. ونحن في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تتكوّن منها المنطقة. وبتوسيع العضوية ستمكن الإسكوا من تعزيز قدرتها على العمل مع البلدان لتنسيق الأهداف والبرامج، وعلى توثيق علاقات العمل مع المنظمات الإقليمية.

وحمل عام 2012 حدثاً تاريخياً هاماً لفلسطين، هو خطوة على الطريق الطويل نحو مشروع الدولة الفلسطينية الكاملة المقوّمات. فقد حصلت فلسطين على صفة دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا العام، نشرت الإسكوا، كما في كل عام، عدداً من التقارير حول آثار الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني وعلى المرأة الفلسطينية. وهذا الحدث الهام هو دعوة إضافية للهيئات الفاعلة في المجتمع الدولي للعمل على تجديد الالتزام الراسخ والثابت بمساندة دولة فلسطين في بناء مؤسساتها الوطنية الفتية. فالآن أكثر من أي وقت مضى، يتوجب علينا دعم الفلسطينيين في حقهم المشروع في الدولة الفلسطينية.

وفي هذه المرحلة الهامة من تاريخ المنطقة والعالم، لا بدّ من تركيز الاهتمام على التنمية المستدامة في المنطقة العربية. فأصوات الشعوب العربية التي ارتفعت مطالبة بالحق والحرية والعدالة، لا يمكن فصلها عن الحق في الطاقة النظيفة والمياه الآمنة والبيئة السليمة. وهذه الأصوات يجب أن تسمع في المحافل الدولية وأن تلقى صدى فيما يُرسم من خطط عمل وبرامج للمستقبل. وبالتعاون مع الشركاء من دول ومنظمات إقليمية، تمكنت الإسكوا من إيصال صوت المنطقة العربية إلى المؤتمرات الدولية، وأبرزها في هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو. والجهود التي بذلتها الإسكوا مع شركائها استعداداً لهذا المؤتمر، أثّرت إعلاناً عربياً يحمل قضايا المنطقة وأولوياتها ومشاركة فعالة في محتوى الوثيقة الختامية للمؤتمر.

وفي بيئة تحفل بتحديات هي محور اهتمام العالم بأسره، لا يسعني إلا أن أنوّه بشجاعة العاملين في الإسكوا وتصميمهم الثابت على العمل بحماس. فمعاً نستطيع إيجاد المزيد من الفرص والسبل لخدمة المنطقة وبلدانها بروح رسالة المنظمة الواحدة.

صلب مهامها وأنشطتها، وفي صلب أيّ برنامج وخطّة للمستقبل. وقد نظمت سلسلة من الأنشطة في البلدان الأعضاء من أجل اعتماد سياسات وتنفيذ برامج تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة والشباب، وتتيح لهم فرص التعلم، وتزِيل الحواجز التي تعوق مشاركتهم في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

وفي ظل الظروف المستجدة والتحديات الطارئة التي تواجهها المنطقة، ركزت الإسكوا في أنشطتها على موضوع تمويل التنمية، والحيز المالي المتاح للبلدان عقب المراحل الانتقالية للتحوّل الديمقراطي لتلبية الحاجات الإنمائية، والحد من الفقر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وتعميق التكامل الإقليمي.

وفي جميع ما تنفذه الإسكوا من برامج ومشاريع، حرصت على توطيد الشراكات القائمة بينها وبين الجهات الفاعلة في مختلف مجالات العمل الإنمائي في المنطقة، كما حرصت على بناء شراكات جديدة لتحقيق المزيد من الفعالية في مشاريع تعالج تداعيات الواقع من غير أن تغفل متطلبات التنمية بأبعادها المتعددة في المستقبل.

وهدفنا دائماً أن نعمل بروح من التعاون والانفتاح على الحوار، وأن نستفيد من التجارب الناجحة في مختلف أنحاء العالم، ونجد أساليب مبتكرة لتلبية حاجات مزمنة في ظروف جديدة، كي تتحقق للأفراد والمجتمعات في المنطقة العربية الحياة التي يتطلعون إليها. ومن أولوياتنا توطيد أواصر التكامل والعمل المشترك وتعميقها حتى نتمكن معاً، كل من موقعه، من تجاوز التحديات التي تعترض الطريق إلى المستقبل الذي نريد.

وفي عام 2012، انضمت إلى أسرة الإسكوا ثلاثة بلدان، هي تونس وليبيا والمغرب. وهذه خطوة هامة على طريق اللجنة التي تسعى إلى توسيع نطاق عملها بحيث يشمل جميع البلدان العربية، ويكون محركاً للتعاون والتكامل الإقليمي، وبتيح فرصاً جديدة للعمل المشترك مع مختلف مجموعات البلدان التي

الإسكوا في سطور



لمحة عامة

الإطار الاستراتيجي

النمو المنصف والاستدامة

- الإنصاف والدمج والتوظيف
- الاقتصادات التنافسية القائمة على المعرفة
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

التكامل الإقليمي

- إدارة المعارف والتكنولوجيا
- البنية التحتية المستدامة
- تنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية
- الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة
- السياسات والتشريعات المراعية للنوع الاجتماعي

الحكم السليم والمناعة

- المشاركة والمواطنة
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والاحتلال
- التطوير المؤسسي
- القدرة على مواجهة الأزمات الطبيعية والبشرية

في عام 2012، عملت الإسكوا على تصميم أنشطتها وتكييفها بحيث تلبي الحاجات والأولويات المستجدة في المنطقة وبلدانها. وإضافة إلى المشاريع المقررة التي نفذتها الإسكوا في مختلف مجالات اختصاصها، عملت على بناء مخزون معرفي على مستوى المنطقة وأعدت خططاً خاصة بالبلدان بناء على طلبها. وتمكنت اللجنة بما بذلته من جهود من تقديم الدعم في مجالات متنوّعة تشمل جميع اهتمامات المنطقة وبلدانها، وأهمها التنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأهداف الإنمائية للألفية، والحوار الوطني، والتنمية الاجتماعية، والتجارة والنقل، والمياه والبيئة، والإحصاء. وقد انطلقت الأنشطة والبرامج المنفذة من العناصر الثلاثة التي يتضمنها الإطار الاستراتيجي لعمل اللجنة: النمو المنصف والاستدامة؛ التكامل الإقليمي؛ والحكم السليم والمناعة. وكان هدفها تلبية احتياجات البلدان الأعضاء، ودعم مسيرتها الإنمائية، وأداء دور فاعل في الرؤية الإنمائية للمنطقة بأسرها.

الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية

وتخللت الاجتماع كلمات هامة لـ بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ ونجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء اللبناني؛ ومداخلات هامة لوزراء وبرلمانيين ورؤساء دول سابقين. ومن المواضيع التي تناولها الاجتماع الحراك العربي وأفاقه، والأبعاد المتعددة لعملية الانتقال إلى الديمقراطية، واحتلال فلسطين وتداعياته على عملية التحول السياسي في المنطقة. وأكد المجتمعون على أهمية العدالة الاجتماعية وضرورة اعتماد آلية واضحة للحكم، وإعادة التفكير في العلاقة بين المواطن والدولة، وأهمية المجتمع المدني في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة.

ووسط المرحلة الانتقالية المصرية التي تمرّ بها المنطقة، لا تزال الإسكوا على اقتناع لازمها دائماً بضرورة الحوار في المنتديات الإقليمية والدولية بهدف مساندة البلدان ودعمها في الوصول إلى المستقبل الذي ينشده كل مواطن.

شمل عمل الإسكوا في الآونة الأخيرة أنشطة لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أدت دوراً فاعلاً في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تطرحها المرحلة الراهنة.

وإزاء التغيير الذي تشهده المنطقة منذ عام 2011، انطلقت الإسكوا من موقعها ك لجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة، وتعاونت مع اللجان الإقليمية الأخرى في تنظيم أنشطة جمعت قيادات من المنطقة العربية ومن مختلف أنحاء العالم للتداول بالتجارب ومناقشة التحديات التي تحملها الفترات الانتقالية. وفي عام 2012، نظمت الإسكوا سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى كانت فرصة للتحاور بين قيادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وقيادات من مناطق أخرى من العالم شهدت في الماضي ظروفًا مماثلة لما تشهده المنطقة العربية اليوم. وتحت عنوان الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية، عُقد الاجتماع الأول في بيروت يومي 15 و16 كانون الثاني/يناير 2012.

الاجتماعات الرفيعة المستوى هي ملتقى للحوار بين قادة من البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وقيادات من سائر أنحاء العالم واجهت تحديات مماثلة في الماضي.



الاجتماع الرفيع المستوى حول الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية، 2012، المصدر: الإسكوا.

الدورة السابعة والعشرون

وخلال الدورة السابعة والعشرين، طُلب إلى ممثلي البلدان الأعضاء النظر في طلب كل من تونس وليبيا والمغرب الانضمام إلى عضوية اللجنة. وصوّت ممثلو البلدان على هذا الطلب ورفعوا توصية بقبول عضوية البلدان الثلاثة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تعقد الإسكوا انطلاقاً من دورها كجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة وصوت للبلدان الأعضاء في المجتمع الدولي، دورة كل سنتين، تتفق خلالها الدول الأعضاء على ما ستعتمده اللجنة من توجهات وما ستتولاه من أنشطة ومبادرات خلال سنتين. وهذه الدورة هي مناسبة يلتقي خلالها ممثلون عن الحكومات وعن المنظمات غير الحكومية وعن الخبراء للتداول في القضايا التي تهم المنطقة وبلدانها.

عقدت الإسكوا دورتها السابعة والعشرين (بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012) وكانت فرصة لإجراء مناقشات موسعة بناءة بين الوزراء الحاضرين عن البلدان الأعضاء، أثمرت مقترحات طموحة وتوصيات عملية يسترشد بها عمل اللجنة للفترة المقبلة.

والمناقشات التي أجريت أثناء الدورة أكدت على نهج الإسكوا في تناول القضايا المطروحة بجرأة، وحتى القضايا التي تبدو ذات بعد سياسي، من منظور التحليل الاقتصادي والاجتماعي الدقيق والشامل لجميع الاهتمامات التي تعني المنطقة وبلدانها.

وقد عبّر الوزراء العرب عن دعمهم للجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة للإرتقاء بالأداء من خلال الحرص على رصد عملها وتقييمه، ومراجعة الهيكل التنظيمي بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة والفعالية.

وإضافة إلى إقرار التعديلات المقترحة على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2012-2013، وإقرار الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2014-2015، اتخذت اللجنة مجموعة قرارات بشأن المواضيع التالية:

- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
 - دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة؛
 - التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20+) وتنفيذها؛
 - تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال أسماء النطاقات العربية؛
 - دعم الشعب الفلسطيني؛
 - البُعد الإقليمي للتنمية.
- ومن المقرر أن تعقد الإسكوا دورتها الثامنة والعشرين في أيار/مايو 2014.

تونس وليبيا والمغرب فيه أسرة الإسكوا

الحس بالمسؤولية المشتركة والعمل المشترك من أجل مستقبل هذه المنطقة وتنميتها وازدهارها.

وحضر الاحتفال مسؤولون رفيعو المستوى من البلدان الثلاثة، وكذلك أعضاء السلك الدبلوماسي في لبنان.

في 19 أيلول/سبتمبر 2012، نظمت الإسكوا في مقرها في بيروت حفلاً، رُفعت خلاله أعلام تونس وليبيا والمغرب إلى جانب أعلام البلدان الأعضاء في الإسكوا، ترحيباً بهذه البلدان الثلاثة أعضاء جدداً في أسرة اللجنة.

وفي انضمام البلدان الثلاثة تعبير عن التزام الإسكوا بمشروع التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، وعن



الاحتفال برفع أعلام الأعضاء الجدد في الإسكوا، 2012، المصدر: الإسكوا.

آلية التعاون الإقليمي

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 ولأهداف التنمية المستدامة.

وكان الاجتماع فرصة ممتازة للتشاور بين شخصيات بارزة وفاعلة على مستوى المنطقة والعالم. ومن هذه الشخصيات أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لخطة التنمية لما بعد عام 2015. وتعهد أعضاء آلية التنسيق بدعم جهود الحكومات

تعزيز التنسيق بين المؤسسات الإقليمية والدولية هو من مهام الإسكوا الأساسية. والهدف من التنسيق هو التوصل إلى مواقف موحدة في مواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة العربية. والحاجة إلى التنسيق أصبحت اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى، إذ تمر بعض بلدان المنطقة ومؤسساتها بمرحلة انتقالية، وفي ظل مستجدات عالمية تستلزم التشاور والتنسيق، وفي طور الاستعداد للمؤتمرات الدولية وفي متابعة نتائجها.

وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2012، عقدت الإسكوا الاجتماع السابع عشر لآلية التنسيق الإقليمي في بيروت برئاسة نائب الأمين العام للأمم المتحدة السيد يان إلياسون.

وخلال هذا الاجتماع، ناقش أعضاء الآلية خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وآلية المتابعة لنتائج مؤتمر ريو+20، وشددوا على أهمية التعبير عن الأولويات الإقليمية في المناقشات العالمية. وركز المجتمعون على أهمية قضايا الكرامة والعدالة والمساواة والحكم السليم، باعتبارها عناصر أساسية في

تضم آلية التنسيق الإقليمي ممثلين عن هيئات وبرامج الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، وجامعة الدول العربية، وممثلين عن مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية. وفي الاجتماعات التي تعقدها الآلية، يلتقي الأعضاء على أولويات التنمية الإقليمية، ويحاولون التوصل إلى رؤية موحدة ونهج مشترك، ويبحثون سبل تنسيق أنشطة التعاون في مختلف مجالات العمل، وسبل تقديم الدعم لفرق العمل المعنية بالأولويات الإقليمية، وهي تغير المناخ، والأمن الغذائي، والإحصاءات والأهداف الإنمائية للألفية. وتتولى الإسكوا مهام أمانة آلية التنسيق الإقليمية.

آلية التنسيق الإقليمي المقبلة ستركز على متابعة خطة التنمية لما بعد عام 2015 وتوحيد جهود تمويل التنمية في المنطقة لتحقيق النتائج المرجوة.

وعُقدت خلال العام اجتماعات لفرق العمل المتخصصة ضمن الآلية. وقد أثمر التعاون في هذا الإطار بتنفيذ مجموعة من الأنشطة المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنها إعداد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام 2012، وتنظيم نشاط حول المبادرات المتكاملة بشأن تغير المناخ قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدوحة.

ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إجماع حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجامعة الدول العربية لتوحيد مختلف المبادرات:

- في تحديد أولويات المنطقة لناحية الأهداف الإنمائية؛
- في تحويل المطالب بالحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة، وسيادة القانون، والنمو الشامل إلى أهداف وغايات ملموسة.

ودعا أعضاء آلية التنسيق الإقليمي إلى توحيد الجهود الإقليمية دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث التنفيذ والتمويل. والجدير بالذكر أن اجتماعات

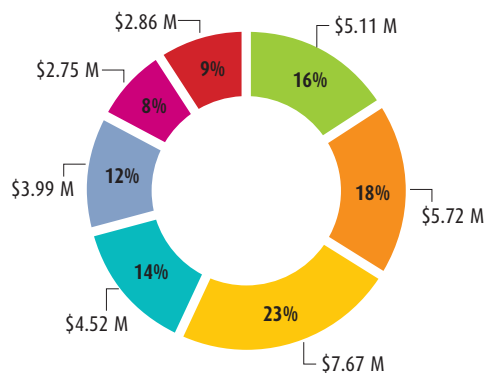
الميزانية

الجدول 1 - ميزانية الإسكوا لفترة السنتين 2012-2013 من مصادر مختلفة (بالدولار الأمريكي)

العنصر	الميزانية	النفقات
	2012-2013	31 كانون الأول / ديسمبر 2012
الآليات الحكومية	156,100	69,733
التوجيه التنفيذي والإدارة	3,788,100	1,833,297
برنامج العمل	32,615,100	16,247,830
حساب دعم البرامج	28,819,600	14,831,404
مجموع الميزانية العادية	65,378,900	32,982,264
البرنامج العادي للتعاون الفني	5,175,800	1,835,307
الأمن والسلامة	9,998,700	5,798,407
حساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد من خارج الميزانية	7,181,077	4,259,194
حساب دعم البرامج	592,092	592,092
المجموع العام	88,326,569	45,467,264

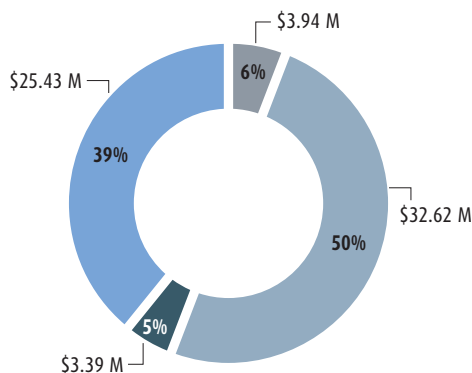
ملاحظة: النفقات الواردة حتى 1 آذار / مارس 2013، وهي غير مدققة.

الشكل 2 - توزيع الموارد لفترة السنتين 2012-2013 حسب مجال التخصيص
المجموع: 32.62 مليون دولار أمريكي



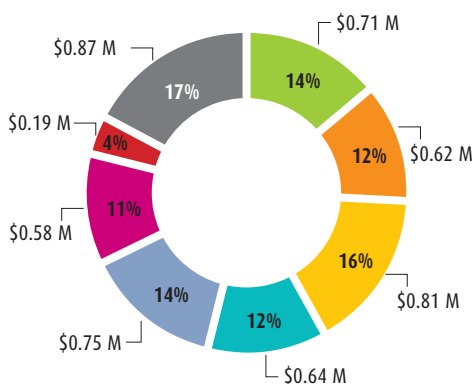
التنمية المستدامة والإنتاجية
التنمية الاجتماعية
التنمية الاقتصادية والعولمة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإحصاءات
النهوض بالمرأة
القضايا الناشئة والنزاعات

الشكل 1 - توزيع موارد الميزانية العادية لفترة السنتين 2012-2013 حسب مجال العمل
المجموع: 65.38 مليون دولار أمريكي



الآليات الحكومية، والتوجيه التنفيذي والإدارة
برنامج العمل
التخطيط والتعاون الفني
الخدمات الإدارية

الشكل 3 - توزيع موارد البرنامج العادي للتعاون الفني المجموع: 5.18 مليون دولار أمريكي



الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
التنمية الاجتماعية
التنمية الاقتصادية المتكاملة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي
الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة
النهوض بالمرأة
القضايا الناشئة والنزاعات
الدعم الإداري

الجدول 2 - مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية مع توزيع النفقات والميزانية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 (بالدولار الأمريكي)

إسم المشروع	سنة بدء المشروع	سنة إنهاء المشروع	الميزانية	النفقات
شبكات للمعرفة من خلال توفير نقاط للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة	2006	2011	970,000	959,530
تعزيز الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في منطقتي الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2007	2011	602,000	592,972
التنمية البشرية بالمشاركة في البلدان الخارجة من النزاعات	2009	2011	500,000	480,288
تنسيق التشريعات الخاصة بالإنترنت لبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية	2009	2012	401,000	396,211
تعزيز القدرات على التفاوض بشأن إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية	2010	2014	502,200	241,801
تعزيز القدرات على وضع سياسات وخطط عمل وطنية تعنى بالشباب وتتماشى مع برنامج العمل العالمي للشباب	2011	2013	379,000	81,446
بناء القدرات في مجال التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والقضاء على الفقر	2011	2013	547,200	168,309
المشروع الإقليمي لتعزيز القدرات الإحصائية في مجالي إحصاءات الطاقة وميزان الطاقة	2011	2014	509,000	135,141
تعزيز القدرات الوطنية في تطوير القطاعات الإنتاجية الخضراء	2012	2013	491,000	191,178
المجموع			4,901,400	3,246,877

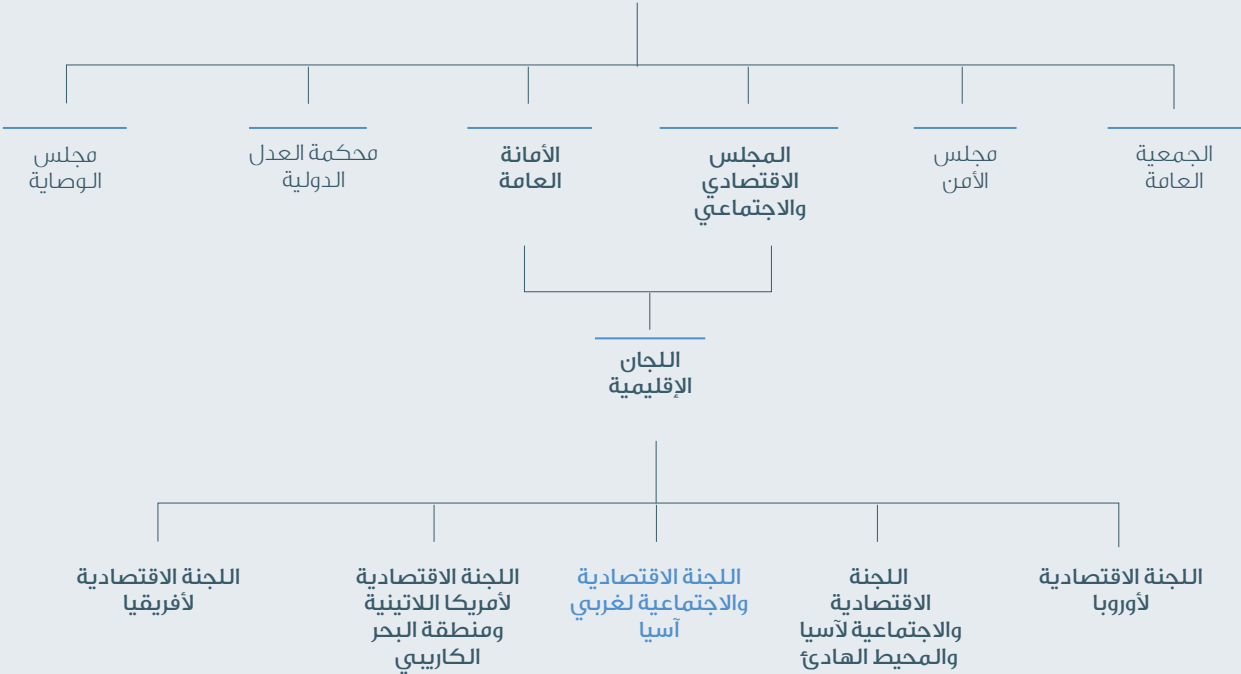
ملاحظة: النفقات الواردة حتى آذار/مارس 2013، وهي غير مدققة.

الجدول 3 - المساهمات الطوعية الواردة في الفترة 2008-2012 بالدولار الأمريكي

الجهات
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
برنامج الخليج العربي للتنمية
مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر
هيئة تنمية المجتمع المحلي في دبي
بعثة الاتحاد الأوروبي في بيروت
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
مركز بحوث التنمية الدولية
مؤسسة الملك خالد الخيرية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن
وزارة النقل في اليمن
سفارة النرويج في بيروت
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الجمعية العلمية الملكية في الأردن
جامعة صلاح الدين
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
اليونيسيف
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - العراق
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
الصندوق الاستثماري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للعراق
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الهيئة المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
صندوق الأمم المتحدة للسكان
البنك الدولي
البنك الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
جهات أخرى
المجموع

2012	2011	2010	2009	2008	
	544,929				
60,000		60,000		35,000	
			125,000		
			19,210		
239,606					
125,473					
74,723	99,758				
139,846					
				116,613	
	249,648				
			19,983		
49,408					
	11,000				
	99,948				
				53,084	
1,061,471	2,591,625	1,225,954			
	25,000				
677,608					
			35,000		
455,175		1,448,695			
54,240	783,577	844,068	827,144	747,478	
52,521	67,800	57,000			
				131,586	
26,750	161,250				
	300,000	200,000			
321,247					
			51,667	53,127	
3,337,706	4,934,535	3,835,717	1,078,004	1,136,888	

الأمم المتحدة



اللجنة
الاقتصادية
والاجتماعية
لغربي آسيا

وكالة الأمين
العام
الأمينة
التنفيذية

نائب الأمين
التنفيذي

أمين سر
اللجنة

شعبة التنمية
المستدامة والإنتاجية

- الطاقة
- الموارد المائية
- القطاعات الإنتاجية

شعبة التنمية
الاجتماعية

- السياسة الاجتماعية
- السكان والتنمية الاجتماعية
- التنمية الاجتماعية بالمشاركة

شعبة التنمية
الاقتصادية والعولمة

- التكامل الإقليمي
- العولمة وتمويل التنمية
- التحليل الاقتصادي
- سياسات التنمية

شعبة تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات

- سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- مركز الإسكوا للتكنولوجيا

شعبة الإحصاء

- الإحصاءات الاجتماعية
- الإحصاءات الاقتصادية

شعبة القضايا
الناشئة والنزاعات

- النزاعات والاحتلال والتنمية
- الحكم وبناء الدولة

مركز المرأة في الإسكوا

- تمكين المرأة
- تعميم المساواة بين الجنسين

شعبة تخطيط البرامج
والتعاون الفني

- التخطيط الاستراتيجي
- التعاون الفني
- الأهداف الإنمائية للألفية

شعبة الخدمات الإدارية

- الميزانية والمالية
- إدارة الموارد البشرية
- الخدمات العامة
- نظم المعلومات والاتصالات
- المؤتمرات
- الخدمات الطبية
- المشتريات

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة



الحصول على المياه والغذاء والطاقة هو حق لا ينفصل عن المطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية والكرامة، وكلها حقوق في صلب مفهوم التنمية المستدامة

لمحة عامة

الخطط الإقليمية والعالمية، والدور الفريد الذي يمكن للإسكوا أن تضطلع به في طرح أولويات المنطقة في المنتديات العالمية. وقبل انعقاد مؤتمر ريو20+، تولت الإسكوا قيادة الاستعدادات الإقليمية للمؤتمر، فأجرت المشاورات مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة بهدف التوصل إلى موقف عربي متسق حول قضايا التنمية المستدامة. وقد كانت حصيلة هذه الجهود الإعلان الوزاري العربي حول التنمية المستدامة الذي أدرج ضمن الوثائق الرسمية لمؤتمر ريو20+، وقامت الإسكوا وجامعة الدول العربية وجهات شريكة في الأمم المتحدة، مجتمعة، بتنظيم حدث إقليمي خلال انعقاد مؤتمر الأطراف تحت عنوان قابلية التأثير بتغيّر المناخ وتقييم الآثار: مبادرات للتكيف في المنطقة العربية. وتولت الإسكوا أيضاً تقديم عروض في لقاءات مختلفة عقدت على هامش المؤتمر. والجدير بالذكر أن قطر اضطلعت بدور قيادي على مستوى المنطقة والعالم خلال انعقاد المؤتمر وأظهرت التزام البلدان العربية بواقع الترابط بين التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه والتنمية المستدامة.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد الطبيعية هي من أهم الأهداف التي تسعى إليها البلدان الأعضاء. إلا أن هذه البلدان تواجه تحديات عدة في ندرة المياه، وتأمين إمدادات الطاقة الميسورة الكلفة، وتحقيق الأمن الغذائي، ومعالجة الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ. وركزت شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا عملها على هذه الأولويات. فالمفهوم الأساسي للتنمية المستدامة يقوم على علاقة الترابط الوثيق بين الحصول على المياه والغذاء والطاقة، والمطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية والكرامة.

وتخلل عام 2012 حدثان عالميان هاما هما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20+)، في ريو دي جانيرو، 22-20 حزيران/يونيو) والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (الدوحة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر – 7 كانون الأول/ديسمبر). وقد ساهم هذان الحدثان في وضع التنمية المستدامة مرة أخرى في صلب الاهتمام وأعطيا مثلاً واضحاً حول التفاعل بين

أهم الإنجازات

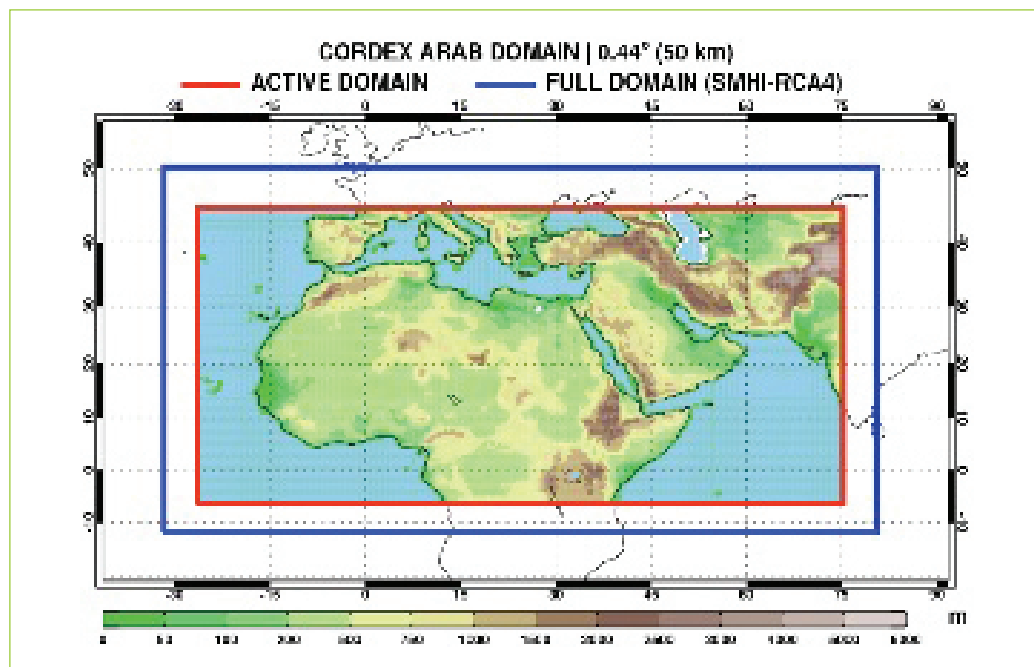
المياه

الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتغيير المناخ

عملاً بتوصيات لجنة الطاقة وفي ضوء الاهتمام المتزايد للبلدان الأعضاء باستخدام الطاقة المتجددة، تعمل الإسكوا على إعداد مطبوعة حول دور الطاقة المتجددة في التخفيف من آثار تغيير المناخ في المنطقة العربية. وستستعرض هذه المطبوعة وضع الطاقة المتجددة، مع التركيز على التطبيقات التجارية المدروسة والأكثر استخداماً والمناسبة للبلدان الأعضاء، لا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتسخين المياه. وستسلط المطبوعة الضوء على مجموعة من الاستراتيجيات، والأطر، والمشاريع، والخطط، وسيناريوهات تخفيض الانبعاثات، والقدرة على تصنيع معدات الطاقة المتجددة في المنطقة العربية. وستتوقف المطبوعة أيضاً عند إمكانية التعاون الإقليمي، مع أخذ المبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة في الاعتبار (الشكل 2).

شرعت الإسكوا في تطبيق مسار متكامل لتقييم أثر تغيير المناخ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية باستخدام النماذج المناخية والهيدرولوجية، وأدوات تقييم قابلية التأثر بتغيير المناخ. وقد شمل ذلك، وضع نطاق خاص بالمنطقة العربية لتنفيذ النموذج المناخي الإقليمي (كورديكس) (الشكل 1)، وذلك بدعم من المعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجية في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وقد نشرت الإسكوا تقريراً تحت عنوان «تقييم أثر تغيير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية: إطار منهجي لتقييم متكامل».

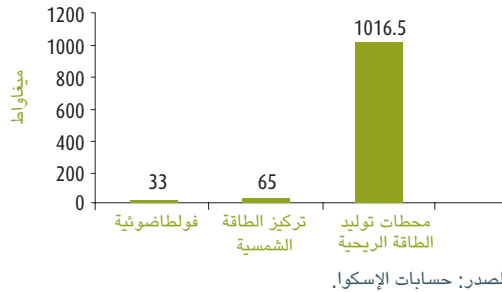
الشكل 1 - نطاق كورديكس الخاص بالمنطقة العربية النطاق النشط - النطاق الكامل (SMHI-RCA4)



المصدر: الإسكوا، 2012.

كفاءة الطاقة هي إحدى ركائز سياسات الطاقة في البلدان الأعضاء نظراً لدورها في توفير الطاقة والتخفيف من أثر تغير المناخ. وقد أصدرت الإسكوا ثلاث أوراق فنية تتناول المواضيع التالية: (1) فرص تحسين كفاءة الطاقة في الأبنية القائمة في منطقة الإسكوا؛ (2) آثار تغير المناخ على قطاع الطاقة في منطقة الإسكوا؛ (3) تحسين كفاءة الطاقة في الزراعة: قطاع الدواجن؛ وتضمنت هذه الأوراق مؤشرات لاستهلاك الطاقة وكلفتها.

الشكل 2 - القدرة على إنتاج الطاقة المتجددة في المنطقة العربية، 2012



«منظومة الأمم المتحدة: معاً من أجل بناء المستقبل الذي نصبو إليه»، التي تناولت دور الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار الحفاظ على زخم مؤتمر ريو+20، نظمت الإسكوا الاجتماع الحكومي التشاوري المشترك الأول للجنة الموارد المائية والطاقة حول الترابط بين قطاعي المياه والطاقة في بيروت، يومي 27 و28 حزيران/يونيو 2012. وقد تناول المشاركون في الاجتماع ثنائية المياه والطاقة، والخيارات المطروحة على مستوى السياسة العامة في القطاعين. وقد توصلوا إلى تحديد مجموعة من الأولويات فيما يتعلق بالترابط بين قطاعي المياه والطاقة ودرسوا الآليات المحتملة لتنسيق السياسات.

وبدأت الإسكوا نشاطاً بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية في سبيل تطوير ثلاثة برامج بحث إقليمية حول كفاءة الطاقة، والأدوات والتكنولوجيات والسياسات المتصلة بالطاقة المتجددة، والتغذية المراقبة للمياه الجوفية، والممارسات الزراعية الجيدة. وتهدف المبادرة إلى توطيد الشراكات القائمة والاستفادة من الميزة التي تتفرد بها كل منظمة لدعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة.

الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف

خلال الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، التي تلازمت مع الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو،

الاقتصاد الأخضر

تعمل الإسكوا، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على إعداد مطبوعة حول رصد التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستعرض من خلالها التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في هذا المجال، وتجري تقييماً لدور القطاع الخاص في قيادة التحول.

ريو+20

شكل مؤتمر ريو+20 المحطة الأبرز في عام 2012، وقد تولت الإسكوا قيادة الاستعدادات الإقليمية للمؤتمر، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى، بهدف ضمان توحيد الموقف العربي إزاء القضايا الأساسية التي تناولها المؤتمر. نظمت الإسكوا اجتماعات تشاورية حول مواضيع مختلفة منها الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر ومنافعه المتوقعة، واستعرضت خلالها الممارسات الجيدة. وانبثق من التحضيرات الإعلان الوزاري العربي حول التنمية المستدامة الذي قُدِّم في مؤتمر ريو+20.

ونظمت الإسكوا أحداثاً على هامش المؤتمر بالتعاون مع شركاء آخرين. وقد تناولت هذه الأحداث المواضيع التالية: (1) الأمن الغذائي وسلامة الغذاء لأغراض التنمية في عالم عربي متغير؛ (2) التنمية المستدامة في البلدان في مرحلة ما بعد النزاع؛ (3) النمو الأخضر والتنمية المستدامة: التوقعات على المستوى الإقليمي. كما ساعدت الإسكوا في إعداد حلقة الحوار المعنونة



سوق الخضار، أغادير، المغرب. المصدر: Bogdan Wankowicz - www.shutterstock.com

وبناء على النتائج التي توصلت إليها مطبوعة الإسكوا المعنونة «السياسات والتدابير للترويج للاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل في منطقة الإسكوا (2011)»، نظمت الشركة اللبنانية لاستيراد النفط وتوزيعه أي بي تي (IPT) حملة وطنية للحد من تلوث الهواء من خلال استخدام أكثر كفاءة للطاقة في النقل البري. وقد وُجّهت دعوة لوزارة البيئة اللبنانية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة في هذه الحملة التي هدفت إلى توعية المواطنين اللبنانيين بأهمية تطبيق تدابير كفاءة الطاقة للحد من تلوث الهواء.

وساهمت الإسكوا في تنظيم زيارة لوفد من وزارة الري والموارد المائية في السودان إلى وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه في عُمان في كانون الثاني/يناير 2012. واطلع أعضاء الوفد على هيكليات الوزارة ومهامها وأنشطتها، واكتسبوا معرفة نظرية وعملية حول نهج جمع المياه وإدارتها، فضلاً عن خبرة عملية كَوْنوها أثناء الزيارات الميدانية. وكانت الزيارة مفيدة للطرفين، وقد تفسح المجال أمام تعاون ثنائي في المستقبل.

شاركت الإسكوا وجامعة الدول العربية وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تنظيم نشاط حول قابلية التأثر بتغير المناخ وتقييم الآثار: مبادرات للتكيف في المنطقة العربية، وذلك في إطار «ساعات الحكمة». وكان الهدف عرض مبادرات مشتركة في تقييم آثار تغير المناخ في المنطقة العربية. وتخلل هذا الحدث عرض قُدِّمته الإسكوا للمبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

الطاقة المستدامة للجميع

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2012 سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع. وفي هذا الإطار، شاركت الإسكوا في حملة توعية بالطاقة المستدامة، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، وجمعية أندية الليونز الدولية، وقناة إم تي في (MTV) اللبنانية. وانتهت الحملة الإعلامية المعنونة «يَلِيْ بَغْيَرِ عَادَتُو بُوْفَرِ طَاقَتُو» بمشروع لتحسين كفاءة الطاقة في مأوى للأطفال المشردين.

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2012 سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع. وقد كانت للإسكوا مشاركة فعالة في أنشطة التوعية وبناء القدرات.

في التعاون الفني

في التعاون الفني

الإسكوا تقدّم المساعدة للبلدان الأعضاء في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة لتشجيع القطاعات الإنتاجية الخضراء وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

في عام 2012، قدمت الإسكوا الدعم الفني لكل من البحرين، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية. واستفادت من هذا الدعم وزارة الأشغال في البحرين، إذ استعرضت الصلاحيات والنهج المقترحة لإجراء دراسة وطنية حول ضخ مياه الصرف الصحي المعالجة في خزانات بهدف تجميعها وإعادة استخدامها في الزراعة وقطاعات أخرى في المستقبل. واستعرضت الإسكوا الهيكلية التنظيمية لهيئة المياه الفلسطينية وأعدت مقترحاً لاعتماد هيكلية جديدة وإقامة مركز المعلومات المائية، كما أجرت مسحاً لتحديد الاحتياجات وقدمت مقترحاً حول آليات التواصل بين هيئة المياه الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المعنية بالمعلومات المائية. وأخيراً أعدت الإسكوا مسودة دليل للمؤشرات المائية والبيئية للتنمية المستدامة في إطار خطط التنمية الوطنية في المملكة العربية السعودية، على أن يجري استخدام محتوى الدليل بمثابة مبادئ توجيهية لتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.

ونظمت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، مؤتمراً ودورة تدريبية حول الانبعاثات الملوثة للبيئة بقطاع الكهرباء في الدول العربية (الدوحة، 31-27 أيار/مايو 2012)، بهدف تسليط الضوء على الحاجة إلى الطاقة الكهربائية المستدامة وتوضيح الأثر السلبي لإنتاج الكهرباء على البيئة والوسائل المتاحة للتخفيف من هذا الضرر.

وسعيّاً منها إلى دعم قطاع السياحة البيئية في لبنان، نظمت الإسكوا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفل) ورشة عمل لممثلي البلديات والمنظمات غير الحكومية في صور، في 29 آذار/مارس 2012، بهدف التوعية بأهمية السياحة البيئية المسؤولة في إطار الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. وكانت هذه الورشة فرصة لمناقشة التحديات التي تعترض هذا القطاع، واستعراض الخيارات المتاحة لوضع خطة عمل إقليمية، فضلاً عن الحاجة إلى إطار مؤسسي قوي لبلورة استراتيجيات السياحة البيئية وبرامجها وجذب الاستثمارات الخاصة.

المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية في عام 2012، اضطلعت الإسكوا بعدد من الأنشطة في إطار مشروع حول الترويج للاستثمار في كفاءة الطاقة للتخفيف من أثر تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة، وزودت أصحاب المصلحة بمواد لبناء القدرات، مع إيلاء اهتمام خاص لقطاع البناء. وشكل اجتماع الخبراء حول الممارسات الفضلى في الاستهلاك والإنتاج المستدامين: كفاءة الطاقة، الذي عقد في تونس من 24 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2012، ملتقى لعدد من الخبراء لتبادل الأفكار ومناقشة الفرص المتاحة لإطلاق مبادرة إقليمية حول كفاءة الطاقة في قطاع البناء.

نفذت الإسكوا، بالتعاون مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مشروعاً حول بناء القدرات في مجال الحد من أثر تغيّر المناخ من أجل تخفيف حدة الفقر في غربي آسيا، بهدف إلى بناء قدرات صانعي السياسات، وواضعي الخطط، والمدراء وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز أمن الطاقة وتحسين توفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية، بناء على تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وشملت الأنشطة ما يلي: تنظيم دورة تدريبية حول توسيع نطاق استخدام الطاقات المتجددة في المناطق الريفية للبلدان الأعضاء في الإسكوا (بيروت، 2-1 شباط/فبراير 2012)، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في القاهرة والمركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة؛ وتنظيم المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: بناء الشراكات التموليلية (القاهرة، 24-23 نيسان/أبريل 2012)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ وتنظيم ورشة عمل إقليمية حول تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الطاقة المتجددة للتنمية الريفية (بيروت، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحفظ الطاقة والبيئة.



مصب نهر دردره عند نهر العاصي، لبنان، 2009، المصدر: Andreas Renck.

الوضع الحالي لأنشطة التعاون. والمستفيدون منه هم صانعو القرار، وممثلو الحكومات المعنيون بالمياه وقطاعات أخرى، فضلاً عن الجهات المانحة والمنظمات الدولية.

وتلبية لدعوة المجلس الوزاري العربي للمياه إلى إنشاء آلية إقليمية لرصد توفّر إمدادات المياه والصرف الصحي، مع النظر إلى الظروف والقيود المحلية، تضطلع جامعة الدول العربية والإسكوا والجمعية العربية لمرافق المياه، بدعم مادي من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، بمبادرة MDG+ التي تهدف إلى وضع هذه الآلية الإقليمية في المنطقة العربية وإعداد التقارير عنها.

تتولى الإسكوا كذلك تنسيق مشروع ممول من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي حول تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار، تم تنظيم ورشتي عمل إقليميتين لدعم بناء القدرات وتقوية المؤسسات، وقد وفرت الورشة

ويتم حالياً العمل على تطبيق مشروع تعزيز القدرات الوطنية في منطقة الإسكوا لتطوير القطاعات الإنتاجية الخضراء، بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في وضع سياسات فعالة وتطبيقها. وتشمل الأنشطة التي تم تنفيذها ما يلي: إجراء مسح لاستعراض السياسات الخضراء القائمة في منطقة الإسكوا وتقييمها؛ وإنشاء مكاتب مساعدة تعنى بالإنتاج الأخضر في لبنان وعمّان، بالشراكة مع الهيئات المعنية، من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية؛ وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية عبر الإنترنت للجهات المعنية.

المشاريع الممولة من خارج الميزانية

أنجزت الإسكوا بالتعاون مع المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا، الذي أطلق في آذار/مارس 2013 بمناسبة يوم المياه العالمي. ويهدف المشروع إلى مسح الموارد المائية الجوفية والسطحية المشتركة في غربي آسيا، ويتناول الجوانب الهامة المتصلة بالهيدرولوجيا والجيولوجيا المائية، كما يستعرض

مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بإمدادات المياه والصرف الصحي (MDG) هي مصدر معلومات وافية حول الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وهذا سيسهم في التقدم نحو تحقيق الأهداف الخاصة بهذا الموضوع.

المناخية. أما الورشة الثانية التي عقدت حول تطبيقات النمذجة المناخية الإقليمية وتحليلها (بيروت، 2-4 تموز/ يوليو 2012)، فقد شكلت منتدى لتبادل الخبرات واستعراض عملية وضع النطاق الخاص بالمنطقة العربية وفق معايير كورديكس.

الأولى، التي تمحورت حول التنبؤ بالمناخ (الإسقاطات المناخية) وأدلة الظواهر المناخية الشديدة في المنطقة العربية (الدار البيضاء، 13-16 آذار/ مارس 2012)، للمشاركين فيها من مكاتب الأرصاد الجوية في البلدان العربية، تدريباً عملياً على استخدام برامج إلكترونية لإدارة البيانات المناخية، والمؤشرات المناخية والنمذجة

ماذا عن المستقبل؟

وستعتمد الإسكوا نهجاً وقائياً بدلاً من الاستجابة لحالات الطوارئ في مقاربتها للتنمية المستدامة في البلدان التي تشهد نزاعات. فمن الضروري رصد فترات الجفاف والتخطيط لها في البلدان التي تعاني من ندرة المياه في ظل النزاعات. وفي هذا الصدد، ستتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بدعم من الإسكوا، قيادة مشروع حول تعزيز قدرة البلدان المتأثرة بالنزاعات في غربي آسيا وشمال أفريقيا على معالجة ندرة المياه والجفاف. والهدف من هذا المشروع بناء قدرات المعنيين بالتخطيط ووضع السياسات في تلك البلدان في مختلف المجالات المتعلقة بمعالجة ندرة المياه والجفاف.

وستتولى الإسكوا قيادة مشروع متعلق بتطوير قدرة الدول العربية على التكيف مع تغير المناخ من خلال تطبيق أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وسيكون المشروع مبنياً على نتائج مبادرة تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، ويتضمن مقترحات موجهة للحكومات العربية حول عدد من الأدوات الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ستواصل الإسكوا في السنوات المقبلة تركيزها على وضع السياسات المناسبة للمنطقة فيما يتعلق بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والأمن الغذائي ومصادر الطاقة المستدامة. وستشمل المطبوعات المستقبلية ما يلي: المستقبل الذي نصبو إليه: قطاعات الإنتاج الأخضر؛ واستدامة الإنتاج والاستهلاك الزراعي في المنطقة العربية؛ والتعاون في الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية؛ واتجاهات التنمية في قطاع الطاقة في المنطقة العربية؛ والتعاون الإقليمي لأمن الطاقة في المنطقة العربية؛ فضلاً عن مطبوعات أخرى حول الترابط بين المياه، والطاقة والأمن الغذائي.

وتلتزم الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وغيرها من الشركاء، بتوفير خدمات موضوعية وفنية بناء على طلب البلدان الأعضاء بهدف دعم جهودها في ترجمة نتائج مؤتمر ريو20+ إلى سياسات مستدامة. وفي هذا الإطار، ستعقد الإسكوا اجتماعات تشاورية إقليمية ودون إقليمية لمناقشة نتائج مؤتمر ريو20+ على مسار التنمية المستدامة ولتحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة.

خبراء يساهمون في عمل الإسكوا

رفيق ميساوي - نائب الرئيس
الجمعية التونسية لترشيد الطاقة

ريو20+ - المستقبل الذي نصبو إليه وخطّة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

إزاء أهمية مؤتمر ريو20+ في تحديد ملامح خطة التنمية لما بعد عام 2015، طلبت جامعة الدول العربية دعم الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة المسار الإعدادي لوضع هذه الخطة من خلال دعوة الحكومات وأصحاب المصلحة إلى جولات من الحوار وأحداث رفيعة المستوى متعلقة بالسياسات.

وفي إطار الإعداد لهذه الأحداث، عمل كل من الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تكثيف حملات التوعية والدعم الفني للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتعزيز السياسات الاقتصادية الداعمة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر؛ وتفعيل الإطار الدولي للتنمية المستدامة. ونتيجة لهذه الجهود، صدر الإعلان الوزاري العربي حول التنمية المستدامة وغيره من التقارير الإقليمية الهامة.

إياد أبو مغلي - المدير والممثل
الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
المكتب الإقليمي لغرب آسيا

كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في المنطقة العربية

ستواجه معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا في السنوات المقبلة صعوبات في تأمين إمدادات الطاقة في ظل ازدياد الطلب على الطاقة. ومن أهم هذه الصعوبات ضمان أمن إمدادات الطاقة في منطقة يبلغ استهلاكها حالياً حوالي 55 في المائة من الطاقة المتاحة بعد أن كان 35 في المائة فقط في عام 2000.

وخلال انعقاد مؤتمر ريو20+، كانت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على اتصال دائم مع الوفود العربية بهدف تقديم الدعم والمشورة خلال المفاوضات الأخيرة بشأن مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر. كما شاركا في الاجتماعات اليومية لممثلي المنطقة العربية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. والجدير بالذكر أن المجموعة العربية نظمت 18 حدثاً على هامش مؤتمر القمة.

واتفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا في اجتماع متابعة تنسيقي على مواصلة تعاونهما في توفير التوجيهات المرتبطة بالسياسات لجامعة الدول العربية ودعم قدراتها في قضايا مرتبطة بتطبيق نتائج مؤتمر ريو20+، لا سيما استعراض المبادرة العربية للتنمية المستدامة، وفرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومؤشرات التنمية المستدامة، من جملة أمور أخرى. وبشكل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا خير مثال على توحيد أداء الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

ويزداد الطلب على الكهرباء بمعدلات تتخطى بكثير معدلات النمو الاقتصادي. لذلك ستواجه غالبية البلدان الأعضاء صعوبات اقتصادية وتقنية نتيجة للحاجة إلى بناء محطات إضافية لتوليد الكهرباء.

وتواجه البلدان التي تعتمد بشدة على استيراد الوقود صعوبة إزاء الارتفاع الهائل في أسعار الطاقة، تضعف قدرتها التنافسية الاقتصادية. وفي غضون ذلك، تنفق

وتحقيق الاستدامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشجع الإسكوا البلدان العربية على تحديد السياسات المطلوبة عن طريق تقديم الدعم لها في المجالات التالية:

- وضع استراتيجيات طويلة الأجل بشأن كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛
- تقوية المؤسسات بهدف تطوير أسواق حفظ الطاقة؛
- بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في المجالات الفنية والاقتصادية والمؤسسية المتصلة بكفاءة الطاقة.

معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا على دعم الطاقة المستخرجة من المصادر التقليدية مبالغ ضخمة قد تتجاوز قيمتها 20 في المائة من الميزانية العامة في بعض البلدان.

ويتوجب على البلدان الأعضاء تغيير المقاييس في أسواق كفاءة الطاقة، من خلال اعتماد سياسات طوعية مرتبطة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتوفير الأدوات والآليات المطلوبة لتطبيقها. وذلك سيتيح لهذه البلدان تعزيز أمن إمدادات الطاقة، والحد من التأثير بالصدمات الناجمة عن تقلب أسعار الطاقة



لوحات شمسية، أبو ظبي، 2011. المصدر: www.greenprophet.com

التنمية الاجتماعية المتكاملة



المساواة في الحقوق والفرص هي من ركائز أي خطة للتنمية الاجتماعية الشاملة

لمحة عامة

سياسات سوق العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. أما المجموعة المعنية بالسكان، فعملت على تطوير أدوات لنشر المعرفة وتنفيذ عدد من الأنشطة في مجال تمكين بعض الفئات الاجتماعية والديمقراطية مثل الشباب، ذكوراً وإناثاً، التي بات من الضروري، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن تكون جزءاً من استراتيجيات التنمية للمستقبل. وقد عالجت المجموعة المعنية بالمشاركة مسألة النقص الحاد في الديمقراطية في المنطقة من خلال تعزيز الشراكات، وإشراك المجتمعات المدنية في الحوار الاجتماعي، وتحقيق توافق الآراء. وتولت الشعبة أيضاً قيادة مساهمة الإسكوا في النقاشات العالمية والإقليمية الدائرة حالياً حول المستقبل الذي نريد للجميع في عصر ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل الأولويات الإقليمية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 النمو المنصف، والدمج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وتوليد فرص العمل، والديمقراطية القائمة على المشاركة، والأمن والسلام.

وفي عام 2012، ركز عمل الإسكوا على احتياجات التنمية الاجتماعية للعديد من الفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل الفقراء، والعاطلين عن العمل، والشباب، والمسنين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمواطنين المحرومين من حقوقهم السياسية. وقد جرى تنفيذ هذه الأنشطة تماشياً مع الأهداف العامة الأربعة لخطة التنمية الاجتماعية التي وضعتها الإسكوا، وهي التالية: (1) تحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء؛ (2) إتاحة فرصة لتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي؛ (3) تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء بناء على طلبها؛ (4) تبادل الخبرات بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى في مجال التنمية الاجتماعية.

التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية شرط لا غنى عنه في تحقيق السلم والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها. هذا ما أجمعت عليه حكومات البلدان المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995. وفي برنامج عمل كوبنهاغن الذي صدر عن المؤتمر تأكيد متجدد على الكرامة البشرية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، والمساواة، والإنصاف والعدالة الاجتماعية باعتبارها قيماً أساسية للمجتمعات كافة. وتندرج في هذا الإطار الانتفاضات والتحركات التي شهدتها بلدان عربية عدة خلال فترة السنتين الماضية، فهي نداء من أجل الحق والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. وتركز العدالة الاجتماعية على أهمية المساواة في الحقوق والفرص التي هي من ركائز أي خطة للتنمية الاجتماعية الشاملة.

وفي عام 2012، واصلت شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا الاستجابة للتحديات الإنمائية الإقليمية الأساسية من خلال الأنشطة المعيارية وأنشطة التعاون الفني الهادفة إلى تعزيز مسار الشمول والإنصاف والعدالة في التنمية الاجتماعية. وقد صُممت هذه الأنشطة على نحو يؤدي إلى تذليل عقبات أساسية للتنمية الاجتماعية كانت من العوامل التي أجمت التظاهرات الشعبية التي شهدتها المنطقة مؤخراً. ومن هذه العقبات انعدام المساواة، والبطالة، والإقصاء، وضعف المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد ركزت الإسكوا أنشطتها في مجال التنمية الاجتماعية على أربعة محاور أساسية هي: (1) السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ (2) دمج القضايا السكانية في سياسات التنمية الوطنية؛ (3) التنمية بالمشاركة والحوكمة الديمقراطية؛ (4) خطة التنمية للمستقبل من منظور إقليمي.

وقد شمل عمل المجموعة الخاصة بالسياسة الاجتماعية على إثراء مخزون المعرفة وبناء القدرات في مجال

أهم الإنجازات

خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

في إطار مساهمتها في النقاش العالمي الدائر حالياً حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، تتولى الإسكوا قيادة اللجان الإقليمية في إعداد مطبوعة مشتركة تحت عنوان خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وتركز هذه المطبوعة على البعد الإقليمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية في المستقبل، على أن ترفع إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في ربيع عام 2013 وإلى الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة ليقدم له المشورة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015.

تتناقش الأمم المتحدة حالياً خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتعمل الإسكوا من أجل أن تكون أولويات المنطقة العربية جزءاً من هذه الخطة.

والهدف الأساسي من المطبوعة المذكورة هو تقديم منظور إقليمي بشأن التنمية في العالم والنهج المرتكز على الحق في التنمية، والمساواة، والتنمية للجميع. وتسלט المطبوعة الضوء على الحاجة إلى تكييف الأهداف العالمية لتتلاءم مع الظروف الإقليمية والوطنية، كما تتضمن تقييماً للإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي رافق صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التحديات والفرص التي اتسم بها هذا الإطار. وفي سبيل استخلاص الدروس من هذه الخبرة، تتضمن المطبوعة أيضاً تقييماً للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراضاً لمواضع الإنجاز والإخفاق التي طبعت مسار وضع الأهداف وتطبيقها. وتتناول المطبوعة أيضاً ضرورة رصد التحديات الإنمائية العالمية والإقليمية الناشئة وإدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015، ويقدم الفصل الأخير توصيات وخيارات السياسات للمستقبل.

وتتناول المطبوعة بعض القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية مثل: (1) النمو المنصف والشامل، مع التركيز على الفقر وعدم المساواة؛ (2) الدمج الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ (3) منظور المرأة والشباب؛ (4) الحكم الديمقراطي والمشاركة؛ (5) السلم والأمن.

وعلى المستوى العالمي، كان للإسكوا دور فاعل في صياغة التقرير الموجه للأمين العام تحت عنوان تحقيق المستقبل الذي نريد للجميع، وهو تقرير شاركت في إعداده جميع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وصدر التقرير في حزيران/يونيو 2012، وكانت للإسكوا مساهمة كبيرة في ترجمته إلى اللغة العربية.

وأخيراً، على المستوى الإقليمي، ستعقد الإسكوا، بدءاً من عام 2013، دورة خاصة متعددة الأطراف لآلية التنسيق الإقليمي حول خطة التنمية لما بعد عام 2015. وستركز المشاورات الإقليمية على مطبوعتين هما: خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وتحقيق المستقبل الذي نريد للجميع. وسيتم خلال الدورة يوم مخصص لمناقشة وجهات نظر منظمات المجتمع المدني في المنطقة، سيشترك فيه ممثلون عن فئات أساسية مثل المرأة والشباب والقطاع الخاص. وستكون هذه الدورة أساساً لدورة أخرى مخصصة للمؤسسات الإقليمية الرئيسية مثل جامعة الدول العربية وغيرها من الوكالات من خارج منظومة الأمم المتحدة.

القضايا السكانية وسياسات التنمية الوطنية

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2012، عقدت الإسكوا ورشة عمل إقليمية ركزت على تكوين فهم مشترك

أظهرت التحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً، مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ضرورة الاهتمام بقضايا الشباب وتمكين الشباب هو من مجالات العمل الهامة في الإسكوا. وفي عام 2012، أطلقت الإسكوا مبادرة لتعزيز قدرة صانعي السياسات على معالجة الاحتياجات الخاصة بالشباب، ذكوراً وإناثاً، وقد أصبحت هذه الفئة في صلب البرامج والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل.

أيضاً مع الجامعة الأمريكية في القاهرة بهدف تحديث قاعدة بيانات الجامعة، فنُدرج فيها وحدات خاصة بالخبراء ومراكز الأبحاث في مجال الهجرة في المنطقة العربية. وستتيح قاعدة البيانات بناء شبكات العمل بين الباحثين والبلدان الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الخبرات حول قضايا الهجرة. وسيكون هذا المشروع ركيزة لبناء الشراكات مع جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة في إطار الإعداد للحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية في عام 2013. وستتيح المشروع للبلدان الأعضاء في الإسكوا الاستفادة من مساهمتهم في هذا الحدث العالمي الهام.

وفي عام 2010، قررت الجمعية العامة توسيع نطاق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودعت المنظمات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى إجراء استعراض حول تطبيقه في الواقع. وخلال عام 2012، اضطلعت الإسكوا بدور أساسي في إدارة عمليات جمع البيانات الخاصة بالمسح العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء في إعداد التقارير الوطنية حول السكان والتنمية. وفي إطار الإعداد للمؤتمر

لقضايا الشباب العربي، واستعراض السياسات القائمة، وتحديد الفجوات ومناقشة المجالات المحتملة للإصلاح والتحسين وتقديم المساعدة الفنية. ويتمشى هذا المسار مع برنامج العمل العالمي للشباب، وهو مدعوم بأدوات لتطوير القدرات والتدخلات على المستوى الوطني. وشملت جهود بناء المعرفة أيضاً نشر العدد الخامس من تقرير السكان والتنمية المخصص لتحليل العوامل الديمغرافية والاجتماعية والثقافية التي أدت إلى إقصاء الشباب في المنطقة العربية. وتستند الإسكوا حالياً إلى النتائج الرئيسية وخيارات السياسات الواردة في هذا التقرير في الدعم الذي تقدّمه لصياغة السياسات الخاصة بالشباب في عدد من البلدان العربية.

وفي إطار الجهود المستمرة لدعم البلدان الأعضاء في معالجة قضايا الهجرة ودمجها في سياسات التنمية، أنجزت الإسكوا مشروعاً مشتركاً مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حول تعزيز القدرة الوطنية على معالجة قضايا الهجرة الدولية، على أن يسهم في تحقيق أكبر قدر من المكاسب وفي تخفيف الآثار السلبية على التنمية. وعملت الإسكوا



القاهرة، المصدر: Amy Nichole Harris - shutterstock.com

منظمات دولية وإقليمية أخرى، منتدىً عربياً حول تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، في بيروت يومي 19 و20 كانون الأول/ديسمبر 2012. وقد ضم هذا المنتدى عدداً من الخبراء من الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وساهم في تعزيز الوعي بمختلف أنماط تقديم الخدمات وضرورة التكامل بين مختلف الجهات الفاعلة، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات الدينية والأحزاب السياسية، في سد النقص وتحسين تغطية الخدمات ونوعيتها. وستدرج التوصيات الصادرة عن المنتدى في المطبوعة المعنونة «السياسات الاجتماعية المتكاملة، التقرير الخامس، تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة في كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية»، التي ستصدر عام 2013.

ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة في المنطقة العربية يواجهون عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية عدة ناجمة عن النقص في الوعي والبيانات والمعلومات. وفي إطار العمل على تحسين أوضاع هذه الفئة من المجتمع، شمل عمل الإسكوا تقديم الدعم الفني للجهات المعنية بهذا الشأن في المنطقة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2012، نفذت مهمة لمساعدة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة ودائرة الإحصاءات العامة في الأردن في بلورة استراتيجية خاصة بتحسين عملية جمع وإنتاج البيانات المتعلقة بالإعاقة. وقد ساهمت هذه المساعدة في تعزيز الشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بهدف تصميم سياسات التنمية وتطبيقها ورصدها. وهناك أوجه ترابط بين المهمة المذكورة ومشروع مقبل حول تكوين القاعدة المعرفية وإرساء أسس السياسات اللازمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. وستستخدم الدروس المستفادة من نشاط التعاون الفني في تطبيق هذا المشروع.

إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات وصنع القرارات

على أثر الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، أطلقت الإسكوا مشروعاً إقليمياً من أجل تفعيل

الإقليمي الذي سيعقد في عام 2013، تتولى الإسكوا قيادة الاستعراض الإقليمي لتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي.

أسس المعرفة والسياسات للتنمية المستدامة

خلال عام 2012، ركزت الأحداث الخاصة التي نظمتها الإسكوا في السياسة الاجتماعية على ثلاثة مجالات هي: أسواق العمل وسياسات التشغيل؛ والتغير في توزيع المسؤوليات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني في تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية؛ والدمج الاجتماعي، مع إيلاء الاهتمام اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أجرت الإسكوا تحليلاً للسياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل الفاعلة، فضلاً عن آثار كل منها على التشغيل في المنطقة العربية، بناءً على أبحاث سابقة حول سياسات سوق العمل. وفي هذا الصدد، توقفت المطبوعة المعنونة «السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية»، عند النسبة المحدودة من العاطلين عن العمل التي تشملها البرامج المعتمدة لمكافحة البطالة على امتداد المنطقة، ولا سيما قلة فرص حصول المرأة على خدمات هذه البرامج. وأشار البحث إلى النقص في التنسيق بين عدد من مزودي الخدمات، مما يحد من الفعالية في مكافحة البطالة. وتضمنت دراسة حول السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا وأثرها على سوق العمل تحليلاً لتجارب البلدان الأعضاء في الإسكوا ودور السياسات الاقتصادية في توليد فرص العمل، كما حددت نقاط الضعف في العديد من الاقتصادات العالقة في دوامة انخفاض الأجور وتدني الإنتاجية وقلة فرص العمل. وفي الكثير من الحالات، يؤثر الإنفاق العام على وجهة الحوافز والأسعار، فؤدي إلى تباعد بين الطلب والعرض في سوق العمل. وإن بقي الخلل في سوق العمل من الشواغل الأساسية في المنطقة، ستواصل الإسكوا عملها في مجال سياسات سوق العمل في المستقبل.

تواصل الإسكوا الاستجابة لطلبات البلدان الأعضاء بتقديم خدمات استشارية ودعم فني في مجالات الديمقراطية القائمة على المشاركة، وإشراك المجتمع المدني وتحقيق توافق الآراء.

وفي إطار استكشاف التغير الحاصل في توزيع المسؤوليات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني لناحية تقديم الخدمات الاجتماعية، والسعي إلى تعميق المعرفة في هذا المجال، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع

في عام 2012، أنشأت الإسكوا موقعاً متخصصاً حول التنمية بالمشاركة في غربي آسيا (//www.unescwa.org/) استضاف منتدى إلكترونيًا حول المشاركة والديمقراطية. وقد استقطب المنتدى 130 رداً من 11 خبيراً، وعاملين في القطاع الاجتماعي، وجهات فاعلة في المجتمع المدني في ستة بلدان عربية هي تونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية. ويقدم الموقع مجموعة واسعة من الآراء وجهات النظر وتوصيات بشأن عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

مشارك من الدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجموعة من البلدان. وتواصل الإسكوا الاستجابة لطلبات البلدان الأعضاء بتقديم خدمات استشارية ودعم فني في مجالات الديمقراطية القائمة على المشاركة، وإشراك المجتمع المدني وتحقيق توافق الآراء. وخلال عام 2012، أطلقت الإسكوا عدداً من مبادرات بناء القدرات حول مهارات القيادة، والمواطنة، وآليات التواصل والمشاركة لدعم انخراط منظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب في مسارات الحوار الوطني.

اعتماد نهج المشاركة في عملية صياغة السياسات العامة واعتمادها وتنفيذها. وفي هذا الإطار، عملت الإسكوا على إعداد مجموعة معلومات ودليل لتوجيه المستخدمين عبر مسار تدريجي قائم على المشاركة بهدف إرساء أسس الحكم الديمقراطي. وقد تولى ممثلون عن عدد من المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية، ووكالات الأمم المتحدة، التدقيق في الدليل في ورشة عمل دون إقليمية عقدت في بيروت، في الفترة من 16 إلى 19 نيسان/أبريل 2012. وفي الإطار نفسه، لا يزال أحد المشاريع السابقة التي اضطلعت بها الإسكوا في مجال التنمية البشرية بالمشاركة في البلدان المتأثرة بالزلازل يثمر نتائج إيجابية. ففي عام 2012، أنشأت الجهات المستفيدة من هذا المشروع منظمة غير حكومية مقرها العراق اسمها «دار الخبرة» وأسست الشبكة العربية للتنمية الاجتماعية، التي تعنى بتعميم الخبرات والدروس المستفادة لمعالجة تحديات التنمية في العراق والمنطقة. وقد تجلّى الأثر الإيجابي للمشروع أيضاً من خلال إعادة تنظيم ست ورشات عمل وندوة واحدة ودراسة مبنية على برامج الإسكوا للتنمية بالمشاركة، استفاد منها حوالي 200

ويعتبر المجتمع المدني لاعباً أساسياً في نجاح الحوار الوطني، بالتالي، من الضروري أن يجري التعديلات والتغييرات اللازمة في هذا المسار.

ويشكل ضمان الشفافية ومكافحة الفساد والمحسوبية أحد الإصلاحات الأكثر إلحاحاً الواجب الاضطلاع بها في مرحلة التحول السياسي الراهنة.

وسيجري دمج هذه الخلاصات في برامج الإسكوا ومشاريعها وأنشطتها في مجال التنمية بالمشاركة، والحكم الديمقراطي، وبناء التوافق.

النتائج والخلاصات الرئيسية لمنتدى الإسكوا الإلكتروني حول المشاركة والديمقراطية (1 حزيران/يونيو 2012 - 30 أيلول/سبتمبر 2012)

تتطلب عملية الانتقال نحو الديمقراطية إعادة تحديد لمفهوم الحوكمة، ووضع عقد اجتماعي جديد، وبناء الثقة وإعادة إحياء الأمل.

ويكتسب دور المرأة في مسار التغيير في المنطقة العربية أهمية قصوى. ولا يمكن تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، والحياة السياسية المتوازنة والديمقراطية الحقيقية في حال أقصيت المرأة من المشاركة السياسية.

ماذا عن المستقبل؟

تسعى الإسكوا إلى توسيع نطاق التشاور مع البلدان الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتلبية حاجات المنطقة وخصوصياتها وترسيخ البعد الإقليمي في العمل الإنمائي.

ستواصل الإسكوا مشاركتها في المناقشات الدولية حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك عن طريق التشاور مع البلدان الأعضاء، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، من أجل التعبير عن احتياجات المنطقة وخصوصياتها في الخطة العالمية. وفي عام 2013، ستولى الإسكوا قيادة إعداد تقرير الاستعراض الخاص بالمنطقة العربية حول برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، وهو سيكون مرجعاً أساسياً للسياسات التي تنص على علاقة الترابط بين وضع السكان والتنمية. وستعدّ الإسكوا مطبوعة حول

المواطنة وإشراك المجتمع المدني في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، بهدف تقييم التحولات الاجتماعية التي تشهدها المنطقة حالياً ودعم مبدأ المشاركة ضمن المؤسسات لترسيخ مفهوم المواطنة في العمل والممارسة. ومن شأن هذه الجهود أن تستكمل بورشات عمل لبناء القدرات في مجال الحوار وتحقيق توافق الآراء باستعمال خطط المشاركة والتشاور. وأخيراً، ستضطلع الإسكوا بعدد من الأنشطة لرصد سلسلة من الدروس والتجارب من مختلف أنحاء العالم بهدف تكوين رؤية مشتركة لاستراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية في المنطقة.

خبراء يساهمون في عمل الإسكوا

جيلبير ضومط - مؤسس وشريك إداري
مركز «بيوند -» للإصلاح والتنمية

بدأ تعاوني مع الإسكوا منذ أكثر من عشرة أعوام، وهو تعاون مستمر يشمل أنشطة البحث والتدريب وتبادل المعرفة في مجموعة واسعة من مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما يميّز الإسكوا هو بحثها الدائم عن طرق لمواكبة التغيرات التي تشهدها المنطقة والتكيف معها، من خلال وضع منهجية للعمل تسعى إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الخبراء والناشطين والمعنيين بصنع القرار وأصحاب المصلحة، في مختلف مراحل العمل من تصميم السياسات والبرامج، إلى تنفيذها وتقييمها.

وقد اعتمدت الإسكوا نهج المشاركة، وهي على اتصال دائم مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وهذا التوجه العملي أكسبها قدرة على التفاعل مع بيئتها وتكييف برامجها وأنشطتها بحيث تلبي حاجات المستفيدين وصانعي القرار وتطلعاتهم. وفي الآونة الأخيرة، تعاونت مع الإسكوا في وضع دليل بناء القدرات للشراكة في الحكم الديمقراطي. وهذا

الدليل يهدف إلى بناء قدرات القيادات الحكومية وغير الحكومية التي نشأت ووصلت إلى السلطة عقب تحولات سياسية. والعمل على وضع هذا الدليل كان مثلاً على نهج المشاركة الذي تعتمده الإسكوا. وقد شمل إعداد أوراق البحث ودراسات الحالة على يد مجموعة من الخبراء، وتنظيم سلسلة من الاجتماعات وحلقات المناقشة شارك فيها ممثلون عن بلدان عديدة من المنطقة، وكان الهدف منها مناقشة المواد التي أعدّها الخبراء وتقديم التوصيات. وكانت نتيجة تعاوني مع عدد من الزملاء إعداد دليل من عشرة فصول، يستند إلى الأوراق المعدة مسبقاً ويتضمن دراسات حالة عن عشرة بلدان. ووُزّع على مجموعة من الخبراء والمختصين بهدف الاستفادة من آرائهم وتعليقاتهم. وفي المراحل النهائية، خضع الدليل لاختبار في دورة تدريبية لناشطين من المجتمع المدني ومعنيين باتخاذ القرار من مختلف أنحاء المنطقة. وأخذ بالتوصيات التي صدرت عن الدورة في إصدار النسخة النهائية.

والخبراء على نحو ينعكس إيجابياً على جميع الأطراف في المنطقة.

في هذه المرحلة من التحوّل السياسي التي تمر بها المنطقة وبلدانها، يزداد دور الإسكوا أهمية، لما لها من قدرة على بناء علاقات عمل مثمرة مع جميع الأطراف، وإمكانية للإشراف على الحوار والمشاركة فيه، وما تتمتع به من مصداقية لدى صانعي القرار. كل ذلك يجعل منها مرجعاً أساسياً لبلدان المنطقة في صنع السياسات.

وتميزت الإسكوا خلال هذه التجربة بثلاثة ملامح رئيسية، أولها القدرة على الاستجابة بسرعة وفعالية لتطوّرات التحوّل السياسي في المنطقة، مما سمح بتعديل أولوياتها حسب الحاجات والتوقعات المستجدة واتخاذ القرار بشأن إصدار هذا الدليل؛ ثانياً الالتزام بإشراك جميع الأطراف المعنية من خبراء وناشطين ومعنيين بصنع السياسات في إصدار هذا الدليل التدريبي في صيغة تلبي حاجات المنطقة في هذه المرحلة؛ ثالثاً تأمين فسحة للحوار وتبادل الأفكار والتجارب بين البلدان والقطاعات

رشا جرهوم

مستشارة في ميدان التنمية الاجتماعية

معيّنة، كسياسات الرفاه، وإدارة الزكاة، وتعزيز حس المسؤولية الاجتماعية في الشركات.

وفي هذا السياق، يندرج البحث الذي أجرته حول إدارة الزكاة في اليمن، وقد كشف عن فجوات كبيرة في الإجراءات التشريعية والإدارية المتعلقة بالزكاة تؤدي إلى ضعف الكفاءة في آليات تحصيل الزكاة وتوزيعها، فلا يستفيد الفقراء إلا قليلاً من سياسات اجتماعية اعتمدت لحمايتهم. وما توصي به الإسكوا على هذا الصعيد يكتسب أهمية بالغة لاعتبارات السياسة الاجتماعية، ولا سيما أثناء فترات التحوّل السياسي وعدم الاستقرار في المنطقة.

ودور الإسكوا باعتبارها ملتقى لتبادل التجارب والخبرات بين البلدان الأعضاء يجب أن يكتسب اليوم مزيداً من الزخم والفعالية، إذ تحتاج البلدان إلى مزيد من الفرص لتبادل التجارب في تصميم سياسات الحماية الاجتماعية وتنفيذها.

بلدان منطقة الإسكوا هي اليوم على مفترق طرق. وإزاء التطوّرات السياسية التي شهدتها تلك البلدان مؤخراً، عليها أن تفكر ملياً في البعد الاجتماعي للتنمية. وهذا ما أكّد عليه المنتدى العربي الذي عقد تحت عنوان «نحو نموذج للرفاه الاجتماعي». وقد نظمته الإسكوا في عام 2012، وأكّد المشاركون خلاله أن بلدان عديدة تقدّم خدمات بمستويات مختلفة لنسبة قليلة من السكان، بينما تبقى أعداد كبيرة محرومة من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة. وكان المنتدى ملتقى نموذجياً لمناقشة علاقات الترابط بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي، وكيفية تأثير هذه العلاقات على الحماية الاجتماعية في المنطقة.

وفي المناقشات الجارية حول التنمية في المنطقة العربية، تستأثر بجل الاهتمام القضايا الاقتصادية، وتبقى القضايا الاجتماعية شبه مهملة. وفي هذا الإطار تتميز الإسكوا باعتماد نهج شامل للتنمية الاجتماعية، وهذا يخولها تقديم الدعم الفني اللازم في مجالات



التنمية والتكامل الاقتصادي

تسعى الإسكوا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنصفة والتعاون والتكامل الإقليميين

لمحة عامة

وتوفّر خدمات استشارية وتنظيم بعثات إلى البلدان الأعضاء. وتشمل مجالات التركيز تخفيف حدة الفقر، وتوزيع الدخل، وتحقيق التنمية المنصفة الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، فضلاً عن تقديم المشورة حول صياغة سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة وتطبيقها من أجل تحقيق النمو الطويل الأجل في المنطقة. وتهتم الشعبة أيضاً بموضوع التكامل الاقتصادي والمالي بين بلدان المنطقة ومع مناطق أخرى، وبتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب من خلال المشاركة في سلاسل الانتاج العالمية.

وتعمل شعبة التنمية الاقتصادية والعملة على دعم قدرة البلدان الأعضاء في الإسكوا على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تتولى المتابعة الدائمة للاتفاقيات والالتزامات المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري وتقدم المساعدة للبلدان الأعضاء في سد النقص في التمويل من خلال جمع الموارد المالية المحلية والدولية.

الهدف الأساسي لشعبة التنمية الاقتصادية والعملة هو تعزيز النمو الطويل الأجل والتنمية المنصفة في اقتصادات غربي آسيا، فضلاً عن توطيد التعاون الإقليمي والتكامل على المستويات دون الإقليمية، والإقليمي، والعالمي من خلال توثيق الروابط بين بلدان المنطقة ودعم اندماجها الفعلي في الاقتصاد العالمي. وتتضمن الشعبة أربعة أقسام تتولى قضايا محددة مثل التكامل الإقليمي، والعملة وتمويل التنمية، والتحليل الاقتصادي وسياسات التنمية.

وقد اعتمدت الشعبة استراتيجية من ثلاثة مسارات: المسار الأول هو الرصد والتقييم في الميدان الاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ أما الثاني فهو القيام بأنشطة البحث، وتحليل السياسات والتحليل التجريبي للقضايا الهيكلية والإنمائية الطويلة الأجل التي تشكل جوهر المطبوعات الرئيسية؛ والمسار الثالث يقوم على إدارة المعرفة، بحيث تعمل الشعبة على تطوير خيارات مرتبطة بالسياسات والممارسات الجيدة وتبادلها، فضلاً عن تسهيل تنمية القدرات وبناء المعرفة من خلال عقد اجتماعات،

أهم الإنجازات

تمويل التنمية

تتناول الإسكوا مجالات رئيسية في تمويل التنمية في المنطقة العربية، لا سيما تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي عام 2012، نشرت الإسكوا دراسة شاملة حول القيود المالية الأساسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمت مناقشتها في الجلسة السابعة والعشرين للإسكوا خلال حلقة حوار حول التمويل الشامل، في 10 أيار/مايو 2012، تبعها انعقاد اجتماع فريق خبراء إقليمي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في المنطقة العربية في الكويت، يومي 6 و7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وذلك بالتعاون مع معهد التخطيط العربي. وقد انبثق عن هذين الاجتماعين خطة للأبحاث التي ستجرى في عام 2013.

وفي إطار مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أعدت شعبة التنمية الاقتصادية والعملة دراسة حول قدرة الإسكوا على تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في الإعداد لمشاريع قابلة للتطبيق وهيكله خيارات التمويل المناسبة لها. وسيتواصل العمل خلال عام 2013 مع عقد اجتماع فريق خبراء لإطلاق مبادرة الإسكوا التي تعنى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الحيز المالي في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية

أجرت الإسكوا دراسة تحليلية بهدف تقييم أثر الانتفاضات العربية الأخيرة على الحيز المالي في البلدان العربية وقدرة هذه البلدان على تمويل المطالب الإنمائية لشعوبها. وقد أثبتت الدراسة أن العوامل التي تقيد الحيز المالي قد ازدادت بعد الانتفاضات العربية، لكنها أشارت إلى أن معظم البلدان قادرة على تأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية ضمن مستوى الإنفاق الحالي، على أن يجري تحويل الأموال التي تنفق على الإعانات واستثمارها في الحماية الاجتماعية. والجدير بالذكر أن التنمية الإقليمية ستضطلع بدور أساسي بالنسبة للبلدان ذات الحيز

المالي المحدود في الأمد القصير. وقد تمت مناقشة النتائج التي خلصت إليها الدراسة خلال المنتدى الاقتصادي العربي الأول الذي نظّمته الإسكوا في بيروت يومي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وقد انبثق عن هذه المناقشات مقترح لتطوير مؤشر للحيز المالي خاص بالمنطقة من أجل تسهيل بلورة توصيات مرتبطة بالسياسات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

الأهداف الإنمائية للألفية: إنجازات وتحديات

أعدت الإسكوا ورقة معلومات وشاركت في المناقشات خلال انعقاد المؤتمر العربي للأهداف الإنمائية للألفية الذي نظّمه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في القاهرة يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2012. وتضمنت هذه الورقة تقييماً للإنجازات والإخفاقات

نظمت الإسكوا ورشة تدريبية وطنية حول تجميع وحساب الإحصاءات الخاصة بحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في بيروت، في الفترة من 24 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2012، وذلك بهدف بناء قدرات البلدان الأعضاء على تجميع الإحصاءات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الجهود التي تبذلها المنطقة العربية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا انعدام الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة نقص التغذية في المنطقة. وبناء على هذا التقييم، طرحت الإسكوا مجموعة من الأفكار حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك أهمية تضمين هذه الخطة قضايا عدم المساواة، والحماية الاجتماعية والحكم السليم. وقدمت الإسكوا مقترحاً بإنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي بهدف تعزيز التنمية الإقليمية.

استراتيجية الحد من الفقر في الأردن

ساهمت الإسكوا في عام 2012 في وضع استراتيجية للحد من الفقر في الأردن، يجري العمل على إنجازها

خلال عام 2012، استمرت الإسكوا في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في صياغة سياسات التجارة المحفزة للنمو والتكامل الإقليمي وتطبيقها.

الإسكوا تقريراً تناولت فيه إجراءات تحرير التجارة التي طبقتها البلدان الأعضاء في الفترة من 2009 إلى 2011 بهدف تعزيز دور التجارة في تمويل التنمية، بالإضافة إلى قضايا هامة مثل تنويع الصادرات، والتكامل التجاري، والإجراءات غير الجمركية التي تعوق حركة التجارة بين البلدان العربية. وسُدرج نتائج هذا التقرير في تقرير التكامل العربي الذي تولت إعداده الأمانة التنفيذية للإسكوا.

وقد كانت للشعبة مساهمة إضافية في تقرير التكامل العربي من خلال تقييم التقدم المحرز على مستوى التكامل الاقتصادي، والتكامل التجاري والتقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي. كما طورت الشعبة نماذج محاكاة لسيناريوهات بديلة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وأجرت تقييماً لآثارها.

ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدورة الإقليمية الخامسة والعشرين حول عدد من القضايا الأساسية الاقتصادية الدولية الهامة لمنطقة غربي آسيا في عُمان، من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وعرضت الإسكوا خلال الدورة أوراقاً حول مجموعة من سيناريوهات تعزيز التكامل الاقتصادي العربي،

حالياً، على أن تصبح جاهزة في عام 2013. وقد أجرت تقييماً للهيكلية الضريبية الحالية في البلد ووضعت خيارات مختلفة للسياسات من شأنها أن تجعل الهيكلية الضريبية أكثر مراعاة للفقراء. وأجرت الإسكوا أيضاً تقييماً للفرق بين الأشخاص العاملين في الأردن، وقدرت كلفة تغطية الفقراء منهم في برامج الضمان الاجتماعي. وقد تخلل التقييم وضع نماذج وتحليل استناداً إلى مسح الأسر المعيشية بالإضافة إلى خيارات مبتكرة ومصممة خصيصاً للبلد من أجل الحد من الفقر.

التجارة والتكامل الإقليمي

نشرت الإسكوا دراستين متخصصتين حول تحرير التجارة والقدرة الإنتاجية، وتحرير تجارة الخدمات. وكان الهدف من هاتين الورقتين مساعدة البلدان الأعضاء في تقييم منافع تحرير التجارة وأثرها على مختلف المجالات الإنمائية. كما أعدت الإسكوا دراسة حول محصلات النمو والعمالة بحسب خيارات التكامل المختلفة لاتحاد المغرب العربي: النتائج الأولية، بناء على طلب الحكومة التونسية. وقد تضمنت الورقة تقييماً لسيناريوهات بديلة لتعزيز التكامل بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

وفيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز نحو تطبيق توافق آراء مونتريري بشأن تمويل التنمية، أعدت



في السودان، قدمت الإسكوا الدعم لإنشاء نافذة واحدة لتسهيل التجارة.

والخيارات المتاحة للتعاون المالي بين البلدان العربية والاتحاد الأوروبي، وأثار تحرير التجارة باعتماد نهج خارطة الصادات.

مسودة خطة عمل من إعداد الإسكوا في ورشة العمل الخاصة بتسهيل النقل والتجارة في مصر التي عقدت في القاهرة في 11 نيسان/أبريل 2012، وأرسلت هذه المسودة إلى وزارة النقل تمهيداً للمصادقة عليها. وستطلق الوزارة عملية تطبيق هذه الخطة بدعم من الإسكوا.

وقامت الإسكوا، بالشراكة مع الاتحاد العربي للنقل البري ومنظمات أخرى، بتنظيم ورشة عمل إقليمية حول تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2011-2020 في عمان، يومي 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وقد شارك في الورشة ممثلون عن 12 بلداً عضواً، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأكثر من 16 منظمة عربية ودولية وإقليمية وغير حكومية. وناقش المجتمعون الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من مناطق أخرى، وأدوات التمويل لتحسين سلامة الطرق، والحاجة إلى الرصد والتقييم المستمرين للسلامة على الطرق والاستعدادات لأسبوع الأمم المتحدة العالمي للسلامة على الطرق في أيار/مايو 2013. واقترحت الإسكوا خلال الاجتماع إنشاء وكالة وطنية رائدة أو مجلس وطني للسلامة على الطرق يضم شركاء من قطاعات مختلفة.

نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

نظمت الإسكوا الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل في بيروت في الفترة من 24 إلى 26 نيسان/أبريل 2012 بهدف مواكبة البلدان الأعضاء في متابعة تطبيق نظام النقل المتكامل في المشرق العربي والتطورات التي طرأت عليه. وقد ناقش أعضاء اللجنة خلال انعقاد الدورة كيفية مواءمة التشريعات والأطر المؤسسية في قطاع النقل على المستوى الإقليمي، إلى جانب طرق تمويل البنية التحتية لبعض مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.

ونظمت الإسكوا اجتماع فريق خبراء حول اتفاقيات التجارة التفضيلية والتكامل الإقليمي في تونس يومي 5 و6 كانون الأول/ديسمبر 2012. وتناول الاجتماع التكامل التجاري بين البلدان العربية وغير العربية، ومنها بلدان الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الحواجز غير الجمركية وأثرها على حركة التجارة بين البلدان العربية. وحضر الاجتماع مشاركون من 11 بلداً، إضافة إلى مشاركين من القطاع الخاص، وممثلين عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز التجارة الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها من المنظمات.

وأعدت الإسكوا كذلك دراسة حول إنشاء وتطبيق النافذة الواحدة لتسهيل التجارة في السودان، بهدف تعزيز حركة رأس المال البشري والعيني والسلع التجارية بين البلدان. وقد تضمنت الدراسة مناقشة عدد من التوصيات الدولية واختتمت باقتراح خطة عمل. ونظمت الإسكوا أيضاً ورشة عمل في السودان مع وزارة التجارة ونقابة العمال الوطنية، بهدف مناقشة العوائق والحلول، والتوصيات الدولية وتجارب بلدان أخرى. ونتيجة للورشة، وافقت وزارة التجارة على الإشراف على عملية إنشاء نافذة واحدة لتسهيل التجارة وتقديم الدعم اللازم لها، كما جرى تعيين هيئة الجمارك السودانية كجهة اتصال تتولى الاهتمام بالإجراءات الرسمية وهيئة الموانئ السودانية كجهة اتصال مسؤولة عن الشؤون اللوجستية.

النقل

في إطار مهام التعاون الفني الموكلة إليها، قدمت الإسكوا المساعدة الفنية لمصر من أجل تفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. وقد جرت مناقشة

في التعاون الفني

والتجارب في مجال اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نظمت الإسكوا جولة دراسية لصالح 12 مسؤولاً حكومياً من خمسة بلدان أعضاء (الأردن، والسودان، وعمان، ولبنان، ومصر) للمشاركة في منتدى الاستثمار العالمي 2012 الذي عقد في الدوحة يومي 21 و22 نيسان/أبريل 2012.

المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية

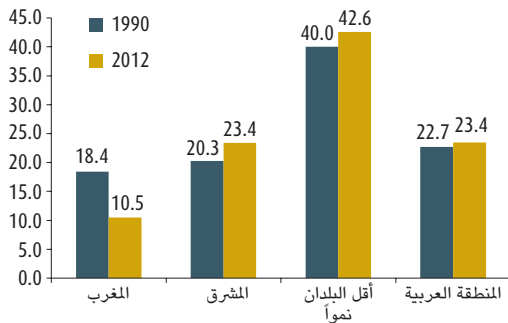
في إطار مشروع تعزيز قدرات منطقة الإسكوا في المفاوضات الخاصة باتفاقيات الاستثمار الثنائية، نظمت الإسكوا سلسلة من ورشات العمل والاجتماعات الفنية في السودان، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية. كما أطلقت موقعاً إلكترونياً سهل الاستخدام حول اتفاقيات الاستثمار الثنائية في آذار/مارس 2012. وهذا الموقع هو منصة لتبادل الخبرات

ماذا عن المستقبل؟

التنمية لما بعد عام 2015. وسيُقدّم التقرير إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تموز/يوليو 2013.

وتنوي الإسكوا إعداد مطبوعة حول آفاق التنمية العربية، تناقش فيها التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة في الأجلين المتوسط والبعيد، وتقدم توصيات متعلقة بالسياسات بناءً على تحليل معمق للاتجاهات والتطورات الراهنة التي تؤثر

الفقر في المنطقة العربية وفي مجموعات البلدان (بالنسبة المئوية)



في الفترة من 1990 إلى 2012، سجل معدل الفقر ارتفاعاً في المنطقة العربية. وبما أن القياس الدقيق للفقر هو الطريق نحو وضع السياسات المناسبة للحد منه، فستجري الإسكوا، في عام 2013، تقييماً لأدوات قياس الفقر وعدم المساواة وتقنيات القياس المتوفرة حالياً، لتحديد كيفية تحسينها. وتستعرض الدراسة النهج الحالية المتبعة في تحديد الفقر وحسابه من أجل تحليل مدى صحتها (النهج النظري)، وتجري مراجعة للتركيبة الحالية لنفقات الأسر المعيشية ومسوح الدخل وتناقش التغيرات المحتملة (النهج العملي). وتهدف الدراسة من خلال الجمع بين النهجين النظري والعملي إلى التأثير على عملية قياس الفقر وتحليله، مما سيؤثر على السياسات والطرق التي تتبعها البلدان العربية في مكافحة الفقر.

وتتعاون جامعة الدول العربية والإسكوا ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة العربية حالياً على إعداد التقرير العربي الرابع حول الأهداف الإنمائية للألفية. والغاية من هذا التقرير إجراء تقييم شامل للتقدم الذي سجلته المنطقة العربية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتحليل السبل الفاعلة وغير الفاعلة؛ ومناقشة نموذج التنمية المنشود من المنظور الإقليمي في ظل النقاش العالمي الدائر حالياً حول خطة

وستعمل الإسكوا على إثراء قاعدة المعرفة لديها وتقديم المشورة للبلدان الأعضاء على صعيد السياسات على مستوى قواعد الحكم والمؤسسات الاقتصادية، بناءً على الدروس المستفادة من المنطقة. وستعد الإسكوا مجموعة من التقارير وأوراق العمل حول السياسات، وتنظم اجتماع خبراء وتقديم الدعم على صعيد السياسة العامة لمجموعة من بلدان المنطقة.

وستستمر الإسكوا في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في مجالات محددة بناءً على طلبها. وتعمل الإسكوا حالياً على وضع برنامج مساعدة لتونس، وتطوير سياسة استثمار كلية تهدف إلى جذب الاستثمارات المولدة لفرص العمل في قطاعات ومناطق استراتيجية. ويقوم برنامج المساعدة على البحث الشامل في إطار الاستثمار في البلد، كما يدعو إلى اعتماد إجراءات لبناء القدرات بهدف تعزيز الهيكلية المؤسسية الفعالة والمنسقة لتحسين الاستثمار. وتبرز الحاجة إلى توفّر التشريعات والقوانين المناسبة وأدوات مثل اتفاقيات الاستثمار الثنائية لدعم التطبيق.

على القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وقطاعات الغذاء، والمياه، والأمن، وقواعد الحكم في المنطقة. وستخصص المطبوعة مساحة لتوقعات التنمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وبلدان المشرق العربي؛ وبلدان المغرب العربي؛ والبلدان العربية الأقل نمواً.

وفي هذا الإطار، ستقوم الإسكوا ببلورة عدد من النماذج الكمية القادرة على تقديم المعلومات للتحليل الاقتصادية في المنطقة. ونظراً للتطور الحاصل في القدرة الإحصائية للبلدان الأعضاء، بات عدد أكبر من النماذج الكمية، مثل نموذج التوازن العام القابل للحوسبة ونموذج التوازن العام المتحرك، قابلاً للتطبيق على المستوى التقني. وفي عام 2013، ستستمر الإسكوا في تشارك خبرتها الفنية في مفاهيم وتقنيات النمذجة الكمية مع الخبراء والعاملين في هذا المجال في المنطقة العربية من خلال توفير الخدمات الاستشارية، بهدف المساهمة في إنشاء منصة عربية للاقتصاد الكلي تعمل على تسريع التكامل الإقليمي أجل تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية.



عصر الزيتون، رام الله، المصدر: عمار عوض.

لصانعي السياسات في تطوير أدوات وقدرات محلية لتقديم معلومات وافية حول رفاه الأسر المعيشية. وسيساهم المشروع في إجراء تقييم ومسح للفقر في عُمان وإنشاء فريق من المحللين الوطنيين للفقر ضمن مجلس التخطيط الأعلى، مما سيساهم في دمج المدخلات الأولية في خطة البلاد الخمسية للتنمية. وسيشكل التقرير الخاص بتقييم الفقر تنمة لتقارير التنمية البشرية الوطنية ويسهم في التوعية بالتنمية الشاملة من خلال تسليط الضوء على الفوارق الإقليمية، وفقر الدخل، وتركزه في مناطق محددة أو فئات سكانية معينة مثل النساء والأطفال.

وتقدم الإسكوا المساعدة للأردن في المجالات التالية بناء على طلبه: تعزيز القدرة التحليلية للحكومة الأردنية على تطوير نموذج اقتصادي واجتماعي يربط ما بين السياسات الاقتصادية والفقر والتشغيل والتنوع، ويكون بمثابة أداة لصنع السياسات؛ وتعزيز بيئة الأعمال في الأردن؛ وتشجيع ريادة الأعمال من خلال الحد من القيود المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال.

وتعمل الإسكوا أيضاً على بلورة مشروع للمساعدة الفنية لصالح عُمان، والهدف منه هو تقديم المساعدة

خبراء يساهمون في عمل الإسكوا

عيسى ملدعون - نائب الرئيس
كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

3. تبرز حاجة ملحة إلى اعتماد نهج جديد للتنمية، لضمان وصول الفئات السكانية كافة إلى منافع التنمية على أساس العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، عملاً بمبدأ التنمية الشاملة.

4. تبرز الحاجة إلى مصادر التمويل والحيّز المالي الكافي من أجل تمويل خطط التنمية وضمان الاستدامة، لا سيما في بلدان المنطقة غير المصدرة للنفط.

في عام 2012، برزت تحديات جديدة في المنطقة في مجال التنمية تقتضي اعتماد طرق ونهج مبتكرة لمواجهتها. وفيما يلي أهم هذه التحديات:

1. يشهد عدد من بلدان المنطقة التي عاشت الانتفاضات العربية تغيرات اقتصادية، واجتماعية وسياسية، وقد نجمت عن هذه التغيرات أولويات جديدة تعكس مطالب الشعوب واحتياجاتها.

2. مارست الشعوب ضغوطاً إضافية على حكوماتها للاستجابة الفورية لمطالبها، لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والحماية الاجتماعية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي



تهدف الإسكوا إلى تضيق الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات الشامل والاقتصادات القائمة على المعرفة وتحقيق القدرة التنافسية للمنطقة

لمحة عامة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على المحتوى الرقمي العربي. كما يسعى القسم إلى تحسين الاقتصادات القائمة على المعرفة في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء الثقة بالفضاء السيبراني من خلال تطوير التشريعات السيبرانية وتنسيقها على المستوى الإقليمي. ويتولى أيضاً قياس مجتمع المعلومات في البلدان الأعضاء وتحديد ملامحه، ويستكشف الاتجاهات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

أما قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيقوم بصياغة وتطبيق السياسات والاستراتيجيات التي تساعد البلدان الأعضاء في التحول نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة. ويركز القسم أيضاً على بناء قطاع تنافسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قائم على الابتكار والشراكات، كما يوفر الدعم لمشاركة المنطقة العربية في الحوار العالمي حول حوكمة الإنترنت. وقد أطلق القسم حواراً بين أصحاب المصلحة وطور منصة لمناقشة قضايا استراتيجية وخيارات مرتبطة بالأولويات الإقليمية في مجال حوكمة الإنترنت.

ويقدم مركز الإسكوا للتكنولوجيا المساعدة للبلدان، والكيانات العامة والمنظمات الخاصة في المنطقة من أجل اكتساب الأدوات والقدرات الرامية إلى تسهيل التنمية المستدامة، وبلوغ التكافؤ التكنولوجي مع مناطق أخرى حول العالم، وتحويل اقتصاداتها لتصبح قائمة على المعرفة العلمية والتكنولوجية. ويعمل المركز على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطوير الأنظمة الوطنية وإدارتها؛ وتطوير التكنولوجيا، ونقلها، ومواءمتها وتطبيقها؛ وتحديد التكنولوجيات المناسبة للمنطقة وتسهيل عملية تطويرها؛ وتحسين الإطار القانوني والتجاري لنقل التكنولوجيا. ويهدف المركز إلى تعزيز دور التكنولوجيا والعلوم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلدان الأعضاء.

يكتسب دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية متزايدة في مسارات التنمية، نظراً لتأثيرهما على القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية العالمية اليوم أكثر من أي وقت مضى واضطرابهما بدور مركزي في الاقتصادات القائمة على المعرفة. وتتفاوت قدرة البلدان الأعضاء في الإسكوا على التكيف مع التقدم السريع في المعرفة والتكنولوجيا، وهي تواجه تحديات جديدة في مرحلة التحول نحو مجتمع المعلومات واقتصادات المعرفة. وتزداد قابلية تأثر البلدان الأعضاء في الإسكوا بالاضطرابات الاقتصادية العالمية في ظل اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة. بالتالي، من الضروري أن تركز البلدان الأعضاء جهودها على بناء رأس المال البشري وتعزيز الإلمام والتعليم الرقمي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب.

وتهدف شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا إلى ردم الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات الشامل والاقتصادات القائمة على المعرفة وتحقيق القدرة التنافسية على الصعيد العالمي. وتعمل الشعبة بموجب نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخطة عمل جنيف لعام 2003، وبرنامج عمل تونس لعام 2005 والأهداف الإنمائية الدولية، وهي تتولى متابعة تطبيق نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتضم الشعبة ثلاثة كيانات هي قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومركز الإسكوا للتكنولوجيا.

ويعمل قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية لأغراض

أهم الإنجازات

«إرشادات الإسكوا
للتشريعات السيبرانية»
أطلقت رسمياً خلال
الدورة السابعة
والعشرين للجنة.

تنسيق التشريعات السيبرانية

يشكل الإطار القانوني الموثوق للفضاء السيبراني أساساً لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربية، ويوفر بيئة تمكينية لمجتمع المعرفة. وقد عملت الإسكوا منذ عام 2009 على تطبيق مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية لتعزيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، كما نظمت، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ورشة عمل إقليمية حول تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية في القاهرة، يومي 14 و15 آذار/مارس 2012. وأوصى مجلس وزراء العدل العرب في دورته السابعة والعشرين بمواصلة التعاون بين المكتب التنفيذي للمجلس والإسكوا حول القضايا القانونية المرتبطة بتطوير التشريعات السيبرانية في المنطقة وتنسيقها.

وقد انبثق عن مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة المطبوعة المعنونة «إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية» التي أطلقت رسمياً خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة في أيار/مايو 2012. وضُمت هذه الإرشادات على نحو يساعد البلدان العربية في وضع قوانين سيبرانية وتنسيق التشريعات السيبرانية على المستوى الإقليمي.

وفي إطار التوعية بأهمية تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وتعزيز التكامل الإقليمي في صياغة القوانين السيبرانية، نظمت الإسكوا ورشتي عمل إقليميتين موجهتين لأصحاب المصلحة في القطاع القانوني وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الأكاديمية والجمعيات. وعقدت الإسكوا ورش عمل وطنية، بالتعاون مع نظرائها المحليين في البلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة (جامعة الإمارات العربية المتحدة)؛ والبحرين (دائرة الشؤون القانونية وهيئة الحكومة الإلكترونية)؛ والجزائر (وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال)؛ والسودان (وزارة العدل)؛ ولبنان (اتحاد المحامين العرب، ونقابة المحامين في بيروت، والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة). ومن شأن ورش العمل المذكورة الهادفة إلى بناء القدرات أن تعزز موقع المسؤولين الحكوميين والخبراء في صياغة التشريعات السيبرانية

وفهمها واعتمادها، ووضع النظام القانوني للفضاء السيبراني.

المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت

في عام 2006، قدم المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت فرصة للحوار المتعدد الأطراف حول السياسات، ومنذ ذلك الحين، واصلت الإسكوا إشراك الجهات العربية المعنية في حوكمة الإنترنت. وفي عام 2012، بلغ التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية على مستوى الحوار العربي حول حوكمة الإنترنت ذروته في إقامة المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت. وقد اعتمدت الإسكوا خلال انعقاد دورتها السابعة والعشرين القرار رقم 306 (د27-2) بشأن «تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية».

وعلى أثر انعقاد المؤتمر التشاوري لتأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت في بيروت يومي 31 كانون الثاني/يناير و1 شباط/فبراير 2012، أنشئت منصة لامركزية للسياسات الشاملة تحت مظلة الإسكوا وجامعة الدول العربية، على أن تشارك فيها الجهات المعنية كافة. ويضطلع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر بدور أمانة سر المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت الذي استضافت اجتماعه السنوي الأول الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات. ومن شأن المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت أن يسهل تطبيق البرامج المندرجة ضمن خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت: الإطار، والمبادئ والأهداف التي حددت احتياجات المنطقة العربية وأولوياتها، وسعت إلى بناء القدرات ورفع الوعي بين أصحاب المصلحة في البلدان العربية الذين لا يشاركون بفعالية في عملية حوكمة الإنترنت.

أسماء النطاقات «عرب»

في إطار السعي إلى توفير الدعم للهوية العربية في أسماء نطاقات الإنترنت وفتح الباب أمام فرص جديدة للأعمال في صناعة أسماء نطاقات الإنترنت، عملت الإسكوا على توسيع نطاق استخدام اللغة العربية في

يوم 13 حزيران/يونيو 2012 كان نقطة تحوّل في تاريخ الإنترنت. ففي هذا اليوم اعتمدت أسماء جديدة للنطاقات، منها «.عرب» و14 إسماء آخر بالخط العربي.

النطاقات العلوية لعناوين الإنترنت (TLDs) كجزء من برنامج أسماء النطاقات الدولية.

وفي كانون الثاني/يناير 2012، استضافت الإسكوا الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية الخاصة بمشروع النطاقات العلوية العربية، وكان الهدف منه إنجاز عملية تفويض الولاية العملية لمهام تسجيل النطاقات العلوية العربية المنوي إنشاؤها إلى هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، باسم جامعة الدول العربية. وفي نيسان/أبريل 2012، عُهد إلى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) بمهمة التطبيق الرسمي للنطاقات العلوية باللغة العربية. وقد تطلبت مرحلة التطبيق مشاركة فنية مكثفة من جامعة الدول العربية، والإسكوا، والاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة تنظيم الاتصالات. وشكل تاريخ 13 حزيران/يونيو 2012 محطة مهمة في تاريخ الإنترنت عندما كشفت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة عن أسماء نطاقات جديدة، بما فيها «.عرب» و14 إسماء آخر بالخط العربي.

وإلى جانب النطاقات العلوية، قدمت الإسكوا الدعم للحصول على نطاق علوي لرمز البلدان خاص

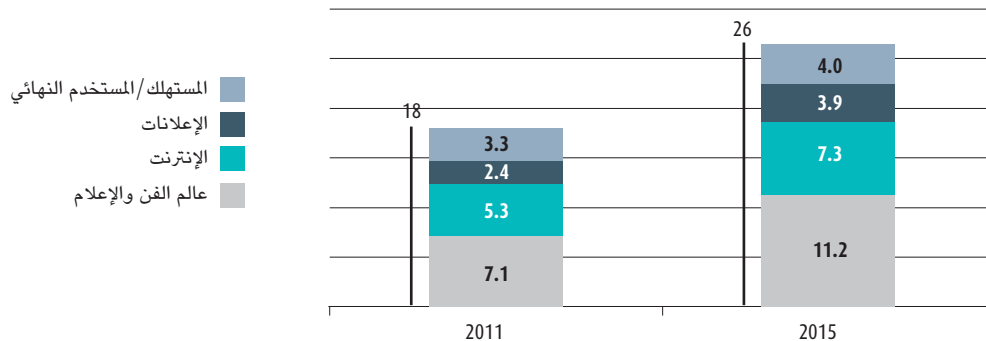
بالمنطقة العربية من خلال وضع معايير حول استخدام اللغة العربية في أسماء نطاقات الإنترنت. وقام 11 بلداً عربياً بتسجيل نطاقات علوية لرمز البلدان باللغة العربية.

المحتوى الرقمي العربي

واصلت الإسكوا خلال عام 2012 تطبيق المبادرة بشأن تعزيز صناعة المحتوى الرقمي العربي في العالم العربي. وسعيًا منها إلى توطيد التعاون بين مختلف الجهات المعنية وتوفير الدعم لتطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي في المنطقة، عقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء في عمان، يومي 1 و2 تشرين الأول/أكتوبر 2012، شارك فيه مسؤولون حكوميون وممثلون عن جمعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتخصصة، إلى جانب مؤسسات الاستثمار المعنية، وخبراء وأكاديميين يعملون في مجال تطوير المحتوى الرقمي العربي. وقد أعرب عدد من المؤسسات عن اهتمامه بإقامة شراكات مع الإسكوا من أجل تطبيق المبادرة.



الشكل 1 - تقديرات السوق بالنسبة للمحتوى الرقمي العربي (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: الإسكوا، 2012، Status of the Digital Arabic Content Industry in the Region.

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وثقافة التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مواضيع للاستعراض الوزاري السنوي لعام 2013. واستضاف مركز الإسكوا للتكنولوجيا الاجتماع الإقليمي التحضيري لهذا الاستعراض في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وقد شارك في الاجتماع ممثلون رفيعو المستوى من البلدان الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، وركزوا على دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز القدرة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقامت الإسكوا أيضاً بنشر دراستين حول المحتوى الرقمي العربي تتضمنان مواد مرجعية مهمة لرواد الأعمال، والشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المحتوى الرقمي العربي. وتعطي الدراسة الأولى وصفاً لنماذج الأعمال الجديدة الرامية إلى تعزيز المحتوى الرقمي العربي، مع التركيز على الاتجاهات في تطوير المحتوى، بما في ذلك بروز ونمو الحوسبة النقلة (mobile computing)، وشبكات

التواصل الاجتماعي، والمحتوى الذي يغذيه المستخدم. أما الدراسة الثانية فتناولت الوضع الحالي لصناعة المحتوى الرقمي العربي في المنطقة وقدمت عرضاً للتوقعات الاقتصادية لنمو هذه الصناعة، فصناعة المحتوى الرقمي هي من إحدى ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة ويخلق فرصاً للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. استندت الدراسة إلى آخر بيانات متوفرة واستنتجت أن قيمة المحتوى الرقمي في المنطقة سترتفع من 18 مليار دولار أمريكي في عام 2011 إلى 26 مليار دولار أمريكي في عام 2015 (الشكل 1).

العلم والتكنولوجيا والابتكار

في عام 2012، قدم مركز الإسكوا للتكنولوجيا خدمات استشارية تقنية للوزارات، ولغرف التجارة، وللمؤسسات الأكاديمية، وللمؤسسات الخاصة. ونظم المركز ورشات عمل، وأسهم في بناء علاقات شراكة بين الكيانات الفاعلة في مجال العلم والتكنولوجيا



المصدر: Herminia Lucia Lopes Serra de Casais، www.shutterstock.com

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

واصلت الإسكوا خلال عام 2012 تعاونها مع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، شاركت الإسكوا في الاجتماع العالمي العاشر المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي عقد في بانكوك في الفترة من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2012. وشاركت الإسكوا خلال الاجتماع في مناقشات أدارها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول قياس التجارة الإلكترونية، فعرضت النتائج التي خلصت إليها فيما يتعلق بعوائد قياس التجارة الإلكترونية، واقترحت إطاراً للقياس، وقدمت عدداً من التوصيات الأخرى.

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا

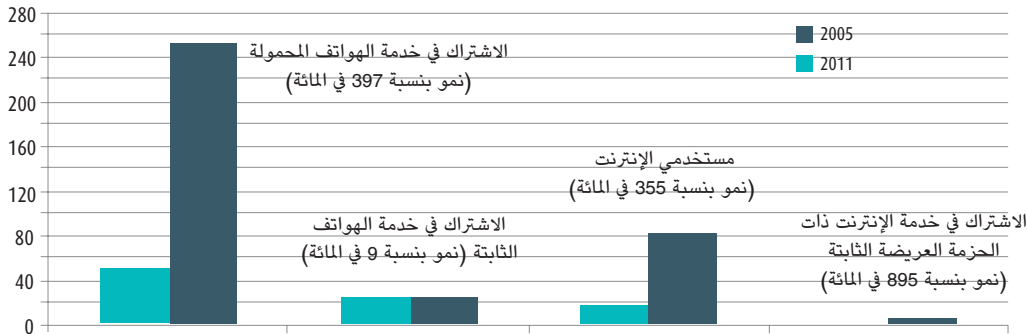
شهدت نسب انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسناً في مختلف أنحاء المنطقة، مع زيادة ملحوظة في خدمات الهاتف النقال والحزمة العريضة (الشكل 2). وارتفعت أيضاً مستويات اعتماد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية واستعمالها في المنطقة، وكذلك مشاركة الحكومات وجهات معنية أخرى في بناء مجتمع المعلومات.

والابتكار في المنطقة. وأدى المركز دوراً في البحث عن فرص الاستثمار في الأردن، بالشراكة مع حديقة الحسن للأعمال ومؤسسة طلال أبو غزاله لإصدار الإجازات، فأسهمت أنشطته في توجيه اهتمام المستثمرين نحو الاستثمار في العلم والتكنولوجيا. واستفاد من هذه الرعاية 35 مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية

على المستوى العالمي، تتعاون الإسكوا حالياً مع مجموعة من الشركاء الدوليين في سبيل تطوير التشريعات السيبرانية. ومن شأن هذا التعاون، الذي يتولى قيادته الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن يرفع مستوى الوعي ويدفع عجلة العمل على المستوى الدولي لمواجهة هذا الخطر الناشئ. وقد نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الإسكوا ورشة عمل في نيسان/أبريل 2012 لصالح المسؤولين الحكوميين ذوي الخبرة في قضايا الجريمة السيبرانية، بهدف جمع البيانات حول وضع الجرائم السيبرانية والتشريعات السيبرانية في المنطقة. وسيجري تحليل هذه البيانات في تقرير يتناول وضع التدابير المتخذة لمكافحة الجرائم السيبرانية في مختلف أنحاء العالم ويقدم توصيات بشأن ما يمكن تنفيذه من أنشطة استراتيجية.

الشكل 2 - نمو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا، 2005-2011



المصدر: الإسكوا، 2012.

في التعاون الفني

الأمم المتحدة الاستثماري حول تعزيز صناعة المحتوى الرقمي العربي من خلال الحاضنات التكنولوجية. وقد أطلق المشروع يومي 1 و2 تشرين الأول/أكتوبر 2012، ومن مكوناته الأساسية تنظيم حملات توعية بأهمية تطوير المحتوى الرقمي العربي وإطلاق مبادرات إقليمية ووطنية. وسيجري تنفيذ المشروع من خلال شبكة من الجهات الشريكة، بما فيها وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاضنات التجارية والتكنولوجية، والجمعيات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

قدّمت الإسكوا خدمات استشارية حول تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية للأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعمان، وفلسطين، بناء على طلبها. وكان الهدف من هذه الخدمات استعراض مشاريع القوانين والقوانين السيبرانية السارية من أجل تحديد إمكانات تحسينها. وقد أصدرت الجمهورية العربية السورية قانوناً حول الاتصالات عبر الإنترنت والجرائم السيبرانية في شباط/فبراير 2012 على أثر الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا. وتنوي البلدان الأربعة الأخرى اعتماد قوانين منقحة حديثاً خلال عام 2013، ومن شأن هذه القوانين أن تشجع استعمال الخدمات الإلكترونية وتوطّد ثقة المواطن في الفضاء السيبراني.

وقام المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت في عامه الأول بتشكيل اللجنة الاستشارية متعددة الأطراف، وبمقد اجتماعين وتنظيم استشارة عامة (القاهرة، 18-19 حزيران/يونيو 2012 و4-6 أيلول/سبتمبر 2012). وقد ساهم هذان الاجتماعان، من خلال موارد التعاون الفني للإسكوا، في تسهيل الإعداد للاجتماع السنوي الأول للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت الذي عقد في الكويت، في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2012، تحت شعار «إنترنت أفضل لعالم عربي أفضل». وكان للعديد من الجهات الشريكة دور في هذا الحدث، بما في ذلك هيئة الأيكان ومركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت، وقد خلّص إلى جملة من الدروس حول كيفية التنسيق ضمن إدارة متعدّدة الأطراف من أجل تعزيز التعاون بين الشركاء. وبأشرت الإسكوا أيضاً تطبيق مشروع صندوق

يحصل مركز الإسكوا للتكنولوجيا على تمويل لأنشطته من خارج الميزانية، ويعمل على إنشاء شراكات بين المنظمات المعنية بالتكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية، والقطاعات الأخرى في المنطقة. ويضطلع المركز بدور فاعل في تيسير التعاون بين المنظمات الوطنية والدولية. ومن نتائج الجهود المبذولة لتعزيز التعاون توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة مؤتة وكورتيك الشرق الأوسط - الأردن. وساعد المركز أيضاً في بناء علاقات عمل جديدة بين المركز الوطني للمعلومات في اليمن والشركة العالمية للمحتوى الرقمي العربي. للمزيد من المعلومات حول أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا: —. —. —. —.

ماذا عن المستقبل؟

تواصل الإسكوا من خلال علاقات العمل الفعالة إيجاد المزيد من الفرص لتشجيع قطاعات الإنتاج المحلية على المساهمة في نمو صادرات المنطقة واقتصاداتها.

تخطط الإسكوا للتعاون مع جامعة الدول العربية والبلدان العربية في سبيل تنسيق التشريعات السيرانية في المنطقة العربية، على ضوء نتائج المشروع الخاص بتنسيق التشريعات السيرانية (2009-2012). وستواصل كذلك التعاون مع البلدان الأعضاء في وضع قوانين سيرانية وطنية بناء على إرشادات الإسكوا للتشريعات السيرانية.

وستستمر الإسكوا في قياس أثر عدد من الخدمات الإلكترونية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ستجري دراسة لتقييم وضع هذه الخدمات الإلكترونية ومدى نضجها وتوفرها، وقياس أثرها في تعزيز الكفاءة، والانتاجية، والشفافية، والحكم، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وستواصل الإسكوا عملها في تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي في المنطقة، على أن تضطلع بأنشطة تعاون مع الشركاء الإقليميين والوطنيين والحاضنات التكنولوجية بهدف تشجيع ريادة الأعمال، والابتكار، وتأسيس الشركات في هذا المجال.

وتقوم الإسكوا بإصدار تقرير عن ملامح مجتمع المعلومات في البلدان الأعضاء كل سنتين. وفي عام 2013، يصدر العدد السادس لهذه المطبوعة بناء على الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات، ويتضمن تفاصيل عن وضع مجتمع المعلومات في 17 بلداً عضواً.

ولن تتوقف الإسكوا عن تقديم الدعم لتطوير المنتدى العربي لحكومة الإنترنت وتحقيق استدامته. ويجري حالياً العمل على خطة لإنشاء آلية منظمة خاصة بهذا المنتدى، من أجل نشر الوعي والمعرفة بقضايا حوكمة الإنترنت وتعزيز مشاركة الجهات المعنية كافة في المشاورات والحوارات العامة حول هذا الموضوع.

وسيجري عقد ثلاثة اجتماعات للجنة الاستشارية المتعددة الأطراف في عام 2013 في إطار الإعداد للاجتماع السنوي الثاني للمنتدى العربي لحكومة الإنترنت.

وستواصل الإسكوا دعم الأنشطة الرامية إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستصدر دراسة حول القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. وستعقد الإسكوا كذلك مؤتمراً حول الاستثمار، والبحث، والتطوير، والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية.

وفي عام 2013، ستبدأ الإسكوا بتطبيق المشروع القاضي بتأسيس أكاديمية تعنى بتعليم المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقادة الحكوميين. وستشمل هذه الأكاديمية برامج تدريبية أساسية خاصة بنظامي التعلم التقليدي وعبر الإنترنت من أجل بناء القدرات في المنطقة. ويدعم المشروع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز القدرة البشرية والمؤسسية.

وستستمر الإسكوا من خلال التشبيك الفعال في تعزيز فرص التسويق لقطاعات الانتاج المحلية من أجل تحفيز نمو الصادرات والاقتصادات في المنطقة. وسيتم توجيه الجهود على النحو التالي: المباشرة بعملية دمج القدرة الإنتاجية المحلية والإقليمية في نظام إنتاج متعدد الجنسيات من خلال التلزم الخارجي؛ وتعزيز قدرة أنظمة الإنتاج الوطنية والإقليمية لتصبح جزءاً من سلسلة القيمة الدولية للدعم الاقتصادي، مما يساهم في توليد فرص العمل وتحفيز نمو الاقتصادات المحلية؛ ومواجهة تحديات الأقاليم وتعزيز الاستفادة من هذه الفرص.

الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة



تسعى الإسكوا إلى تطوير القدرة الإحصائية لدى البلدان الأعضاء، وتخطي العوائق التقنية، وتحسين نوعية البيانات ومؤشرات ومدى توفرها، من أجل وضع السياسات المرتكزة على الأدلة

لمحة عامة

مهمة شعبة الإحصاءات هي تحسين إعداد ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عالية الجودة. والهدف هو وضع البيانات والمؤشرات الدقيقة في متناول صانعي القرار والمجتمعات المدنية وجميع الجهات المعنية بوضع السياسات المرتكزة على الأدلة وتنفيذها ورصدها.

وتتركز جهود وموارد هذه الشعبة على تطوير القدرة الإحصائية، وتخطي العوائق التقنية، والدعوة إلى تشكيل أطر عمل مؤسسية مناسبة، والربط بين الاستراتيجيات الإحصائية والحاجات المستجدة على صعيد السياسات. وتسعى الشعبة أيضاً إلى التعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية بحيث تكون مصدراً للإحصاءات الوافية في مختلف المجالات الإنمائية. كما تعمل على تنسيق البيانات الإحصائية لأمانة الإسكوا، وعلى جمع، وإنتاج، ونشر الإحصاءات عبر المصادر المطبوعة والإلكترونية.

وتقوم اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، المؤلفة من الرؤساء التنفيذيين للأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء، بتوجيه عمل هذه الشعبة. والحوار المتواصل مع أعضاء اللجنة يهدف إلى التفاهم والتوافق على تصميم أنشطة هذه اللجنة بحيث تلبى الحاجات الإحصائية للبلدان الأعضاء. وتضم الشعبة قسم الإحصاءات الاقتصادية، وقسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، بالإضافة إلى وحدة السياسات الإحصائية والتنسيق التي أنشئت مؤخراً.

وفي عام 2012، ركّز قسم الإحصاءات الاقتصادية على الأولويات التي جرى التوافق حولها خلال الدورة التاسعة للجنة الإحصائية، وهي: تطبيق نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و2008؛ وبرنامج

المقارنة وإحصاءات الأسعار؛ والتجارة الخارجية في السلع والخدمات والإحصاءات الصناعية؛ والإحصاءات والحسابات في مجالي الطاقة والبيئة؛ فضلاً عن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعاون قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمشروع العربي لصحة الأسرة من أجل تقييم الثغرات على صعيد مفهوم المساواة بين الجنسين في المنطقة، استناداً إلى بيانات المسوح الأسرية. كما عقد هذا القسم شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنظيم ورشات عمل حول التقديرات الديمغرافية والجاهزية في مجال تنفيذ التعدادات العامة. وقد نُظمت ورشات بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء في تونس، كجزء من مشروع تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات الاجتماعية والتحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014.

وأطلقت وحدة السياسات الإحصائية والتنسيق مبادرة لضمان استجابة الإحصاءات الرسمية بشكل فعلي للحاجات على مستوى السياسات. والهدف الأول من هذه المبادرة هو استكمال واعتماد إطار عمل لاستخدام الإحصاءات في وضع السياسات، وقد أعدت مسودته في عام 2012.

وواصلت الشعبة عملها في رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة وتحسين نوعية البيانات. وفي عام 2012، أجرت الشعبة التقييم الذي نُعده مرة كل سنتين لحاجات مكاتب الإحصاء الوطنية استناداً إلى مبادئ الإحصاءات الرسمية.

أهم الإنجازات

مؤشرات التنمية المستدامة

واصلت جامعة الدول العربية، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون فيما بينها بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة ذات الأولوية في المنطقة العربية. وفي عام 2012، صدر دليل حول مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، وقد وضع في متناول المستخدمين باللغتين الإنكليزية والعربية لتسهيل عملية تجميع وتكوين المؤشرات. ويتضمن هذا الدليل مؤشرات حول البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد عُقد اجتماع لفريق العمل المعني بمؤشرات التنمية المستدامة (القاهرة، خلال الفترة من 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012) من أجل متابعة العمل حول تجميع المؤشرات في البلدان العربية، وتقييم الصعوبات، وتسهيل مهمة البلدان في تجميع المؤشرات المتفق عليها وإعداد التقارير حولها.

وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتنسيق مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبرنامج الإحصائي المتوسطي-الأوروبي (ميدسات)، استكملت الإسكوا مشروعاً حول تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال الحسابات والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالبيئة. وقد جرى التركيز بشكل أساسي على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للموارد المائية لعام 2008 الذي يوجه صانعي السياسات في الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وعند انتهاء المشروع، قام ستة من البلدان الأعضاء في الإسكوا، التي كان يبلغ عددها حينها 14 بلداً، بوضع جداول تجريبية للعرض والاستخدام المادي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للموارد المائية، وهي تعمل على تطوير الحسابات النقدية والمختلطة لهذا النظام. وتجمع الحسابات المختلطة بين الحسابات المادية والنقدية ولها أهمية كبيرة إذ تحدد التكاليف المرتبطة بالإنتاج، واستثمار وصيانة البنى التحتية، والرسوم المدفوعة، ومبالغ الدعم، والأدوات المستخدمة لإدارة الموارد. أما حسابات الأصول فهي تحدد رأس

المال المنتج ورأس المال الطبيعي للسماح للبلد بتقييم حالة موارده الطبيعية على مر الزمن وتحديد قيمتها في الاقتصاد. وصنّف حساب الأمم المتحدة للتنمية هذا المشروع في عداد المشاريع الناجحة ضمن الشريحة الخامسة من هذا الحساب.

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الوطني للإحصاء في تونس، نظمت الإسكوا ورشة عمل حول جاهزية بعض البلدان في مجال تنفيذ التعدادات العامة في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليو 2012. وشارك في ورشة العمل ثمانية بلدان عربية هي: الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وفلسطين، ومصر، والمغرب، واليمن. كما شارك في الحدث خبراء من المنطقة في شؤون السكان. وقد أوصى المشاركون بإعداد تدريبات وخطط عمل إقليمية ووطنية من أجل الحصول على الدعم الفني لفترة خمس سنوات.

ولضمان استدامة المشروع بعد انتهائه، جرى تنظيم ورشة متابعة حول إحصاءات وحسابات المياه لأربعة من بلدان المتوسط، وذلك بالتعاون الفني مع الوكالة الأوروبية للبيئة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (بيروت، خلال الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2012). وقامت البلدان المشاركة بتحسين الجداول حول حسابات المياه عبر الربط بين الحسابات الاقتصادية والحسابات المادية.

نوعية البيانات ومدى توفرها

تعمل الإسكوا، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية معاً على مبادرة تهدف إلى تحسين نوعية البيانات والحصول عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو تمكين مستخدمي البيانات من الوصول إلى بيانات المسوح الخاصة بالبلدان. وفي الوقت الحالي، تعمل الإسكوا مع البلدان التي وافقت على الانخراط في المرحلة التجريبية من المشروع. وعلى المدى الطويل، يُتوقع أن تتيج هذه المبادرة توفير كمية أكبر من بيانات من النوعية الجيدة صالحة للاستخدام، وقابلة للمقارنة.

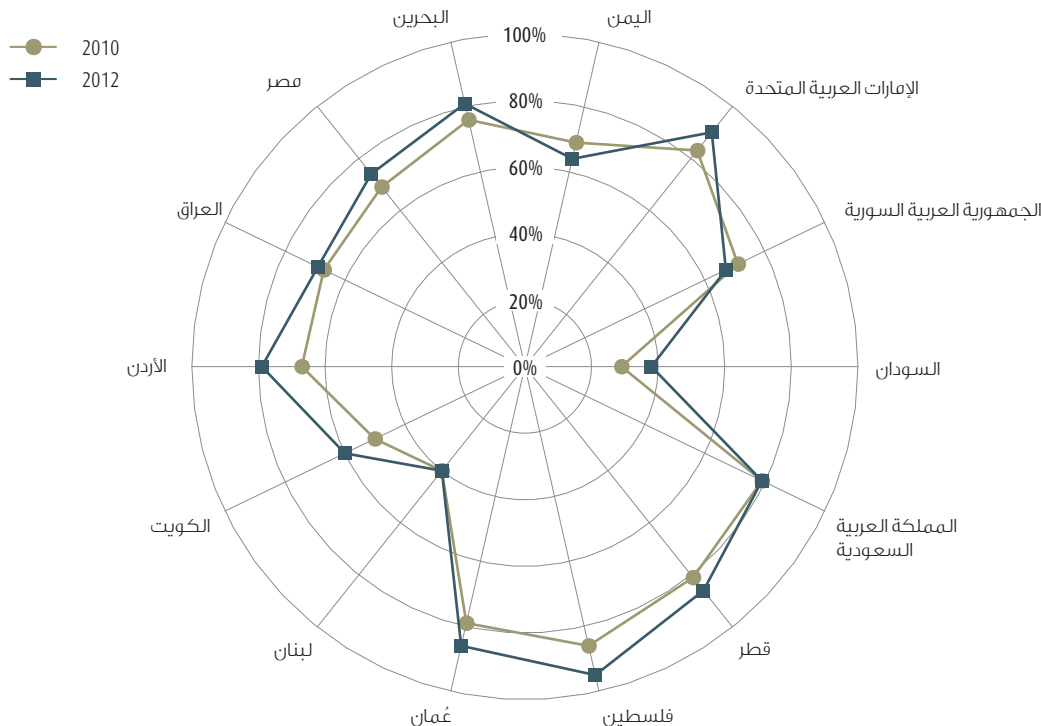
جرى تصنيف البلدان في خانة الأداء العادي إذا كان مستوى التطبيق دون 65 في المائة، وفي خانة الأداء الجيد في حال كان مستوى التطبيق يتراوح بين 65 و80 في المائة، وفي خانة الأداء المتقدم إذا تجاوز مستوى التطبيق 80 في المائة. وانتقلت البحرين وعمان من المستوى الجيد إلى المتقدم خلال السنتين الأخيرتين، في حين تراجع اليمن من المستوى الجيد إلى العادي. وهذه الأرقام مفيدة لرصد بعض جوانب التقدم الذي يحرزه البلد، غير أنها ليست أداة قياس شاملة لدى الالتزام بالمبادئ الأساسية.

في عام 2012، أطلقت الإسكوا بوابة المطبوعات الإلكترونية في مجال الإحصاء (<http://data.escwa-stat.org>) حيث تتوفر نسخ رقمية عن المطبوعات الإحصائية.

المبادئ الأساسية للإحصاءات

تدعو الإسكوا إلى تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة في المنطقة العربية. ففي عام 2008، اعتمدت الإسكوا القرار 283 (د25-) بشأن امتثال البلدان الأعضاء للمعايير الدولية، ومن بينها المبادئ الأساسية. وعملاً بهذا القرار، قامت لجنة الإسكوا الإحصائية بتقييم التقدم مرة كل سنتين. ويستند التقييم إلى استبيانات تملؤها الأجهزة الوطنية للإحصاء. وخلال الربع الثاني من عام 2012، أنجزت الإسكوا التقييم الثالث الذي أظهر تحسناً على صعيد التزام البلدان الأعضاء بمعايير الإحصاءات الرسمية. ويظهر الشكل 1 التقدم في تطبيق المبادئ الأساسية بين عامي 2010 و2012.

الشكل 1 - تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة



المصدر: الإسكوا، 2012.

في التعاون الفني

البلدان حيث العقارات تشكّل قطاعاً اقتصادياً رئيسياً.

وفي إطار برنامج التعاون الفني، نفذت الإسكوا أنشطة لبناء القدرات في مجالات الإحصاءات الصناعية وإحصاءات التجارة الدولية لصالح مسؤولين في مكاتب الإحصاء الوطنية، وذلك من أجل إنكفاء الوعي بخصوص القضايا الهامة وأحدث المعايير والتقنيات. وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وجامعة الدول العربية، نظمت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول الإحصاءات الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي (خلال الفترة من 8 إلى 10 أيار/ مايو 2012). وكان لهذه الورشة أثر على توضيح التصنيفات الصناعية وسجلات الأعمال التجارية.

ومن أجل بناء القدرات في المنطقة بشأن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، واصلت الإسكوا عملها مع شركائها الأساسيين، ومنهم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. ونظمت الإسكوا، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم

بالإضافة إلى العمل المعياري والتحليلي، عززت شعبة الإحصاء مساهمتها في الجانب التطبيقي من عملها خلال عام 2012. وأرسلت بعثات المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء، بقيادة المستشار الإقليمي المعني بالحسابات القومية. وقد شكلت هذه البعثات جزءاً من خطة استراتيجية ترمي إلى تحسين الإحصاءات وتلبية المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008. وجرى بلورة هذه الخطة الاستراتيجية استناداً إلى تقييم أعدّه المستشار الإقليمي حول وضع الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية. وجرى إعداد خطط عمل وتنظيم بعثات متابعة في الأردن، وفلسطين، والكويت. وقد ركزت على العديد من المواضيع الهامة، ولاسيما بلورة خطة عملية لتحسين نوعية المسوح الاقتصادية وتلبية الحاجات المستجدة؛ ودعم الموارد ومنهجيات العمل المتعلقة بمؤشرات السعر والحجم؛ وتجميع الحسابات القومية دورياً؛ وتطوير آليات لتحديد النواقص التي تعترى بيانات المصادر الأساسية وتحديد مدى الضعف فيها؛ وإضافة قطاع جديد على صعيد الإحصاءات الاقتصادية بشأن إطلاق مؤشرات أسعار العقارات. ويُعتبر هذا الموضوع الأخير بغاية الأهمية بالنسبة إلى



تعمل الإسكوا على تطبيق المشاريع التالية في مجال الإحصاءات الاقتصادية:

(أ) مشروع حول استراتيجية تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008، ممول من ميزانية التعاون الفني، وقد بدأ تجريبه في أربعة بلدان. سيجري خلال ورش العمل واجتماعات الخبراء تبادل الأفكار، وستعد الإسكوا كتيباً حول الحسابات القومية لبلدان المنطقة؛

(ب) مشروع حول تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء على صعيد إحصاءات الطاقة وميزان الطاقة، ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية. يجري تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة الدولية للطاقة والبرنامج الإحصائي لأوروبا والمتوسط؛

(ج) مشروع مشترك بين اللجان الإقليمية الخمس حول القطاع غير النظامي، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقد أطلق في أواخر عام 2012.

ورشة العمل، تم تدريب 15 مشاركاً من 10 بلدان عربية على إعداد التقديرات الديمغرافية.

وفي إطار دعم المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية الذي سيعقد في جنيف عام 2013، نظمت الإسكوا ومنظمة العمل الدولية الاجتماع الإقليمي التحضيري لإحصائيي العمل في الدول العربية (بيروت، في الفترة من 18 إلى 20 حزيران/يونيو 2012). وكان الهدف الرئيسي للاجتماع نقل التشاورات والمناقشات الفنية إلى بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا، وضمان أن تعكس مسودة المعايير المنقحة المعدّة من قبل منظمة العمل الدولية أولويات البيانات المتعلقة بسوق العمل والقوى العاملة في بلدان المنطقة بشكل ملائم.

وأخيراً، قام المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ومنظمة العمل الدولية، ودائرة الإحصاءات الأردنية، والإسكوا بتنظيم ورشة تدريبية لممثلي الأجهزة الوطنية للإحصاء وأجهزة أخرى حول إجراء وتحليل مسح القوى العاملة لرصد سوق العمل (عمّان، في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012). وقد هدفت هذه الورشة إلى بناء قدرات المشاركين في استخدام مسح الأسر لجمع وتحليل المعلومات حول إحصاءات القوى العاملة. كما توافقت المنظمات على إنشاء هيئة لتنسيق التدريب والأنشطة المستقبلية.

المتحدة والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (عمّان، خلال الفترة من 12 إلى 14 حزيران/يونيو 2012). وتنطوي القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى الإسكوا على مساعدة البلدان الأعضاء في إنشاء مجموعات عمل وطنية لتنسيق وجمع ونشر إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وإجراء المسوحات بشكل منظم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية، فضلاً عن المساعدة في التدريب العملي على تجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

تعمل الإسكوا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على مشروع لتحليل وضع المساواة بين الجنسين في البلدان العربية. ويهدف هذا المشروع إلى تكوين المخزون المعرفي الكافي عن حالات عدم المساواة بين الجنسين، ووضعه في متناول صانعي السياسات، والباحثين، والجهات المانحة، والرأي العام، ليكون أساساً لإعداد استراتيجيات إقليمية ووطنية حول هذا الموضوع. وسيكون هذا المشروع مصدراً لتأمين أدلة إحصائية وتحليلات نوعية، وبيانات حديثة مقارنة حول أبرز مجالات عدم المساواة بين الجنسين، لاسيما في صفوف الشباب. وفي إطار هذا المشروع، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع الإسكوا اجتماعاً حول المساواة بين الجنسين في صفوف الشباب في البلدان العربية في عمّان، يومي 4 و5 تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وقد هدف الاجتماع إلى مناقشة نتائج دراستين، والتوافق على التوصيات بشأن إعداد المزيد من الأبحاث والأدلة حول الثغرات التي لا تزال قائمة على هذا الصعيد.

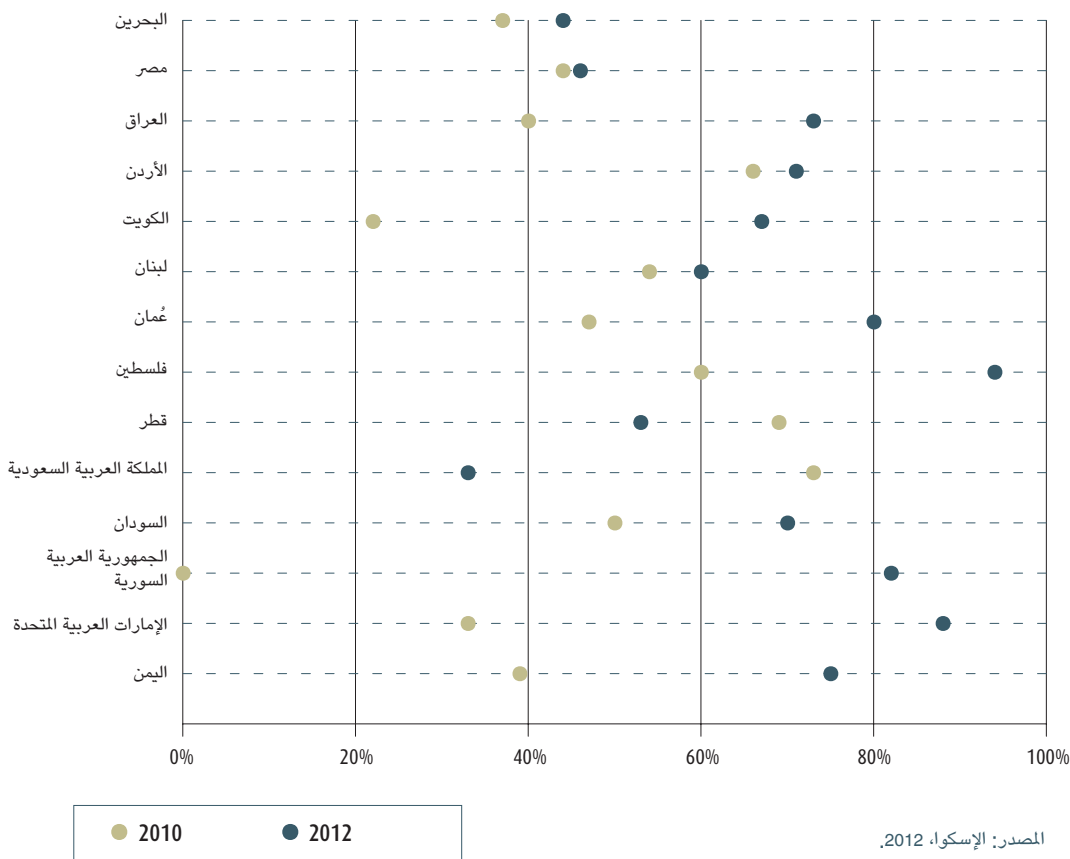
ونظمت الإسكوا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ورشة عمل تدريبية حول طرق تقدير المؤشرات الديمغرافية (عمّان، في الفترة من 9 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2012)، وهو نشاط يندرج في إطار مشروع تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات الاجتماعية والتحضير للمؤتمر الدولي المقبل حول السكان والتنمية (ICPD@20). وقد ركّزت ورشة العمل على تدريب الإحصائيين من مكاتب الإحصاء الوطنية على إعداد تقديرات ديمغرافية من خلال مصادر البيانات المتوفرة مثل التعدادات العامة، عبر استخدام برنامجي الكمبيوتر إكسيل (Excel) ومورتباك (MORTPAK). وخلال

بين عامي 2010 و2012، ازداد التقارب بين بيانات الأمم المتحدة والبيانات الوطنية في المنطقة العربية.

تنسيق البيانات

تركز أنشطة الإسكوا الإحصائية على تحسين إعداد ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية العالية الجودة من خلال أنشطة بناء القدرات وغيرها من الأنشطة. ومن التحديات المطروحة عدم قابلية المقارنة، ووجود فوارق بين البيانات الصادرة عن الجهات الوطنية المعنية بإصدار الإحصاءات وتلك الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد تراجعت الفوارق نتيجة للتدابير والتحليلات المفصلة الرامية إلى تحسين الاتساق بين المنهجيات الإحصائية. يُظهر الشكل 2 النسبة المئوية للبيانات الوطنية الصادرة عن البلدان الأعضاء والتي اختلفت بنسبة تقل عن 10 في المائة عن البيانات التي نشرتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

الشكل 2 - التقارب بين بيانات البلدان الأعضاء والبيانات الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة



ماذا عن المستقبل؟

إقليمية حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن إعداد مجموعة استبيانات وأنشطة جمع البيانات عن طريق الوكالات المشاركة.

ويُتوقع التوافق على اقتراح الإسكوا بشأن مشروع ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في إعداد ونشر المؤشرات الاقتصادية القصيرة المدى للنمو المستدام. وسيُنقذ المشروع في الفترة 2013-2015، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمركز الإقليمي للمساعدة التقنية للشرق الأوسط، وصندوق النقد الدولي.

وتدرس الإسكوا جدوى دمج مؤشر أسعار المستهلك وبرنامج المقارنة الدولية في المنطقة بأقل كلفة ممكنة. وقد حققت المنطقة العربية تقدماً على صعيد الإحصاءات المتعلقة بالأسعار، غير أن المزيد من العمل لا يزال لازماً لتحسين آليات جمع وإنتاج البيانات من أجل إعداد إحصاءات أسعار قابلة للمقارنة تعبر عن حقيقة القدرة الشرائية وحركة معدلات التضخم في مختلف البلدان.

ستعمل الإسكوا على توجيه عملية تطبيق الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في المنطقة العربية، وذلك بهدف تفعيل الاستراتيجيات الزراعية. وعلى الصعيد العالمي، يتولى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة توجيه عملية تطبيق هذه الاستراتيجية. وسيتم إقرار عمل هذه الاستراتيجية على مستوى الأنظمة الإحصائية الوطنية والدولية إعداد المعلومات والبيانات الأساسية الوافية واستخدامها.

أعدت الإسكوا اقتراحاً بشأن مجموعة عمل معنية بالتعدادات العامة للسكان والمساكن في الدول العربية، وستكون بمثابة أمانة لهذا الفريق. وسيتولى أحد البلدان الأعضاء رئاسة المجموعة؛ ومن أهداف فريق العمل تشجيع نشر بيانات التعدادات العامة عبر استخدام الطرق الحديثة.

واستكمالاً للتعاون السابق بين منظمة العمل الدولية والإسكوا، توافقت المنظمتان على تنفيذ أنشطة حول إحصاءات العمل في المستقبل، بما في ذلك تنظيم ورشة تدريبية حول المسوح المتعلقة بالانتقال من المدرسة إلى العمل، فضلاً عن مراجعة وتحديث المعايير الدولية لإحصاءات العمل.

بالإضافة إلى ذلك، أعدت الإسكوا مذكرة أولية عن مشروع، ويجري البحث عن مصادر التمويل لمبادرة تحسين نوعية البيانات وتوفيرها في المنطقة العربية بغية تعزيز قدرات الأجهزة الوطنية للإحصاء والوزارات التي تشرف عليها. وستسهم هذه المبادرة في بناء القدرات في جمع وتحليل ونشر البيانات الاجتماعية. وسينفذ البنك الدولي، والإسكوا، ومنظمة العمل الدولية هذا المشروع في ثلاثة بلدان ريادية.

وترأس الإسكوا فرقة العمل المعنية بالتنسيق الإحصائي في الدول العربية، وهي تركز على خمسة مجالات هي: الإحصاءات المتعلقة بالسكان، والهجرة، والعمل؛ والإحصاءات الاجتماعية، بما في ذلك الفقر، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة؛ والإحصاءات البيئية؛ والإحصاءات الزراعية؛ والحسابات القومية. وتهدف فرقة العمل إلى تحقيق المزيد من الفعالية والتنسيق في الأنشطة الإحصائية المنفذة على المستوى الإقليمي. ويشمل عمل هذه الفرقة في المستقبل إنشاء قاعدة بيانات

النهوض بالمرأة



الإسكوا تستفيد من التطورات الإيجابية في كل من البلدان الأعضاء لتحقيق المزيد من التقدم في المساواة بين الجنسين في المنطقة

لمحة عامة

وقد استند برنامج العمل لفترة السنتين -2012 2013 الذي يتولى تنفيذه مركز المرأة في الإسكوا إلى التطورات الإيجابية في كل من البلدان الأعضاء، وذلك من أجل الدعوة إلى تحقيق المزيد من التقدم في معالجة قضايا المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي إطار نهج تبادل المعلومات والحوار المستمر، رأت الإسكوا أن تركز في مواجهة التحديات المستمرة على تطوير المخزون المعرفي، وبناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة من أجل تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدعوة لدور فعال تضطلع به المرأة في المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على دمج قضية المساواة بين الجنسين في السياسات، والمخططات، والإحصاءات، والبرامج الوطنية. وعملت الإسكوا على بناء القدرات في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، كما تواصل العمل عن كثب مع البلدان الأعضاء لسحب التحفظات على بعض مواد الاتفاقية. ويتركز معظم هذه التحفظات على المواد المتعلقة بالتزام الدول بضمان المساواة بين الجنسين، وحق المرأة في الجنسية، والمساواة في الحقوق ضمن الأسرة. وحتى اليوم، تونس والمغرب هما البلدان اللذان صدقا على الاتفاقية كاملة من دون تحفظات على أي من موادها.

تُظهر التقارير الوطنية بشأن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والأهداف الإنمائية للألفية تحسناً ملحوظاً على صعيد حصول المرأة على التعليم والخدمات الصحية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وقد أجرى العديد من البلدان العربية إصلاحات قانونية لضمان المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. فوضع كل من الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعمان، وفلسطين، ولبنان، والمغرب، استراتيجيات لتمكين المرأة، في حين أدرجت تونس، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، قسماً مخصصاً لقضايا المرأة ضمن مخططاتها الإنمائية الوطنية. فضلاً عن ذلك، وضع كل من الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وفلسطين، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، استراتيجيات متخصصة تعالج قضية العنف ضد المرأة.

ومع هذه الخطوات الهامة، لا تزال منطقة الإسكوا تسجل نتائج ضعيفة في مشاركة المرأة في مسارات السياسات العامة وفي المجالات الاقتصادية والسياسية. ولا يزال العنف ضد المرأة يشكل تحدياً كبيراً، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث النساء والفتيات يتعرضن لأشكال شتى من العنف.

أهم الإنجازات

يشرف مركز المرأة على تطبيق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإسكوا، وذلك بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي إطار هذه الخطة، سيقوم مركز المرأة بتقييم دوري للمساواة بين الجنسين في الإسكوا وإعداد التقارير وفق المؤشرات التالية: (1) المساواة؛ (2) الإدارة على أساس النتائج؛ (3) الرصد، والتقييم، وإعداد التقارير؛ (4) الموارد البشرية والمالية؛ (5) قدرات ومهارات الموظفين في مجال تجميع مراعاة المساواة بين الجنسين؛ (6) تصنيف وإدارة المعارف، ويواصل مركز المرأة تقييم التقدم الذي تحقّقه الإسكوا على صعيد التزامها الكامل بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

سياسات تسهل الانتقال من المدرسة إلى العمل بهدف التوفيق بين البرامج التعليمية وحاجات سوق العمل.

2 - العنف ضد المرأة في منطقة الإسكوا

أعدت الإسكوا، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية «أبعاد» (مركز الموارد للمساواة بين الجنسين)، دراسة حول العنف ضد المرأة في المنطقة العربية. وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي: (1) استكشاف دور المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في التوعية؛ (2) تسليط الضوء على الجهود المشتركة بين القطاعات من أجل تقديم خدمات الحماية، والخدمات الاستشارية، وخدمات إعادة التأهيل للفئات المعوزة؛ (3) تحديد التجارب وأفضل الممارسات فيما يتعلق بدور مختلف القطاعات في تعزيز القدرات الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة. تعتمد هذه الدراسة منهجية نوعية وستتطلب الحصول على معلومات من الجهات المعنية ذات الصلة والدراسات المتوفرة.

3 - المرأة في العمل السياسي

تستعرض المطبوعة، التي تتناول موضوع تمثيل المرأة في العمل السياسي، المشاركة السياسية للمرأة العربية قبل الانتفاضات التي شهدتها بعض البلدان العربية مؤخراً. وتحلل العوامل الهيكلية التي تحدّ من فعالية هذه المشاركة. وتتضمن الدراسة مقارنة بين

في عام 2012، نفذت الإسكوا مجموعة من الأنشطة في مجال النهوض بالمرأة. ومن هذه الأنشطة: (1) دمج المساواة بين الجنسين في برامج العمل التي تضطلع بها الشعب الرئيسية في الإسكوا؛ (2) نشر التقارير والدراسات حول المواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ (3) تطوير وتطبيق مشاريع إقليمية جديدة؛ (4) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء.

دمج المساواة بين الجنسين في برنامج عمل الإسكوا

في عام 2012، قام مركز المرأة في الإسكوا بتفعيل شبكة تنسيق قضايا المساواة بين الجنسين، وحدد الصلاحيات لتنظيم أدوار ومسؤوليات أعضائها من أجل تجميع مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في كل شعبة. وقد اختبرت مطبوعة من كل شعبة لاستعراضها، وتقييم مدى استجابتها لما تقتضيه سياسة الإسكوا بشأن المساواة بين الجنسين.

المطبوعات

في عام 2012، أصدرت الإسكوا دراسات حول قضايا المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة في المنطقة العربية، بما في ذلك المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، والعنف ضد المرأة. وتناول بعض هذه المطبوعات القضايا الناشئة على أثر التطورات التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً، في حين ركز البعض الآخر على التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الخامسة.

1 - المرأة في العمل

تسجل المنطقة العربية أدنى مشاركة للمرأة في القوى العاملة، كما أنّ السياسات الاقتصادية وسياسات العمل المعتمدة حالياً على الصعيد الوطني لا تشجّع المرأة على دخول سوق العمل والبقاء فيها. وتدعو هذه الدراسة صانعي السياسات إلى الاعتراف بكافة أنواع العمل، ومراجعة السياسات الاقتصادية التي لا تلائم اهتمامات المرأة وحاجاتها وحقوقها، وتحسين مخصصات الأمومة في العمل، فضلاً عن اعتماد

المشاريع وورشات العمل

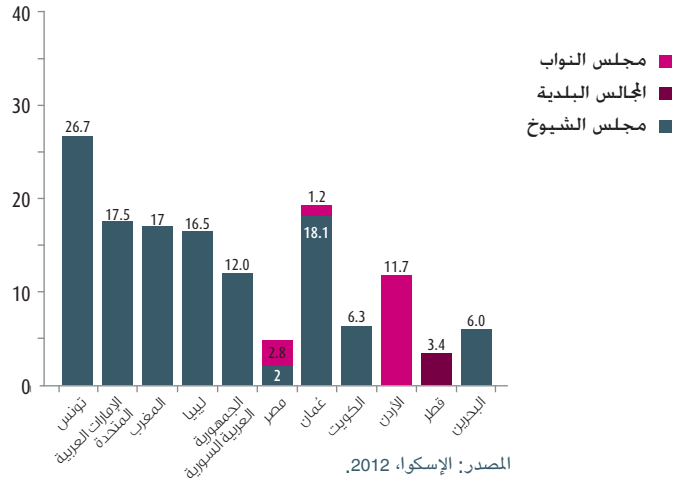
تقوم الإسكوا من خلال الأنشطة العامة ولاسيما اجتماعات الخبراء، بتعزيز التعاون المتعدد المستويات وبناء علاقات التآزر مع الجهات الأساسية المعنية بموضوع المرأة، بما في ذلك الخبراء من كافة أنحاء المنطقة العربية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية. وقد وُفّرت اللقاءات فرصة للتعاون وتبادل المعلومات ولدعم النتائج التي خلصت إليها الدراسات الرئيسية التي أجراها مركز المرأة في الإسكوا.

تفعيل خطط العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000)

في عام 2012، وقعت الإسكوا على مذكرة تفاهم مع الكويت لتنظيم ورشة تدريبية إقليمية حول قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن (الكويت، يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2012). وهدفت ورشة العمل إلى: (1) بناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال وضع ورصد خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار؛ (2) تبادل قصص النجاح والدروس المستفادة من تجارب البلدان على صعيد حماية حقوق المرأة في أوقات النزاعات المسلحة، وتفعيل دورها في صنع السلام. وشارك في الاجتماع ممثلون عن 13 بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا، منهم اختصاصيون معنيون بإعداد التقارير الوطنية بشأن حقوق الإنسان وبوضع الاستراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

إنشاء مرصد للمرأة في المنطقة العربية: لبنان
ستقوم الإسكوا، بالتعاون مع مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، بإنشاء مرصد للمرأة يقدّم مؤشرات حول المساواة بين الجنسين تكون مصقمة خصيصاً للمنطقة، بالإضافة إلى قواعد بيانات اجتماعية واقتصادية مصنفة حسب نوع الجنس لبلدان عربية مختارة. ويجري حالياً تطبيق المرحلة الأولى من المشروع، وتتضمن النتائج المتوقعة تحقيقها في عام 2013 قاعدة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس حول الأوضاع المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية للمرأة في لبنان.

نسبة النساء المنتخبات في فترة ما بعد الانتفاضات العربية



المشاركة السياسية للمرأة في مراحل ما قبل التطورات السياسية الأخيرة، وخلالها، وبعدها. وتستعرض الدروس المستفادة من مناطق أخرى وأفضل الممارسات في الواقع للاقتداء بها بهدف تسهيل مسيرة المرأة على هذا الصعيد.

4 - الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية (2011-2012)

تُعدّ الإسكوا تقريراً دورياً حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية. ويقدم تقرير عام 2012 معلومات محدثة حول الظروف المعيشية للنساء والفتيات الفلسطينيات في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك تفاقم الفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والعنف المنزلي، والمخاطر الصحية. ويعرض التقرير معلومات حول التقدم في تنفيذ القرارات والتوصيات بشأن تحسين ظروف النساء والفتيات في فلسطين.

قرار مجلس الأمن 1325 (2000) يدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وحل النزاعات وإحلال السلام.

في التعاون الفني

التعاون مع البرلمانات العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)

ستنفذ الإسكوا مشروعاً ممولاً من حساب الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى بناء وتعزيز قدرات البرلمانيين العرب والأجهزة التشريعية العربية من خلال التدريب على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشارك في هذا المشروع، المُطبّق بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعضاء البرلمانات، والمسؤولون في البرلمانات، والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في البلدان الأعضاء في الإسكوا المتأثرة بالنزاعات أو التي تمرّ حالياً بمرحلة انتقالية، أي تونس، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، واليمن.

التعاون مع البرلمانات العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)

ستنفذ الإسكوا مشروعاً ممولاً من حساب الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى بناء وتعزيز قدرات البرلمانيين العرب والأجهزة التشريعية العربية من خلال التدريب على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشارك في هذا المشروع، المُطبّق بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعضاء البرلمانات، والمسؤولون في البرلمانات، والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في البلدان الأعضاء في الإسكوا المتأثرة بالنزاعات أو التي تمرّ حالياً بمرحلة انتقالية، أي تونس، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، واليمن.

قدّمت الإسكوا الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم الفني لدمج قضايا المساواة بين الجنسين في التخطيط الاستراتيجي وإعداد التقارير في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البرلمانات والمسؤولين فيها، ضمن شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، وذلك من أجل تخزين المعارف المكتسبة وتوفير منتدى لتبادل الممارسات الجيدة وقصص النجاح في تنفيذ القرار.

الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية

خلال فترة إعداد التقرير، قدمت الإسكوا خدمات استشارية ومساعدة فنية حول القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لعشرة بلدان أعضاء هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وقد استفاد أكثر من 400 مسؤول من المساعدة والخدمات التي قدمتها الإسكوا في مجالات تعميم منظور المساواة بين الجنسين، والتخطيط الاستراتيجي، وإعداد التقارير بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي عام 2012، استمرت الإسكوا في تركيز جهودها على الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما الغاية الثالثة المعنية بالمساواة بين الجنسين. وبالتعاون مع شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا، دعم مركز المرأة جهود السودان في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيقها. فعقدت الإسكوا دورتين تدريبيتين حول دمج الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية ضمن خطة التنمية الوطنية في السودان. وقد ركز التدريب كذلك على احتياجات التنمية والخصوصيات الجغرافية للخرطوم والنيل الأبيض.

ونتيجة للجهود المبذولة لتطوير القدرات والخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا، بدأ عدد متزايد من البلدان الأعضاء بدمج المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية وبوضع استراتيجية وطنية أو خطة عمل لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

يتطلب المشروع إنشاء شبكة معارف مستدامة للبرلمانيين في بلدان عربية مختارة، ويشمل إعداد دليل حول تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وفي إطار هذا المشروع، سُنْصَدِر الإسكوا دراسة حول النقص في التشريعات الذي يحول دون تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً في بعض البلدان العربية. وسيجري في إطار هذا المشروع إنشاء شبكة إلكترونية لأعضاء



توكّل كرمان، المصدر: Frank Platt.

ماذا عن المستقبل؟

أسباب المشكلة وتركز على ثلاثة مجالات مهمة هي التالية: (1) الاتساق بين القوانين الوطنية والاتفاقيات والبروتوكولات القابلة للتطبيق والمصدق عليها؛ (2) الجهود التي تبذلها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لحماية ضحايا الاتجار، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية، والطبية، والنفسية، وخدمات إعادة التأهيل؛ (3) الجهود الوطنية المبذولة للحؤول دون الاتجار بالبشر من خلال أنشطة بناء القدرات، وحملات الدعم والتوعية. سينتهي العمل على هذه المطبوعة في الربع الثاني من عام 2013، وستقدم توصيات إلى صانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة.

وبناءً على الجهود المبذولة سابقاً، تعمل الإسكوا على بلورة إطار عمل ومبادئ توجيهية متفق عليها حول تعميم منظور المساواة بين الجنسين لتمكين الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة من إدماج هذه المساواة في خطط عملها بشكل فعلي. وخلال عام 2013، ستقوم

بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبدعم مالي من السفارة النرويجية في لبنان، ستقوم الإسكوا بإصدار تقرير رئيسي يستعرض قضية العنف في الدول العربية، لاسيما العنف ضد الأطفال داخل الأسرة، والعنف الزوجي، والعنف ضد المسنين. لقد تم إصدار تقرير أولي عام 2012 يفضّل إطار العمل المفهومي والمنهجي للدراسة ويعطي لمحة عامة حول الهياكل القانونية الوطنية في المنطقة العربية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، ويبحث في العوامل التي تساهم في العنف ضد المرأة، بما في ذلك التصورات التقليدية للذكورة، والعنف، وأدوار الجنسين. ومن المقرر القيام بالعمل الميداني وجمع البيانات في الربع الأول من عام 2013، أما النتائج فسيجري تحليلها وإدراجها في التقرير النهائي.

كما ستنتشر الإسكوا دراسة بشأن الجهود الوطنية المبذولة في المنطقة العربية من أجل مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وستسلط هذه الدراسة الضوء على

وسيجري توثيق المبادئ التوجيهية المقترحة خلال الاجتماع في نشرة سيتم استعمالها كأداة تدريبية في ورشة عمل ممثلي الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة.

الإسكوا بمجموعة من الأنشطة وستنظم اجتماع فريق خبراء لدراسة الثغرات والتحديات المتعلقة بإدماج المساواة بين الجنسين في المؤسسات الحكومية.

خبراء يساهمون في عمل الإسكوا

زويا روحانا - مديرة

مؤسسة كفى عنف واستغلال

الليباني. غير أن الضغوطات التي مارسها التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري ومنظمة «كفى» دفعت اللجنة الفرعية إلى إعادة إدخال التغييرات، بما في ذلك:

- إعادة إدراج النساء في تسمية القانون (إذ كانت اللجنة الفرعية قد غيرت المبدأ القاضي بأن القانون يخص النساء)؛
- إعادة إدراج مادة تجرم فقط الطرق المستخدمة من قبل الزوج لاغتصاب زوجته، مثل اللجوء إلى التهديد أو العنف (وليس الاغتصاب بحد ذاته)؛
- إدخال قيد على اختصاص المحاكم الدينية في الحالات المتعلقة بالعنف الأسري.

أنهت اللجنة الفرعية عملها في آب/أغسطس 2012، وقدمت مشروع القانون المنقح إلى اللجان البرلمانية المشتركة للموافقة عليه قبل أن يخضع للتصويت النهائي من قبل الجمعية العمومية. وحين يوضع هذا القانون، سيكون ذلك بمثابة اختراق كبير للنظام الأبوي السائد في لبنان.

مشروع قانون حول العنف الأسري

في عام 2007، شكّلت المنظمة اللبنانية غير الحكومية «كفى عنف واستغلال» لجنة من القضاة، والمحامين، وممثلين عن قوى الأمن الداخلي لصياغة مشروع قانون من أجل حماية النساء من العنف الأسري. وقد تضمن مشروع القانون، الذي أتى نتيجة غياب التشريعات حول العنف الأسري، قسمين: إدخال الإصلاحات على القانون الجزائي لتجريم كافة أشكال العنف الأسري، وفرض العقوبات على مرتكبي العنف واتخاذ تدابير الحماية الخاصة بالضحايا من الإناث. قُدّم مشروع القانون النهائي إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليه وأرسله إلى البرلمان اللبناني في نيسان/أبريل 2010.

أنشئت لجنة برلمانية فرعية مؤلفة من سبعة وزراء لدراسة مشروع القانون. وخلال عملية المراجعة، ألغت اللجنة الفرعية العديد من المواد المهمة بحجة أن القانون لا يتوافق مع السياق الاجتماعي والثقافي والديني في لبنان، وأن تخصيص هذا القانون للنساء يتناقض مع مبدأ المساواة الذي ينص عليه الدستور

كاميليا فوزي الصلم - مستشارة واختصاصية في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

مكافحة العنف ضد المرأة

في المنطقة العربية، القوانين والتشريعات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بمكافحة العنف ضد المرأة مشتتة في العديد من المصادر القانونية التي قد تكون متناقضة فيما بينها. كما أن تطبيق قوانين الأحوال الشخصية، وهو غالباً جداً ما يتأثر بالتفسير غير الموضوعي من قبل النظام القضائي، يميل إلى تجاوز مصادر التشريع الأخرى. وهذا ما ينجلي على وجه الخصوص في مظاهر العنف المنزلي، وهو مجال لم تُجرى بحوث كافية بشأنه في المنطقة العربية، غير أن التقرير المقبل الذي تعدّه الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يركز على هذه المظاهر.

تعكس مثل هذه التناقضات واقع الفتيات والنساء في المنطقة العربية من كافة الفئات العمرية اللواتي يتعرضن لشتى أشكال العنف بسبب انعدام المساواة بين

الجنسين في المجتمع، وفي الاقتصاد والسياسة. وبالإضافة إلى ذلك، تتوزع الأجهزة الحكومية المعنية بدعم الناجيات من العنف وحمايتهن بين مؤسسات القطاع العام. وفي حين تسعى منظمات المجتمع المدني لسد الثغرات على مستوى الأجهزة، تبرز عوائق على صعيد الموارد البشرية ومصادر التمويل.

ولذلك لا بدّ من بناء قاعدة معلومات كمية ونوعية، حديثة وتراعي قضايا الجنسين، حول مظاهر العنف ضد المرأة، لاسيما العنف المنزلي. ويجب أن تقدّم المعلومات والبيانات المرتكزة على الأدلة لمعالجة الثغرات والتناقضات على مستوى التشريعات ولوضع سياسات واستراتيجيات تُعنى بمعالجة الأسباب الجذرية لظاهرة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية عوضاً عن معالجة أعراضها ونتائجها.

القضايا الناشئة والنزاعات



تعمل الإسكوا حالياً على الحد من آثار النزاعات والاحتلال، وتفعيل جهود بناء السلام، ومواجهة التحديات الماثلة أمام العملية الانتقالية

لمحة عامة

ظل انعدام الاستقرار أو الاحتلال، والحد من آثار النزاعات والاحتلال، وتفعيل جهود بناء السلام والحكم السليم، ومواجهة التحديات المحيطة بالعملية الانتقالية والاستعداد لمعالجة القضايا الناشئة. ولتنفيذ نشاطاتها في هذه المجالات، تضم الشعبة قسمين مخصصين للقضايا المتعلقة بالاحتلال والنزاعات والتنمية، والحوكمة وبناء الدولة.

وللحد من آثار النزاعات وانعكاساتها على السكان والتنمية في منطقة الإسكوا، تركز شعبة القضايا الناشئة والنزاعات أنشطتها على جبهتين تكمل إحداهما الأخرى. الجبهة الأولى هي تحديد المصادر المحتملة للنزاع، وتقديم خيارات على مستوى السياسات لمعالجة هذه المصادر، ومساعدة الحكومات في بلورة الإجراءات المناسبة واتخاذها ما إن ينشب النزاع، واحتواء آثاره. أما الجبهة الثانية فهي مساعدة البلدان الأعضاء على تطوير قدراتها في مجال تطبيق نماذج الحكم السليم من أجل تعزيز المؤسسات العامة، وتحقيق المصالحة، وبلوغ الأهداف الإنمائية. تلعب هذه الشعبة دوراً أساسياً في تطبيق الأهداف الاستراتيجية للإسكوا، وبالتحديد الحكم السليم والمناعة من خلال المشاركة والمواطنة، والتنمية المؤسسية، والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات والاحتلال.

وضعت الأحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة قضايا المرحلة الانتقالية، والنزاع، والاحتلال في طليعة الاهتمامات. ويُمكن لهذه القضايا إلحاق الضرر، على المدى القصير والطويل، بمؤسسات الدول المتأثرة وآفاق التنمية فيها، كما يمكن أن تؤثر على رفاه شعوبها. ومنذ البداية، تابعت الإسكوا عن كثب هذه التطورات نظراً لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية مصيرية. ففي الواقع، لا يمكن اقتراح طرق للحد من آثار النزاع واحتواء تشعباته، سوى عند فهم المزيج المتشعب من العوامل المزمنة والظروف الطارئة التي أدت إلى وقوع الأحداث الأخيرة.

ويشمل عمل شعبة القضايا الناشئة والنزاعات المهام الأساسية التالية: (1) رصد ودراسة القضايا الناشئة والاستراتيجية؛ (2) المساعدة في وضع السياسات لدرء النزاعات، والمصالحة، وبناء السلام؛ (3) تحليل تداعيات الاحتلال والمساعدة في وضع سياسات تخفف من آثاره؛ (4) المساعدة في مواجهة التحديات الماثلة أمام عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيز المصالحة، والتماسك الاجتماعي، وبناء السلام؛ (5) المساهمة في وضع وتطبيق السياسات الرامية إلى معالجة الصراع والتخفيف من آثاره وانعكاساته؛ (6) تعميم ممارسات الحكم السليم والسياسات الرامية إلى التنمية المؤسسية.

تشمل المجالات الرئيسية التي تركز عليها شعبة القضايا الناشئة والنزاعات على تعزيز التنمية في

أهم الإنجازات

بالتعاون مع مبادرة «المساحة المشتركة»، قدمت الإسكوا الدعم لمبادرات الحوار الوطني بين مختلف المجموعات السياسية في اليمن، والمتعلقة بتسهيل الحوار بين كبار قياديي حركة جنوب اليمن والأطراف السياسية الأخرى. ويتوقع القيام بالمزيد من العمل التحليلي حول الحوارات الوطنية من أجل استعراض الدروس المكتسبة والممارسات الجيدة في العالم، مع التركيز على الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

الحد من الفساد وزيادة الشفافية في إدارة الموارد العامة

مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في إدارة الموارد العامة من المقومات الأساسية للحكم السليم. وفي المنطقة العربية، يشهد بعض البلدان تغييراً في النظام ويمر بمرحلة انتقالية. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي أطر عمل وأطلقا مبادرة لبناء القدرات في مجال تحديد واستعادة الأصول المملوكة بطرق غير شرعية في الخارج، في خطوة أساسية نحو مكافحة الفساد. ولإدخال أحدث الممارسات والمنهجيات إلى المنطقة وتطبيقها وفقاً لحاجات البلدان الأعضاء، نظمت الإسكوا اجتماع خبراء حول تتبع واستعادة الأصول المهربة (بيروت، 2 تموز/يوليو 2012). واستعادة هذه الأصول تتطلب درجة عالية من الحوار والتعاون، وقد كان هذا الاجتماع فرصة لتبادل الخبرات والمباشرة بالعمل على وضع آليات إقليمية لاستعادة الأصول التي هي حق للمنطقة.

الأمن الغذائي

بناءً على طلب من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وبهدف التوعية وزيادة المعرفة حول الأمن الغذائي، أشرفت الإسكوا على فريق أعد ورقة تحليلية حول استراتيجيات الأمن الغذائي في منطقة مجلس التعاون الخليجي. ولموضوع الأمن الغذائي أهمية خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث يشكل الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية عامل عدم استقرار، يبقى هذه البلدان في مهب حركة الأسعار كما حصل في الفترة 2007-2008. ويتوقع أن يستمر الاعتماد على الواردات الغذائية في الازدياد في

الحكم السليم وبناء دولة المؤسسات

كان ضعف مقومات الحكم من أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع الانتفاضات العربية. وأصبح تطبيق ممارسات الحكم السليم أولوية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهذا كان موضوع اجتماع فريق الخبراء حول الحكم السليم وبناء دولة المؤسسات، الذي نظمته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الشفافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي (القاهرة، 8-10 أيلول/سبتمبر 2012). ودارت المناقشات حول التحديات التي تواجه مسيرة الحكم السليم والإصلاح في القطاع العام في المنطقة العربية، ومكافحة الفساد والشفافية في تأمين الخدمات العامة خلال المرحلة الانتقالية، والعلاقة بين الحكم السليم والأداء الاقتصادي، ودور المجتمع المدني.

إشراك المواطنين وخطة التنمية لما بعد عام 2015

يجب أن تكون العلاقة بين المواطنين والدولة في صلب مسار الانتقال إلى الديمقراطية. ومن أسس هذه العلاقة إشراك المواطنين والمجتمع المدني في تحديد أولويات التنمية الوطنية وإجراءات السياسة العامة. وشكل ذلك الموضوع الرئيسي لاجتماع فريق الخبراء حول إشراك المواطنين وخطة التنمية لما بعد عام 2015 والذي نظمته الإسكوا بالتعاون مع شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (بيروت، في 5 و6 كانون الأول/ديسمبر 2012). وقد تداول خبراء إقليميون ودوليون في الموضوع وتبادلوا التجارب والأفكار حول إشراك المواطنين وأهمية التزامهم في السياسة العامة. ويجب تنمية قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا في مجال إجراء التقييمات الذاتية حول آليات إشراك المواطنين في القطاع العام، ورصد التقدم نحو المشاركة في الحكم. وتستمر الإسكوا في العمل على هذه المواضيع الهامة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة خلال الفترة المقبلة.

استعادة الأصول يتطلب مستوى عالياً من التعاون وهو من العناصر الأساسية في مكافحة الفساد.

الاستيطانية والعنف الذي يمارسه المستوطنون، فضلاً عن الاستخدام غير الشرعي للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة على يد الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين. كما تطرق هذا التقرير إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل، وما يلحقه ذلك من أضرار بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعبين الفلسطيني والسوري.

وأحييت الإسكوا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بالتعاون مع جامعة الدول العربية وذلك في مقرها الرئيسي في القاهرة. وخلال هذا الحدث جرى التأكيد على ما للشعب الفلسطيني من حقوق غير قابلة للتصرف وتم تسليط الضوء على الاختراقات الإسرائيلية للقانون الدولي. وتخلل الاحتفال عرض لصور الحياة تحت نير الاحتلال ونضال الشعب الفلسطيني. كما جرى في الاحتفال توزيع كتيب أصدرته الإسكوا لهذه المناسبة بعنوان «فلسطين تحت الاحتلال: وقائع وأرقام 2012».

ظل النمو السكاني، والتنمية الاقتصادية، واستنزاف الموارد الطبيعية المحلية، وتغيّر المناخ، وقد اقترحت الوثيقة عدداً من الاستراتيجيات لمعالجة قضية الأمن الغذائي.

آثار الاحتلال

كما في الأعوام الماضية، ساهمت الشعبة في إعداد مذكرة الأمين العام السنوية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

وقد سلط التقرير الضوء على بعض الاتجاهات كالجوء المفرط إلى القوة، والتوقيفات والاعتقالات، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات، والأنشطة

استراتيجية الأمن الغذائي في منطقة الخليج العربي: وقائع وأرقام

الضرورات الثقافية والدينية وإصلاح الإطار القانوني حسب الاقتضاء؛ تخصيص المزيد من الموارد وترسيخ مقومات إدارة نظام البحث والتطوير الزراعي في المنطقة؛ اعتماد ترتيبات لإدارة المياه تتلاءم مع الضرورات الاقتصادية والبيئية؛ إنشاء منتدى إقليمي لمناقشة قضايا الأمن الغذائي بهدف وضع استراتيجية واسعة النطاق للأمن الغذائي في المنطقة.

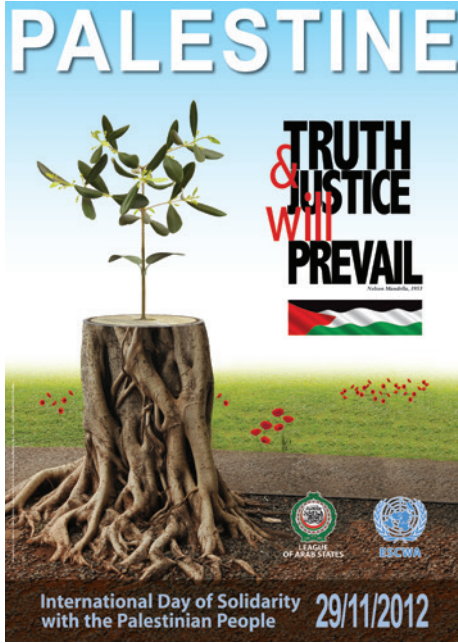
تمثل الزراعة 1-2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي وتستوعب أقل من 4 في المائة من القوى العاملة في الكويت وقطر. وتحد من إنتاجية هذا القطاع القيود البيئية ونُدرة المياه، فيزداد الاعتماد على الواردات الغذائية مما يرفع نسبة التعرض لصدمات ارتفاع الأسعار. ومن المتوقع أن تشد هذه القيود البيئية أكثر فأكثر بفعل النمو السكاني، والتوسع العمراني والأنماط الغذائية في المنطقة. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي تغيّر المناخ إلى أضرار جسيمة.

ويظهر الجدول نسبة الاكتفاء الذاتي في بلدان مجلس التعاون الخليجي لبعض السلع الغذائية لعام 2008، وهي نسبة الإنتاج إلى توفر السلع.

شملت سياسات دعم الإنتاج الزراعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي حفر الآبار غير الخاضع للتنظيم، والمدخلات الزراعية والأسعار الاستهلاكية المدعومة، وتخفيض الضرائب على المزارعين.

من التوصيات بشأن تحسين الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي: تركيز الاستثمار على معالجة النواقص في سلسلة العرض، ولا سيما في البنية التحتية واللوجستية؛ تكييف الأدوات المالية حسب السلع وحسب

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
الحبوب	15.9
الخضار	70.3
الفاكهة	65.1
السكر	0.0
الدهون والزيوت	0.4
اللحوم	44.4
الأسماك	81.7
الببض	89.6
منتجات الحليب ومشتقاته	25.1
المجموع	33.5



المصدر: الإسكوا.

الكمية المتاحة للفرد الإسرائيلي. تستحوذ إسرائيل على 73 في المائة من المياه في الضفة الغربية، وتحول 10 في المائة منها إلى المستوطنات، وتعيد بيع الكمية المتبقية والبالغة 17 في المائة إلى الفلسطينيين.

أدى استنزاف المياه الجوفية على يد إسرائيل في قطاع غزة بين عامي 1967 و2005 إلى تسرب مياه البحر المالحة إلى الآبار الجوفية، فأصبحت نسبة 95 في المائة من مياه غزة غير صالحة للاستهلاك البشري.

من المتوقع ألا تتوافر مياه الشفة في غزة بعد خمسة عشر عاماً.

المصدر: عن «فلسطين تحت الاحتلال، وقائع وأرقام 2012»، وعن «تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللشبان العرب في الجولان السوري المحتل».

وقائع وأرقام: آثار الاحتلال

بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2012، 52 فلسطينياً قُتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين، وبين الضحايا سبعة أطفال؛ 2194 فلسطينياً جُرحوا، من بينهم 202 طفل؛ 244 اعتداء ارتكبتها المستوطنون، وأوقعت عدداً كبيراً من الضحايا في صفوف الفلسطينيين وأسفرت عن خسائر في الممتلكات. بين شباط/فبراير 2011 وشباط/فبراير 2012، قام المستوطنون الإسرائيليون بتخريب سبعة مساجد وكنيسة وإضرار النار في عدد منها.

وقد بلغ عدد المعتقلين إدارياً 212 معتقلاً في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى أواخر آب/أغسطس 2012، إذ يسمح القادة العسكريون بالاحتجاز الإداري، ويظل المحتجزون في السجن، دون محاكمة أو توجيه تهم إليهم، لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لعدد غير محدود من المرات. يحق للمحتجزين الطعن في أمر الاعتقال لدى محكمة عسكرية، لكن لا يستطيع محامو الدفاع الاطلاع على المعلومات التي يستند إليها قرار الاحتجاز.

بلغ عدد المستوطنات التي أقرت بها الحكومة الإسرائيلية وأجازتها 150 مستوطنة سكنية وغير سكنية، إضافة إلى 100 بؤرة استيطانية غير مرخصة، يبلغ مجموع سكانها 500 000 نسمة. وتعتبر هذه المستوطنات على اختلافها غير شرعية بموجب القانون الدولي.

في مخالفة للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، تواصل إسرائيل بناء الجدار بطول 708 كيلومترات في الضفة الغربية. وتقع نسبة 85 في المائة من مساره داخل أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية. حتى أيار/مايو 2012، كان قد أنجز 62 في المائة منه بينما لا تزال أعمال التشييد جارية على 8 في المائة.

83 متراً مكعباً في السنة هو متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من المياه مقابل 333 متراً مكعباً للفرد الإسرائيلي، أي لا تتجاوز حصة الفرد الفلسطيني ربع

في التعاون الفني

ساهمت الإسكوا في تعزيز بناء الدولة والمواطنة في العراق بعد عام 2003 من خلال تطوير المناهج الدراسية التي ترسخ روح الهوية الوطنية والمواطنة، وتعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

التنمية المستدامة في لبنان

في عام 2012، أطلقت الإسكوا مشروعاً ممولاً من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة حول تعزيز القدرات الوطنية لدمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية للبلدان الخارجة من النزاعات. وكان لبنان الجهة المستهدفة الأساسية للمشروع، علماً أنه تضمن كذلك عنصراً إقليمياً. وكان الهدف الأساسي من المشروع مساعدة الحكومة اللبنانية في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة والسلام المستدام. وقد نجح المشروع في إشراك مجموعة واسعة من الوزارات والجهات المعنية في لبنان، كما كون فرصة للحوار حول التنمية المستدامة والتخطيط الوطني. وقد شملت نتائج المشروع على تقرير تقييمي حول القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في لبنان؛ ورشتا عمل تشاوريتان جمعتا مسؤولين رسميين وخبراء ومشاركين من منظمات المجتمع المدني لمناقشة موضوع إدماج مبادئ التنمية المستدامة في عملية وضع السياسات الوطنية؛ فضلاً عن حدث جانبي لاستعراض هذه القضايا في مؤتمر ريو+20 في حزيران/يونيو 2012.

مشاريع ميدانية في العراق

في عام 2012، عملت الإسكوا على مشروع تعزيز القيم المدنية والمهارات الحياتية لدى المراهقين عبر التعليم في العراق، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمدرسة الأوروبية للحكومة، وجهات وطنية. وكان الهدف من المشروع، الذي صمّم لصالح حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، إلى تعزيز بناء الدولة والمواطنة في العراق بعد عام 2003 من خلال القيم المدنية، وتعزيز المهارات الحياتية لدى الشباب في العراق عبر تطوير المناهج الدراسية التي ترسخ روح الهوية الوطنية والمواطنة، وتعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، نظمت الإسكوا بعثة دراسية حول تطوير مناهج التربية المدنية (وارسو، 2012-23).

نيسان/أبريل 2012)، وجولة دراسية حول سياسات التربية المدنية (برلين، 24-21 أيار/مايو 2012). وكان من بين المشاركين مسؤولون رفيعو المستوى من وزارات التربية، والعمل، والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، وعاملون في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن مشرّعين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والمدارس على المستويين الوطني والإقليمي. وأخيراً، عُقدت ورشة تشاورية وطنية جمعت عدداً كبيراً من المشاركين من الوزارات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء (إربيل، العراق، 12-10 كانون الأول/ديسمبر 2012).

ونفذت الإسكوا القسم الأول من مشروع تحديث القطاع العام في العراق بالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة وحكومة العراق. كما نظمت الإسكوا بعثتين دراسيتين لإطلاع مسؤولين من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على التجارب الهامة والممارسات الجيدة. وقد زار مسؤولون رفيعو المستوى إسطنبول وتعرفوا على تجربة تركيا ونجاحها على صعيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (29-26 كانون الثاني/يناير 2012). وجرى تنظيم بعثة دراسية أخرى حول الفيدرالية المالية، ووضع الميزانية، والتحويلات بين مختلف مستويات الحكومة، وآليات التشاور وحل النزاعات (أوتاوا، وإدمنتون، وفورت مكموري، 16-22 تشرين الأول/أكتوبر 2012). وقد اختيرت كندا كموضوع للدراسة لأنها البلد المعروف باللامركزية في العالم ونظراً إلى تجربتها الناجحة في ضبط الأنظمة الضريبية، وتأمين الخدمات العامة، وإدارة الموارد الطبيعية على مستويات الحكومة الثلاثة. وفي عام 2012، جرى توسيع نطاق المشروع وطُلب تنفيذ أنشطة إضافية. وفي هذا الإطار، جرى تنظيم تمرينين تدريبيين لتوفير المساعدة الفنية في مجال التخطيط الاستراتيجي للمسؤولين في الإدارة العامة في حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان (الأول في إسطنبول، 21-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2012؛ والثاني في إربيل، العراق 18-13 كانون الأول/ديسمبر 2012).

ماذا عن المستقبل؟

ستركز الأنشطة والمطبوعات المقبلة على ممارسات الحكم السليم، فضلاً عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال والجاهزية لمواجهة القضايا الناشئة في المنطقة العربية.

القانون في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فضلاً عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال والآثار الأخرى للنزاعات، والعملية الانتقالية السياسية، وبناء الدولة، والجاهزية لمواجهة القضايا الناشئة في المنطقة العربية. وتهدف هذه الجهود إلى دعم البلدان الأعضاء في مسيرة بناء المناعة وترسيخ مقومات الحكم السليم.

وبالإضافة إلى ذلك، ستطلق الإسكوا دراسة دورية حول الحكم في البلدان العربية، بهدف رصد وتقييم التقدم على صعيد الحكم في البلدان العربية، لاسيما تلك التي تمر بمرحلة انتقالية. ويحدد هذا التقرير القدرات اللازمة على صعيد المؤسسات ويقدم التوصيات العملية. ومن المتوقع أن يساهم هذا التقرير في تبادل التجارب الناجحة في الإصلاح وبناء مؤسسات الحكم وبحث ما ينطبق منها في ظل أوضاع البلدان وظروفها.

وأُنشأت الإسكوا شراكة مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية وعملت على تنسيق أنشطتها مع جهات معنية أخرى ذات الصلة، وذلك لتكون بمثابة محفز للحوار حول السياسات القائمة على الحوكمة الرشيدة في المنطقة.

ستعزز الإسكوا إمكاناتها من أجل بناء وتفعيل القدرات الفنية لدى البلدان الأعضاء من خلال وضع السياسات، والخدمات الاستشارية، وبرامج أخرى. كما ستطلق مبادرات استراتيجية تركز على خصوصيات المنطقة، وستعمل على ضمان تكامل الجهود وتنسيق المبادرات للحد من تأثير النزاعات، وانعدام الاستقرار، والاتجاهات الناشئة التي قد تتسبب انعدام الاستقرار، وتأمين المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإضافة إلى التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة، تبرز قضايا أخرى قد تزيد من حدة التوتر وانعدام الاستقرار وتفاقم التحديات الإنمائية. ولمواجهة هذه التحديات، ستوسع الإسكوا نطاقها التحليلي عبر رصد وتحديد الاتجاهات التي قد تتسبب بالتوتر وانعدام الاستقرار، وإعداد التقارير بشأن المخاطر التي قد تطرأ على البلدان الأعضاء كآلية إنذار مبكر، وتقديم التوصيات بشأن التدابير الوقائية الممكنة، فضلاً عن إعداد أنشطة بناء القدرات لمساعدة البلدان الأعضاء على الحد من آثار هذه المخاطر.

وستركز الأنشطة والمطبوعات المقبلة على ممارسات الحكم السليم، وقياس الحكم، والتنمية المؤسسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وعلى الأمن وسيادة



الخدمات الإدارية

الخدمات الإدارية

قسم إدارة الموارد البشرية

يدير قسم إدارة الموارد البشرية في الإسكوا الاستحقاقات، وعمليات التوظيف والتدريب والرصد، إضافة إلى المتابعة وإعداد التقارير. وقد أكدت الجمعية العامة على أهمية إدارة الأداء. لذلك يسعى قسم إدارة الموارد البشرية إلى «تحقيق المزيد بجهد أقل» عن طريق الحرص على إنجاز أنشطة التدريب، وبخاصة تلك التي تركز على برامج التدريب الإلزامي. وخلال عام 2012 أنجز حوالي 95 في المائة من مديري الإسكوا ومسؤولي الدرجة الأولى (الذين بدأت مهامهم منذ حزيران/يونيو 2012) تدريباً حول إدارة الأداء وتطويره. والجدير بالذكر أن الإسكوا كانت من أول مراكز عمل الأمم المتحدة التي امتثلت لشروط تقديم التقارير إلى الفريق المحلي المشترك المعني برصد إدارة الأداء ونظام التعليم المستمر. وقدمت اللجنة تقاريرها للسنة الثانية وفي الوقت المحدد، منذ بدء تطبيق نظام الأداء الجديد.

التوظيف

قررت الأمم المتحدة العمل على ملء كل وظيفة شاغرة في مدة أقصاها 92 يوماً. وفي عام 2011، كان متوسط الوقت الذي استغرقته الإسكوا لملء الوظائف الشاغرة 131 يوماً. أما في عام 2012، فانخفض هذا المتوسط إلى 75 يوماً. وهذا الانخفاض الكبير جاء نتيجة لسلسلة من الأنشطة المتكاملة كورشات العمل حول الدروس المستفادة في التوظيف للمدراء وهيئات المراقبة المركزية. ومن ضمن الأنشطة أيضاً، إطلاق قاعدة بيانات للخبراء في الإسكوا، وهي بوابة لتوظيف الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، ودليل توظيف الخبراء، وهو نظام موحد لتوظيف الخبراء لفترات محددة. وقد أدت هذه المبادرات إلى مزيد من الشفافية والمساءلة والكفاءة في عملية التوظيف.

التدريب

نتيجة للاستثمار الضخم الذي وضعته المنظمة في بوابة الإلكترونيات ولزيادة عدد المدربين المعتمدين محلياً في عام 2012، وصلت نسبة الانجاز إلى 84 في المائة في ستة أنشطة للتدريب الإلزامي. ومن المتوقع أن يوفر قسم إدارة الموارد البشرية في عام 2013 التدريب ووسائل التواصل لفرق إدارة التغيير على صعيد

تتولى شعبة الخدمات الإدارية الإشراف على جميع الشؤون الإدارية والتنظيمية، وتقدم المشورة إلى الأمين التنفيذي على صعيد الإجراءات والأصول الإدارية المتبعة، وتشرف على عملية التوجيه الإداري، وتنسق الخدمات المشتركة والمركزية. كما تمثل الشعبة الأمم المتحدة في المفاوضات بشأن اتفاق البلد المضيف.

وتشمل الخدمات الإدارية الأقسام والمجالات الوظيفية التالية: الميزانية والمالية، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات المؤتمرات، والخدمات العامة، ونظم المعلومات والاتصالات، والخدمات الطبية المشتركة، والمشتريات.

ولم تقتصر اهتمامات شعبة الخدمات الإدارية على إنفاذ السياسات السارية والتوصل إلى إدارة مسؤولة للموارد فحسب، بل شملت مهمتها تنفيذ مشاريع إدارية عامة، مثل خطط استمرار العمل واعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، و«أوموجا»، وهو نظام تخطيط الموارد في الأمم المتحدة الذي سيتبّع في المستقبل.

الميزانية والمالية

يتولى قسم الميزانية والمالية مسؤولية موارد الميزانية العادية (بما فيها البرنامج العادي للتعاون الفني وحساب الأمم المتحدة للتنمية) والموارد من خارج الميزانية. وتشمل خدماته إعداد الميزانية وتنفيذها، وإعداد التقارير، والمحاسبة، والمدفوعات النقدية، وكشوف المرتبات. كما يتولى وضع وتحديث الضوابط المالية، إلى جانب تقديم المشورة التقنية بشأن اتفاقات استرداد التكاليف. ويقدم القسم الدعم لقسم الأمن والسلامة، ولوكالات الأمم المتحدة الشريكة في لبنان، ويتولى إدارة الفريق المحلي المعني باعتماد معايير المحاسبة الدولية بالكامل. وقسم الميزانية والمالية هو القسم المعني بالتنسيق على صعيد الأخلاقيات المهنية، وتقارير مجلس مدققي حسابات الأمم المتحدة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وينفذ القسم مجموعة واسعة من الخدمات الإضافية كرئاسة لجنة العقود المحلية والمجلس المحلي لحصر الممتلكات.

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام و«أوموجا».

وفي عام 2011، استضافت الإسكوا البرنامج التوجيهي للشباب الموظفين من الفئة الفنية لتنمية قدراتهم. وعلى أثر نجاح هذه التجربة اختيرت الإسكوا لاستضافة البرنامج للمرة الثانية في نيسان/أبريل 2012. وفي هذا العام لقي البرنامج نجاحاً باهراً.

إدارة السجلات

في إطار خطة استمرارية العمل، قامت الإسكوا برقمنة كل ملفات الموظفين، وستقوم المنظمة برقمنة المزيد من المحفوظات في عام 2013.

خدمات المؤتمرات

بدعم قسم خدمات المؤتمرات عمل الإسكوا ويساهم في انتشاره والتعريف به. ويعنى هذا القسم بتحرير وإصدار جميع المطبوعات والمواد المتخصصة والإعلامية التي تصدر عن اللجنة في مختلف مجالات اختصاصها، ويحرص على تقديمها إلى البلدان الأعضاء والحكومات والمجتمع المدني بأفضل شكل. ويسترشد في ذلك باقتناع راسخ بدور اللغة وأسلوب تقديم المعلومات لا ينفك يزداد أهمية يوماً بعد يوم في عصر انتشار المعلومات ووفرته. وينظم هذا القسم الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات فرق الخبراء وحلقات العمل التي تعقدها اللجنة في بيروت وفي أماكن أخرى. ويقدم الخدمات عبر فريق من الخبراء في اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، إضافة إلى مساعدين في المراجعة والتحرير، ومصممين، ومنظمي المؤتمرات، والاختصاصيين في تجهيز النصوص والطباعة.

وفي العام الماضي كانت للقسم مساهمات في مطبوعات عالية هامة سترسم معالم الرسالة الإنمائية للمنظمة في المستقبل. وكان لمساهمته وقع جيد، نتيجته مزيد من الطلب على ما يقدمه القسم من خدمات على درجة عالية من الجودة، مكرساً مرة أخرى قناة الأمم المتحدة بدور اللغة في دعم رسالتها في التنمية الإنسانية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المكتبة

تؤمن مكتبة الإسكوا المعلومات للموظفين في مختلف

المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وللبلدان الأعضاء، والباحثين الأكاديميين. وتضع في متناول الزوار وممثلي البلدان الأعضاء ومستخدمي الإنترنت مجموعة واسعة من المراجع الهامة العائدة إلى اللجنة وإلى كيانات أخرى.

في عام 2012 أنجزت المكتبة:

- تنظيم دورات تدريبية متعددة في الإسكوا حول استخدام موارد المكتبة الإلكترونية؛
- مراجعة وتحديد الموارد ذات المصدر المفتوح والجودة العالية وجعلها في متناول المستخدمين على صفحة المكتبة الإلكترونية؛
- تحميل منشورات الإسكوا بحيث تصبح جزءاً من نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة؛
- إعادة تنظيم المكتبة من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة في التوثيق والاستخدام؛
- تنظيم مشاركة الإسكوا في معرض بيروت الدولي للكتاب.

في عام 2013، تهدف المكتبة إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين الوصول إلى الموارد العلمية باستخدام حلول مبتكرة؛
- زيادة استخدام موارد المكتبة والاقتباس عنها في منشورات الإسكوا؛
- توفير خدمات تتوافق وتطلعات مستخدمي المكتبة؛
- دعم التبادل بين المكتبات وخدمات إيصال الوثائق.

وحدة المعلومات والاتصالات في الإسكوا

خلال عام 2012، الذي كان السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع، قامت وحدة الاتصالات والإعلام في الإسكوا بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، بإطلاق حملة توعية بعنوان «يُليّ بغير عادتو بوفرّ طاقوتو»، وركزت الحملة على كفاءة الطاقة والحفاظ عليها وكانت برعاية قناة الأم تي في (MTV) اللبنانية.

والمؤسسات التعليمية هي شريك حيوي في أنشطة الإعلام، إذ تؤدي دوراً فاعلاً في توعية الرأي العام حول القضايا الحاسمة التي تهم المنطقة ويركز عليها عمل الإسكوا. من هذا المنطلق تتوجه وحدة المعلومات والاتصالات إلى المدارس والجامعات لتعريف الطلاب بدور الإسكوا ورسالتها الإنمائية في المنطقة، ودور كل

- تجهيز قاعة جديدة للمؤتمرات في بيت الأمم المتحدة (رهنأ بتوفر الموارد) بما يتناسب والمعايير المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.

نظم المعلومات والاتصالات

يدعم قسم نظم المعلومات والاتصالات العمليات الفنية والإدارية للجنة من خلال توفير الحلول التكنولوجية والحفاظ على البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. وقد عمل القسم ضمن إطار سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إدخال تقنيات جديدة تهدف إلى تحسين الأداء والقدرة على التكيف، ودعم المعالجة الآلية لإدارة الأعمال، وزيادة الكفاءة.

وفي عام 2012 صمم القسم نظم جديدة لدعم عملية التوظيف وتسجيل المشاركين في المؤتمرات. واعتمد «لوحة متابعة استراتيجية» لدعم عملية اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة العليا. وهذه اللوحة تندرج ضمن إطار الحلول الذكية لإدارة الأعمال. وحسّن القسم أيضاً سرعة الاتصال بالإنترنت في بيت الأمم المتحدة فأصبحت اليوم أسرع ممّا كانت عليه بأربعة أضعاف.

وفي العام نفسه، عزز قسم نظم المعلومات والاتصالات قدرات مركز البيانات الرئيسي وأدخل نظام شبكة تخزين عصري لزيادة معدل استخدام الخوادم الافتراضية، وقام باستبدال نظام تشغيل الشبكة القديم من نظام نوفيل (Novell) بالدليل النشط لنظام ويندوز (Windows Active Directory).

وأدخل القسم عدداً من السمات الهامة في مجال الأمن والكفاءة. ولدعم استمرار الأعمال وأمن المعلومات في اللجنة، أنشأ القسم موقعاً موازياً لموقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأنشأ القسم أيضاً جهاز أمن للشبكات ووفر للإدارة حلاً لمحفوظات الوثائق وهيئاً في الطابق السفلي من البناء مكاناً للعمل المشترك واستبدل الكثير من أجهزة الكمبيوتر المكتبية بأجهزة كمبيوتر محمولة جديدة. وقام بتجديد معدات التداول بالفيديو والجوء إلى أحدث التقنيات الرقمية من نوعية سيسكو (Cisco).

فرد في دعم هذا العمل. وفي عام 2012، نظمت الوحدة لقاءات ومحاضرات حضرها عدد كبير من طلاب المدارس والجامعات اللبنانية كثنائية الأرز والجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، واستقبلت اللجنة في مقرها زوّاراً من الجامعات الأوروبية كجامعة آرھوس في الدانمرك وجامعة هلسنكي. وفي إطار الأنشطة الإعلامية أيضاً، استقبلت الإسكوا في مقرها شخصيات معروفة كالفنانة اللبنانية وسفيرة النوايا الحسنة في منظمة الأغذية والزراعة السيدة ماجدة الرومي، حيث أطلعت على برامج اللجنة وأنشطتها، وكان التركيز على أهمية دور المنظمات الدولية في تخفيف حدة الفقر وحماية البيئة والاهتمام بمختلف القضايا التي هي في صلب الحياة اليومية للإنسان والمجتمع، ولكل فرد من موقعه دور في معالجتها.

الخدمات العامة

يقدم قسم الخدمات العامة الدعم في مجالات إدارة المباني والصيانة، والمحفوظات، وتنظيم استخدام المساحات المتاحة، وخدمات النقل، والسفر والتأشيرات، وإدارة الممتلكات والمخزون، والبريد، وإدارة السجلات والمحفوظات، والخدمات المشتركة. وينفذ القسم مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتخضير على غرار أنشطة توفير في الطاقة وإعادة تدوير الورق.

وفي عام 2012 حقق القسم:

- تقديم الدعم لفريق مشروع Project Access Control Technology؛
- إعداد استراتيجية الإسكوا لخفض الانبعاثات وتنفيذ المشاريع التي تندرج في هذا الإطار؛
- استعمال آلات تصوير متعددة الوظائف (طابعات، مساحات ضوئية) للحد من استخدام الطاقة؛
- إنفاذ قوانين الحجز المسبق للسفر الجوي ورصد تطبيقها.

وخلال عام 2013، يتوقع قسم الخدمات العامة تحقيق ما يلي:

- المشاركة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام و«أوموجا» في مجال الممتلكات والمعدات؛
- إقامة مرافق ونظم جديدة لإدارة المحفوظات والسجلات؛



الأمينة التنفيذية تستقبل مجموعة من طلاب الجامعات في الإسكوا. المصدر: الإسكوا.

آلية لاسترداد التكاليف، تهدف إلى تعويض جزء من الخدمات المقدمة إلى الوكالات الشريكة. ومن المتوقع أن تصبح هذه الآلية دائمة. إضافة إلى ذلك، شكّلت الخدمات الطبية المشتركة بالتعاون مع قسم الخدمات العامة فريق عمل يتولى تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنيين في أماكن العمل.

وفي عام 2012، أطلقت الخدمات الطبية المشتركة نظاماً إلكترونياً لإدارة السجلات الطبية وشؤون الصحة المهنية (EARTHMED) واستكملته في نهاية كانون الثاني/يناير 2013.

وحدة المشتريات

تدعم وحدة المشتريات برنامج عمل الإسكوا بتنفيذ أنشطتها وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية الواردة في دليل المشتريات. وتتميّز عمليات الشراء التي تقوم بها الوحدة بالعدل والنزاهة والإنصاف، فتضمن بذلك حصول الإسكوا على نوعية جيدة من المنتجات والخدمات التي تستوفي المواصفات المطلوبة وذلك بأسعار تنافسية وضمن الإطار الزمني المحدد.

خلال عام 2013، من المتوقع أن يطلق القسم المزيد من مبادرات التشغيل الآلي للعمليات على غرار نشر لوحة المتابعة الاستراتيجية في الأقسام الفنية، وتوفير حل متكامل لإدارة المحتوى، وذلك عبر إعادة تصميم الموقع الإلكتروني الرئيسي، وإطلاق نظام لإدارة الوثائق وأداة للتعاون الاجتماعي بالتنسيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيويورك. وسيحسن القسم نظام الاتصال الهاتفي عبر الإنترنت معتمداً أحدث نسخة متوفرة، وسيواصل دعمه لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام و«أوموجا» على النحو المطلوب.

الخدمات الطبية المشتركة

توفر الرعاية الصحية لنحو 900 موظف في الإسكوا وأكثر من 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وتتوّع الخدمات التي تقدمها الشعبة بين إصدار الموافقات الطبية المطلوبة للتوظيف، والمعاينة الطبية للموظفين ومعالجتهم. والوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها هي أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تنضم من خارج لبنان إلى وحدة الخدمات الطبية المشتركة. وأطلقت الخدمات الطبية المشتركة بالتنسيق الوثيق مع قسم الميزانية والمالية

التخطيط والشراكات والتعاون الفني



ستركز شعبة التخطيط والشراكات والتعاون
الفني بهيكليتها الجديدة على التوجيه الاستراتيجي
وتخطيط البرامج وتطبيقها

اتجاه جديد في التوجيه الاستراتيجي وتخطيط البرامج وتنفيذها

ومن مكامن القوة التي يمكن الاستفادة منها في الإسكوا وجود عدد كبير من الخبراء والباحثين في مجالات واختصاصات متنوعة. وفي عام 2013، ستكون مهمة الشعبة تسخير مجموعة كبيرة من المساهمات للمبادرات المتعددة التخصصات والقطاعات، ووضع آليات لتعزيز التنسيق بين البرامج الفرعية، سواء كانت النتائج عبارة عن مطبوعة، أم اتفاقات شراكة، أم أنشطة من خارج الميزانية، تماشياً مع النهج الجديد للإطار الاستراتيجي.

وعملاً بالنهج الجديد للإطار الاستراتيجي، سيجري وضع الأولويات على صعيد البرامج الفرعية إلى نتائج متعددة التخصصات تتيح استخدام الموارد البشرية والمالية على نحو يحقق القدر الأكبر من الفوائد. ويطلب الموظفون والبلدان الأعضاء في الإسكوا بشكل متزايد وضع نهج متعددة التخصصات تتجه نحو تحقيق النتائج على صعيد التخطيط والتطبيق. وتُعد شعبة التخطيط، والشراكة والتعاون الفني الجديدة خطوة هامة ونوعية نحو تحقيق هذه الغاية.

وفي عام 2013، ستقدّم هذه الشعبة الدعم إلى جميع الشعب في إطار التخطيط والرصد والتقييم الاستراتيجي المتكامل لعمل الإسكوا. وستركّز هذه الشعبة على محورين. في المحور الأول ستعمل الشعبة على دعم الإسكوا في الانتقال نحو مفهوم التكامل الفعلي بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية تماشياً مع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2014-2015؛ وتحقيق التآزر بين الأنشطة المعيارية وأنشطة المساعدة الفنية التي تقدمها الإسكوا إلى البلدان الأعضاء، والتوجه نحو المزيد من التركيز على تحقيق نتائج عملية وقابلة للقياس في العمل. وفي المحور الثاني، ستعمل الشعبة على تفعيل الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، ليس فقط مع الشركاء والمانحين المعروفين بل أيضاً مع القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والجهات الفاعلة الجديدة في

في عام 2012، أجرت الإسكوا مراجعة داخلية شاملة لشعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني من أجل تفعيل الدور الذي تؤديه ضمن المنظمة وتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية. وقد أنتت النتائج مثمرة، ويجري الآن العمل على تطبيق التوصيات التي خلصت إليها عملية المراجعة بشأن تحقيق التنسيق والتكامل في التخطيط بين مختلف أبواب الميزانية؛ وتكثيف جهود حشد الموارد وبناء الشراكات على الصعيد الإقليمي؛ والتركيز على الرصد والتقييم.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2012، أعيدت هيكلة الشعبة وتسميتها شعبة التخطيط، والشراكة والتعاون الفني. وهي تضم فريقين متكاملين، الأول يُعنى بالتخطيط والرصد والثاني يُعنى ببناء الشراكات وحشد الموارد. وسيتولى فريق ثالث مسؤولية إدارة التقييم الداخلي والخارجي. ونتيجة لهذا التغير، تحوّل تركيز الشعبة من الإشراف والدعم الإداري إلى التوجيه الاستراتيجي وتخطيط البرامج وتطبيقها ضمن إطار برنامج العمل العادي والتعاون الفني.

ستعمل هذه الشعبة بهيكليتها الجديدة على تطوير أطر عمل لبناء الشراكات وحشد الموارد. وستعتمد نهجاً لبناء الشراكات يركز على الهيئات الحكومية الإقليمية، والجهات المعنية في المجتمع المدني، مؤسسات الفكر الإقليمية، والمؤسسات المعنية بالبحث، والجامعات في المنطقة العربية. وستشمل استراتيجية لحشد الموارد من جهات مانحة جديدة من مصادر متنوعة منها شركات القطاع الخاص والصناديق العالمية والإقليمية.

وستولي الشعبة مزيداً من الاهتمام لتطبيق استراتيجية الإسكوا للتقييم، وذلك من أجل تحقيق النتائج المرجوة من عملها وتعزيز أثره. ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد نهج في التقييم يركز على النتائج إلى ترسيخ ثقافة التوجه نحو النتائج في المهمات والبرامج.

من الانتشار لعمل الإسكوا وأثر برامجها في المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المجتمع المدني. وستعمل الشعبة على الاستفادة من المزيد من الموارد من خارج الميزانية لتحقيق مزيد

الإطار الاستراتيجي

والتأثيرات المرجوة في إطار كل من الأسس المذكورة. فأًى من هذه الأسس الاستراتيجية ليس مسؤولية تقع على عاتق أي برنامج منفرداً. والإسكوا، باعتبارها منظمة متكاملة، تهدف إلى تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس في كل من المجالات ذات الأولوية في عملها، مع التنبيه إلى التغيرات التي تتماشى مع أهداف كل برنامج فرعي.

تعمل الإسكوا على التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وتركز برامجها الفرعية المترابطة على الأسس الثلاثة لإطار العمل الاستراتيجي: النمو النصف والتنمية المستدامة؛ التكامل الإقليمي؛ النزاعة والحكم السليم.

من خلال التخطيط المتكامل، تضمن الإسكوا لبرامجها الفرعية تحقيق الأهداف الاستراتيجية

يعمل موظفو الإسكوا والمستشارون الإقليميون والخبراء على الأرض لتقديم المساعدة وإيجاد الحلول ودعم السياسات والمبادرات التي تقودها الحكومات.

إدارة برنامج التعاون الفني

ودعم السياسات والمبادرات التي تقودها الحكومات. كما لا تألو الإسكوا جهداً لضمان بلورة مقارنة متسقة، ومتعددة الاختصاصات وقائمة على النتائج.

وتسعى الإسكوا من خلال تنفيذ مختلف برامج ومشاريع وخدمات التعاون الفني إلى تحقيق النتائج المرجوة في مختلف مجالات الاختصاص ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فجميع المبادرات على هذا الصعيد موجهة نحو الأهداف الاستراتيجية المستمدة من القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات الحكومية الدولية، ونحو تلبية حاجات البلدان الأعضاء المدرجة في الخطط الإنمائية. ومشاريع وخدمات التعاون الفني هي خدمات تصمم حسب طلب البلدان، لتلبية حاجات الجهات المستفيدة وأولوياتها. والهدف من هذه الخدمات، أيًا كان شكلها وطريقة تقديمها، هو تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على وضع السياسات.

يهدف برنامج التعاون الفني في الإسكوا إلى بناء القدرات الفنية والمؤسسية والإدارية للبلدان الأعضاء بناء على طلبها بهدف مواجهة التحديات الماثلة أمام عملية التنمية بكفاءة وفعالية ومعالجة القضايا المستجدة في المنطقة.

تصمم خدمات التعاون الفني بحيث تلبي احتياجات البلدان الأعضاء ضمن الولاية المسندة إلى الإسكوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا البرنامج هو تعبير ملموس عن التزام الإسكوا بالتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية، ويساعد على تعزيز علاقة الترابط بين الأنشطة التحليلية والمداولات بين الحكومات والسياسات المعتمدة والأنشطة العملية. والمشاريع والخدمات والأنشطة التي تنفذها الإسكوا في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني هي تكملة لعملها المعياري، ممّا يشكّل حلقة متواصلة من أنشطة البحث والتدريب والتحليل، وأنشطة التطبيق وتبادل المعارف والخبرات على أرض الواقع. وفي إطار تطبيق برنامج التعاون الفني، يعمل الموظفون والخبراء والاستشاريون الإقليميون في الإسكوا على تقديم المساعدة الملموسة والفورية، وإيجاد الحلول العملية،

عبر استهداف القضايا العابرة للحدود التي تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين. خلال عام 2012، أتمت الإسكوا 72 مهمة استشارية فنية، بما في ذلك ورش عمل وطنية حول المياه والبيئة، وقضايا التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والنقل، والتجارة، والأهداف الإنمائية للألفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإحصاءات، وقضايا النوع الاجتماعي، ومسارات الحوار. بالإضافة إلى ذلك، نفذت الإسكوا 11 ورشة عمل إقليمية ودون إقليمية تغطي مواضيع متعلقة بالإحصاءات التجارية، والربط بين التعدادات العامة للسكان والتعدادات الزراعية، وبلورة مسوح استخدام الوقت في المنطقة العربية، وحسابات المياه والإحصاءات المائية، والإحصاءات الصناعية، والانبعثات الملوثة للبيئة في قطاع الكهرباء، والاستثمار في مجال تحقيق كفاءة استخدام الطاقة للحد من تغير المناخ وبلوغ التنمية المستدامة. كما عززت الإسكوا الحوار بين المناطق حول التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نحو الديمقراطية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إن الخدمات الاستشارية الفنية التي قدمتها الإسكوا قد ساهمت في بناء قدرات حوالي 200 مسؤول في مجال وضع وتطبيق السياسات، وتحسين الأداء، والتعويل على ما تم إنجازه، والاستفادة من الدروس المستفادة. كما جرى تنظيم ثلاث زيارات دراسية لـ 14 مشاركاً في مجالات الاقتصاد، والتنمية المستدامة، والقضايا الاجتماعية.

وفي عام 2012، اعتمدت الإسكوا سياسة جديدة لتوظيف مستشارين إقليميين على المدى القصير من أجل الاستجابة للأولويات الناشئة في المنطقة في مجالات الحوكمة، وبناء السلام، والعملية الانتقالية، وتمكين المرأة والنهوض بها، والسياسات الاجتماعية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحسابات القومية، ووضع نماذج على صعيد المياه والبيئة، والاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى ذلك، لعبت نقاط الاتصال المعنية بالتعاون الفني دوراً فعالاً في بناء وتعزيز التعاون الطويل المدى بين الإسكوا وبلدانها الأعضاء. كما حضرت سبعة بلدان أعضاء اجتماعاً مخصصاً لشبكة التعاون الفني (بيروت، 11 أيار/مايو 2012)، وقد ركزت التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع على توضيح أدوار ومسؤوليات نقاط الاتصال وتعميم الإجراءات المتعلقة بخدمات التعاون الفني.

بالإضافة إلى ذلك، تحوّل برنامج التعاون الفني من تقديم الخدمات المخصصة إلى إعداد الخطط على مستوى البلدان. إن خدمات التعاون الفني مخصصة لتلبية الحاجات الاستراتيجية للبلدان الأعضاء ضمن التزامات الإسكوا، وللاستفادة من ميزات المقارنة للإسكوا من خلال الشبكات الوطنية ودون الإقليمية الراسخة لصانعي السياسات والخبراء الفنيين، وهو أمر لا بد منه لضمان الاستدامة الطويلة الأمد. تهدف أنشطة التعاون الفني إلى تحقيق أثر مضاعف

حساب الأمم المتحدة للتنمية

الشريحة التاسعة التي أعلن عنها في آب/أغسطس 2012، تلقت الإسكوا التمويل لصالح أربعة مشاريع إقليمية وأقاليمية، وقد بلغ مجموع هذا التمويل 2.5 مليون دولار أمريكي. وتركز هذه المشاريع على تطوير القدرات المؤسسية في مجموعة متنوعة من المجالات مثل تغير المناخ، وتسهيل التجارة، وتعميم المساواة بين الجنسين، وقضايا الشباب، والهجرة.

يعزز حساب الأمم المتحدة للتنمية نوعية الخدمات التي تقدمها الإسكوا وأثارها، وذلك عبر تأمين الموارد المخصصة لمشاريع بناء القدرات العملية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي. وهذه المشاريع تزيد من فرص التعاون والتبادل بين بلدان الجنوب. وفي الشريحتين السابعة والثامنة، أشرفت الإسكوا على 14 مشروعاً وتشارك في 26 مشروعاً. أما في إطار

في كل شريحة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، يؤمن التمويل لمدة سنتين لمشاريع تركز على موضوع معين. وقد مولت الشريحة السابعة المشاريع المنفذة في عامي 2010-2011، والثامنة المشاريع المنفذة في عامي 2012-2013.

الموارد من خارج الميزانية

الأمم المتحدة الإنمائية. تغطي المشاريع الممولة من خلال موارد من خارج الميزانية مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك تغير المناخ، والموارد المائية، والأهداف الإنمائية للألفية، والتحول الديمقراطي، وتحديث القطاع العام، والقيم المدنية لدى الشباب، والنوع الاجتماعي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية المستدامة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإحصاءات، والسكان، والمقاربة القائمة على المشاركة في السياسات العامة. يتم تطبيق هذه الأنشطة كجزء من الإطار الاستراتيجي للإسكوا.

تلقت الإسكوا موارد من خارج الميزانية لتنفيذ مشاريع خلاقة تستجيب للقضايا الناشئة في البلدان الأعضاء. وفي عام 2012، جمعت الإسكوا ما يقارب 3 ملايين دولار أمريكي من خارج الميزانية. ومن الجهات المانحة الرئيسية الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق، ومركز بحوث التنمية الدولية في كندا، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات

NOTES



بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق البريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨١٣٠١
فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨١٥١٠
www.escwa.un.org



Copyright ESCWA 2013

Printed at ESCWA, Beirut
E/ESCWA/OES/2013/1
13-0018 - May 2013